هو الوضع المتحدد والمبدء هو الوضع الواحد الشخصي وقد زالت بالحركة ثم اذا انتهى الى ذلك الحد من
الوضع يحصل وضع جديد آخر مماثل للاول فالمغايرة ههنا من المبدء والمنتهى بحسب الشخص والوجود
فان الزائل لا يعود . بعد تمام الدورة يكون الفرد التدريجي من الوضع شخصا واحدا متصلا
واحدا في مجموع زمان حركته وهو الموجود في الدهر بكله وجميع اجزائه وحدوده فكل حد شخصي منتزع منه
وليس الفرد يصلح لان يكون مبدء او منتهى لحركته فلا يكون التغاير بين المبدء والمنتهى الا باعتبار فقط
وعبر المص عن ذلك الوضع الشخصي بالنقطة تعبيرا عن الشيء بلازمه الظاهر له احيانا للمتعلم فان النقطة
الخاصة المنتزعة من الدوائر التي فرضت مبدء الحركة من الفلك لازمة له توضيحه ان الفلك المحدد
للجهات مثلا اذا اعتبرنا نقطة منه على سمت الراس عند دايرة نصف النهار مثلا يكون له وضع خاص
فاذا رجع الفلك الى ذلك الوضع رجعت النقطة الى مبدءه بمعنى انه يحصل له دورا تاما دايرة تامة
مبتدءة من نقطة معينة هي سمت الراس مثلا منتهية فالمبدء والمنتهى لحركته تلك النقطة هي النقطة
المعينة المنتزعة من دايرة نصف النهار وهذه الدوائر والنقطة المتحركة من الفلك وان لم يكن لها
وجود متمايز في الخارج لكن لهما وجود امتيازا اعتباريا في نفس الامر كالحال في الحركة القطعية المتصلة التي
اعتبرت المبدء والمنتهى لها كذلك ههنا ايضا فان قلت ان الفرد التدريجي المتصل المذكور لا يعترف
به المص كما سياتي فكيف يتمثل بما ينكر وجوده قلت لم يظهر الانكار من كلامه قطعيا على انه مذهبه
بل قد يظهر الاعتراف كما سياتي على ان المثال قد يكون على طور القوم ايضا وكان الظاهر في
هذا المقام للمص ان ياتي بالتمثيل في بيان المقصود من حركة الشمس من الاوج والعود اليه فان المبدء
والمنتهى لحركتها هو الاوج وهو نقطة معينة شخصية لا لفاء في دائرة الشخصية للابتداء والانتهاء الا
بالاعتبار فتامل فاسئل من كل قوة معقولة اي هذا المذهب هو الاقرب الى الصواب عنده
في الحركة القطعية بالنظر الى تدقيق النظر وان زلفه قوم ويشيعهم المعاندين بزعم فاسد فالان نذكر التحقيق
الحق منه ثم نرتب ما زيفوا به هذا المذهب فنقول ان الحركة القطعية في المقولات الاربعة التي مثبت

51

مثبت الحركة فيها كما سيأتي لا تسلّي الا لوقوع فرد تدريجي منها فالحركة القطعية في الاين لا يتصور الا بوجود
اين تدريجي وكذا الكم والكيف فالبرهان تام على وجود الفرد التدريجي في كل منها فانا نعلم بالضرورة ان [illegible]
والمتحرك في كل آن يفرض آني من افراد المقولة بالفعل وينهض به البرهان ايضا كما سيأتي فالافراد الآنية
اما ان يكون موجودات في الخارج او منتزعات عنه على الاول يلزم انحصار الغير المتناهي بين الحاصرين وتتالي
الآنات المستلزم للجواهر الفردة وعلى الثاني لا بد لها من منشأ انتزاع بالضرورة شاهدة بانه لا يكون
الافراد من تلك المقولة فان السوادات الآنية لا ينتزع الا من السواد والاينات الا من اين وكذا المقادير لا ينتزع
الا من المقدار وبكذا فذلك المنشأ لا بد ان يكون متعددا مختصا بالآنات فيتعدد بحسب تعددها فيجري فيها
البرهان المذكور فلا بد ان يكون تلك الافراد بالاتصال والتدريج في الخارج فثبت وجود الفرد السيال
في كل مقولة وقعت فيها الحركة من تلك المقولة وهو يجوز ان يكون الحركة القطعية كما قال به صاحب هذا المذهب
وليس لنا احتياج الى اثبات متصل غير قار سوى هذا فالاشبه ان يكون هو الحركة القطعية قوله
فابطل البتة اه ولا يخفى عليك سخافة هذا الكلام بعد ما مهدنا من المرام فان الفرد التدريجي هو الفرد
السيال واذ قد حققنا وجوده بالبرهان القطعي فما ذكره المص في دفعه سخيف بعيد من هذا الحبر العظيم
ان اراد ما قال في شفاء وهذا المذهب من انه لا يتصور سواد شتد فهو مغالطة من جهة اشتراك الاسم
فان الفرد التدريجي من المقولة كما يطلق على امر باق من مبدأ الحركة الى منتهاها مستحفظ في كل الزمان
والعارض حدوده ويتزايد في الكم ويشتد في الكيف لكنه يطلق على الفرد السيال من كل مقولة منطبق
على الزمان متجدد في الاعراض والآنات ولكن الموجود المتصل منه موجود في مجموع الزمان كالصوت
والحركات القطعية عندهم والخطوط الغير القارة الحاصلة من حركة المخروط او الكرة على السطح المستوي
ولا شك ان الاول بطل بالبيان الذي ذكره المص دون الثاني فان في صورة الاول اذا تحقق مقدار
او كيف على مرتبة معينة قارة فاذا انضم اليه الثاني فلا يخلو اما ان يكون الاول باقيا او فانيا على
الثاني لم يشتد ولم يتزايد لعدم بقاء الموضوع وعلى الاول ايضا لا اشتداد ولا تزايد فان الاول على حالة

والثاني متصاعد اليه فبطل الاشتداد ثم لم تزايد لعدم بقاء الموضوع وعلى الاول الى النقص والتزايد في
هذه الصورة ربما يخالف الثاني اي ما قلته في الفرد التدريجي فان السواد المشتد انما يكون عبارة
عن ذلك الفرد الممتد من مبدأ الحركة الى منتهاها وليس تدرجه على النحو الاول ليكون باطلا بل معنى
اشتداده ان كل جزء لاحق منه زائد على السابق باعتبار الاجزاء المنتزعة من الكيفيات والكميات
واذا انتهى الى حد حصل بسببه للمتحرك فرد شديد من الافراد المتوسطة وهذا المعنى لا ينفيه وليس
اصلا بل تثبته البراهين كما ذكرنا من هذا الحبر الجليل الشان كيف صدر منه هذا الكلام في هذا المقام
وعليك بتلطيف القريحة ليتجلى لك حقيقة الحال ثم اعلم ان كلامه مترتب على اوله هذا الكلام نقضي
الى نفي الحركة الكيفية مع ان الكلام بعد تسليمها فانا نعلم بالضرورة ان المتحرك في السواد كالثوب مثلا
اذا اشتد سواده يتصف به وبالتكرار يرتفع الامان عن المحسوسات وان الحركات في المقولات سواء
في الاتصاف بالافراد فلو لم يتصف في الكيف لم يتصف في الاين كما هو مذهب المحققين والمص كما
يفهم من كلامه ههنا واذا لم يكن للمتحرك اين بالفعل يلزم الخلاء في حركات العناصر الى الفوق او
التحت مثلا فان فلك القمر محيط بها وهي مالئة لاماكنها الموجودة بالفعل في الخارج فلو لم تتصف
الاجسام في الحركات الاينية بالاين يكون الامكنة المحدودة خالية عن الاجسام اذ الاين عبارة عن
الهيئة الحاصلة للجسم بسبب ملائه للمكان فيلزم الخلاء فان قلت عند تحرك العناصر يجوز ان تتخلخل
اجسام عنصرية اخرى وتملأ تلك الامكنة قلت انها احتمال بعيد لا يرتضيه العاقل فانه يعلم الحركات
بالضرورة وان لم يقع التخلخل في الاجسام بقول ان التخلخل حركة كمية فلم يحصل في الاجسام المتخلخلة
الكميات الزائدة في اثناء الحركة بالفعل ايضا الا يرى انه لو انقطعت الحركة اتصفت بالافراد فلا يكون
تلك الاجسام مالئة لتلك الامكنة الموجودة بالفعل فيلزم وجود الخلاء بالفعل في الامكنة المتحددة
واذا ثبت اتصاف الجسم بفرد السواد مثلا في اثناء حركته فيها فاما ان يكون تلك الافراد على سبيل
الاتصال او الانفصال والثاني باطل فان الانفصال اما ان يكون في بعض دون بعض يلزم الترجيح بلا مرجح

بلا مرجح كما قالوا ادى بالحل فيلزم انحصار الغير المتناهى بين الحاصرين وتتالى الآنات المستلزم للجواهر
الغير المتجزية واما الاول فيظهر ايضا فان الاتصال لا يعقل او مراتب السواد قد ثبت ههنا كما ذكره المع
وانما قلنا ان الاتصال لا يعقل بين المتباينات للبرهان فان الاتصال يقتضي وحدة الوجود ود لا يتصور
توحد الوجود بين المتباينات فان الوجود اما مصدري او حقيقي والوجود المصدري توحده وتعدده
تابع لتوحد المنسوب اليه وتعدده والمنسوب اليه ههنا متعدد فالوجود المصدري كذلك والحقيقي متحد حقيقة
في مقامه انه الماهية والماهيات متباينة فاذا لم يبق سبيل في حركة الكيف والحق انه لم يتحقق الحركة في
الكيف بالبرهان واذا الحركة كما سيأتي فلا بأس بان لم يكن تحقق الفرد التدريجي في الاول فيبقى قول
صاحب مذهب الثاني في الحركة الاينية والوضعية والكمية عن المناقشة واما الحركة الكيفية فالاشكال بها
وارد على كافة الحكماء ولا سبيل لهم الا بالانكار بها وليس لهم في الانكار مساحة اصلا فانه لم تقم عليه دليل
بعد ولا شهادة الحس ولا الوجدان كما تدل البراهين وشهادة الوجدان على الاينية والوضعية نعم لم توجد
البرهان على الكمية ويوجد البرهان على امتناعها في الكيفية اذا قلنا بتباين مراتبها ثم يمكن الخلاص بانكار
التباين ايضا اذ لم يدل برهان قوي قطعي على اثبات التباين منهما بعد فان غاية ما يقع في بيانه ان
مراتب الكيفيات كليات تندرج تحتها افراد وهي تمام ماهيتها فتكون انواعا وان تلك المراتب
لكل واحد منها لوازم خاصة مختصة به فيكون كل منها متباينة اللوازم وتباين اللوازم يدل على تباين
الملزومات وفي كلا التباينين نظر اما الاول فلانه يجوز ان يكون تلك المراتب اصنافا من نوع
واحد كالسواد مثلا فيدخل تحت كل منها افراد غير متناهية في الواقع على خلاف طورهم واما الثاني
فلمثل ما ذكر في الاول من ان تلك اللوازم يجوز ان يكون لوازم الاصناف دون الانواع فقد
تحقق الخلاص في الواقع على خلاف طورهم عن الاشكال الذي ذكر في الكيفية بوجهين بانكار
الحركة في الكيف او بانكار تباين مراتبه قوله لا بقى بعينها مع تبدل اه انكان المراد بالحصة المتميز
ى الطبيعة الماخوذة مع التقييد دون القيد الذي لا يخفى له في الخارج اصلا فعدم بقاء حصة الجنس مع

تبدل الفصول وحصة النوع مع تبدل التشخصات ظ ضرورة ان النسبة تتحد بل تتحد احد المتشبين

والكان المراد بها الامر الخارجي المتخصص المحصل منه من الفصل ويكون محلا لا في مرتبة من المراتب

توجيه ان بزوال الجسم بالكلية يزول المحصل بالفتح ولذا قالوا ان الشجر اذا قطع والحيوان اذا مات

يبطل جسميته ويحصل جسمية اخرى اقول ان الصور النوعية اذا اعتبر تحصلها بالنظر الى الهيولى باعتبار

نوعيته ما كما ذهب اليه المحقق فسد التعليل ظ وكذا ان اعتبار الجسمية الخاصة بالنظر الى نوعية ما

فان المحصل لا يزول بزوال واحد معين نعم ان اعتبر التحصل بالنظر الى الطبيعة من الفصل المعين في

مرتبة من المراتب بالنظر الى الجسمية المعينة فلا فساد فان المحصل لها اذا زال بالقطع او الموت مثلا كما

ذكر زال المحصل به قوله اما الكم فمراتب السواد الخ فقد يزعم في بادي الراي ان في صورة التكلم كم واحد تزايد

بنفسه فاذا كان المتحرك على المبدء كان له مقدار معين كالذراع مثلا واذا بلغ المنتهى كان ذلك المقدار

المعين بلغ الى اربعة اذرع مثلا فحصل مقصد صاحب المذهب الثاني فدفعه بما حاصله ان ههنا البعض

ليس بقاء فرد معين من الكم بل يتجدد افراد الكم في الآنات ويتعرض في كل آن منها فرد غير ما ينقرض في

الآن الاخر والفرد الثاني الحاصل بعد التمام والكان مشتمل على الافراد السابقة الناقصة منه بمعنى ان

امثال كل واحد منها ينتزع منه انتزاعا خارج عن نفس ذاته اي لا يكون منشاء الانتزاع الانفس ذاته

لكن هذا الفرد الحاصل بعد التمام غيرها لا عينها متغيرة صفة النقصان في الزيادة وانت قد عرفت ان

صاحب المذهب الثاني يعني التكلم عنده ليس عبارة عن زيادة الكم المعين بعينه مع تغير صفة بل

عن الكم الزايد على سبيل عدم قرار الاجزاء والانطباق على الزمان والفرق منه وبين الزمان ان

بعض الاجزاء الوهمية منه قد يجتمع اجتماع الانتزاعيات في الآن ولا يجتمع اصلا في الزمان وذلك

لان الاطراف من الاول يتقسم غير الاجزاء ومن الثاني قوله فرد يحصل بالفعل المراد بالبقي ههنا

اما يسلب الكلي من الافراد في اثناء الحركة بحيث يبقى الفرد المتدرجي الزماني فمآله كما عرفت من

انه ثبت وجوده بدليل منطقي كما اومانا اليه مرارا وان يسلب الكلي بحيث يشمل الافراد الآنية

حتى يزعم بقاء فرد معين والدليل على
عدم البقاء ان الاتصال من المنفصلات
لا بد منها وتحدث بها امر آخر

٥٣

آنية فقط فكلامه حق فان الافراد الآنية افراد فرضية انتزاعية منشاء انتزاعه الفرد التدريجي المذكور
وليس لها وجود بالفعل في الخارج والا لزم المفاسد التي ذكرنا المص ههنا ولكن ح لا يتم مطلوب
المص من دفع المذهب الثاني قوله فظهر بذلك ان معنى اه وظهر بما ذكرنا ان كون المقولة موضوعا
للحركة فقط واما كون الحركة داخلة في تلك المقولة فلم يظهر فتا ؤه بل ظهر كونه اقرب الى الصواب قوله
منحصرة في العشرة وانت تعلم ان الحصر انما يكون بالنظر الى الحقايق المتاصلة اي ما لا يكون اعتباريا محضا
لا بسايط ذهنية كالفصول يكون لها جنس وفصل في الذهن وان كان امرا انتزاعيا كالاضافة واما ما يكون
بسايط ذهنية كالفصول والامور العامة او ما يكون اعتباريا محضا كالمجموع من الجواهر والاعراض ملتئمة
داخلة تحتها فلا ينتقض الحصر بها ح يجوز ان يكون الحركة الفلكية فلا ينتقض الحصر بها ودفعه ان الحركة موجودة
خارجي بالبرهان وشهادة الوجدان وليست امرا اعتباريا محضا اما التوسطية فظ واما القطعية فانها وان كانت
بعض عبارات المص كالقول بانها حقيقة اعتبارية ملتئمة من المسافة والحركة التوسطية يقتضي بظاهره كونها
اعتبارية محضة غير داخلة تحت مقولة لكن المراد بها هناك هو الحركة التوسطية الماخوذة من حيث المسافة
وهي بهذا الاعتبار ليست اعتبارية كالشخص بالنسبة الى الشخص واذا ثبت كونها من الموجودات
الخارجية ولم يدل الدليل على عدم تاصلها كما دل على الصور الجنسية والنوعية بل يكون حالها حال الكيفيات
الخارجية والكميات كذلك فينتقض الحصر بها لو لم يدخل فيها والحاصل انهم بعد اعتبارهم المقولة في
المقولات اي كونها اجناسا عالية لما يدخل تحتها وان لم يكن اعتبارهم كذلك بالزمان كما بينا في مواضع
عديدة لا يخرجون ما يدخل تحتها عن كونها اجناسا له الا بالبرهان بان يوجد فيه ما يمنع التاصل وليس المانع
التوسطية والقطعية كما ذكرنا فلو لم يدخل تحتها بالذات فينتقض الحصر بها ولا ينتقض بالفصول والامور العامة
والواجب لاجل ذكره لوجود الدليل فيه على عدم التاصل كما هو المشروح في موضعه قوله لكن الحركة
المرسومة اه وتحقيقه ان الامور الآنية من الذاتية كالامور الاضافية بالنسبة الى الموجودات الخارجية وكالامور
التي تعبر فيها التشكيك بالنظر الى ما هي مشكك بالنسبة اليه قد يعتبر في تحقيق الذاتيات والذات فيها

على اعتبار النسبة المخصصة لها لها فيدخل في تحقق الذات والذاتيات فدو حسنها كلفظ الوجود في
الخارج في تعريف الجوهر وغيره ذلك ولفظ الكمال الماخوذ في تعريف الحركة لك فانه والمكان شكلله
ما بالنظر الى الموجودات اللذين من جملتها الحركات النوعية والشخصية ولكنه اذا اخذ مع الامور الاخر التي
يجوز ان يكون جنسا لما تحتها من انواع الحركات واصحابها يكون كاشفة عنها ولا مضايقة فيه
ان يكون الحق ح هو المذهب الاول اه ولا يخفى على المصنف ان الحق خلاف ذلك فان الكلام
المكان في الحركة التوسطية فهي ليست من مقولة ان ينفعل فانها تدريجية عبارة عن التأثر التجددي
وهو لا يقع في الآن فالانفعال لا يقع فيه والتوسطية يقع فيه البتة كما ذكر فلا يكون عين الانفعال
والمكان الكلام في القطعية فهي الكانت عبارة عن الحركة التوسطية والامتداد الساني ويكون حقيقة
اعتبارية كما هو الظاهر من لفظ المص كما سياتي فلا يكون ايضا عين مقولة ان ينفعل فان المقولات
امور بسيطة حقيقية فكيف يكون عين المركبات واما ان يكون عبارة عن التوسطية مع حيثية العروض
فالحيثية اما ان يكون معتبرة في القطعية على طريق الجزئية كما في الحصة او العروض كما في الشخص على
الاول يكون امرا اعتباريا فيلزم المفسدة التي ذكرناها وعلى الثاني فاذا لم يكن التوسطية عين الانفعال
فلا يكون مع الحيثية العارضية الخارجة عن ذاتها والا يلزم المجهولية الذاتية وغيرها من المفاسد كما لا يخفى
على الفطن العارف بحقيقة الحال فتامل في هذا المقال فانه بهذا النمط من النفائس المختصة بهذا
الكتاب والذي يسنح بالبال ان المذهب الاقرب الى الصواب في القطعية هو المذهب الثاني كما
اومانا سابقا والتوسطية هي كونها من مقولة الكيف وهو ولاهي داخلة تحت مقولة اه لا يخفى ان فيه
صاحب المذهب الثاني قال بان الحركة في مقولة داخلة تحت تلك المقولة ولا باس بان يكون للمقولة نسبة
الى ما هو الداخل تحت مقولة اخرى او الى ما لم يدخل تحت مقولة اصلا الا ترى الى الاين فانه مقولة
اعتبرت نسبتها الى السطح وهو داخل تحت الكم الذي هو ايضا من المقولات والى الجوهر فانه اعتبرت
نسبته الى الوجود الخارجي وهو ليس من المقولة وبالجملة يجوز ان يكون للنسبة خاصة لا يكون للمنسوب اليه

ذرو النفائس اه فان اصل الاشكال متوجه على نظام اقوى
واتوجه لاحتمال الابواب التي اوردناها بحيث اورد النظر
بحث المحققين ... لفهمه ... ع الاجمال
... تعالى ...

للمنسوب اليه فتح لا يتم ما ذكره المص فقيل هذا القول فلم تكونوا عدوا النسبة اه قوله او تحصل الكائن
هو الهيولى اه وفيه نظر دقيق فانه غاية ما يلزم المص ههنا ان الهيولى لا يبقى بزوال الصور لا بعينها ماذا
اريد به ان اراد به زوال ذات الصور من حيث هي هي او من حيث وجودها الطبيعي فلا نسلم ذلك
كما حققنا لك سابقا ان في حالة الحركة يبقى الفرد التدريجي مما يقع فيه الحركة من المبدء الى المنتهى
على سبيل التدريج والانطباق على الزمان فلو فرضنا الهيولى متحركة في الصور الجسمية قلنا لوجود
فرد تدريجي منها من المبدء الى المنتهى يبقى طبيعة الجسمية ووجودها الطبيعي محفوظا في زمان الحركة
وهو المحصل للهيولى وان اراد به زوال الهوية الشخصية فسلمنا ذلك لكن لا ينفع لعدم تحصل الهيولى
بها ثم لا يتوجه الاشكال على نفي القول بالفرد التدريجي كما هو مذهب المحقق الدواني وضبط مدار
علم كلام المص واما على القول به كما هو الحق المتبع المثبت بالبرهان القطعي فسخافة ما ذكره المص ظ
وفي دفع هذا النظر وجه دقيق بالفرد التدريجي الص وهو ان الهيولى الذي فرضتموه محلا للحركة
الجوهرية باق في زمان الحركة وانا نقطع ضرورة وجود موضوع الحركة في زمان الحركة وانا نقطع ايضا على
تقدير وجود الفرد التدريجي بعدم وجود محصل الهيولى في زمان الحركة لو توجه فيه ولا يتصور في
انا بنا لعدم وجوده فيها فاذا لم يبق المحصل في الانات لم يتصور وجود محصله بالفتح وهو الهيولى
فيها القول ان الافراد المنتزعة الانية تقع كل واحد منها في كل آن وطبيعة الجسمية محفوظة فيها
في الانات فهي المحصل فيها لانا نقول تلك الافراد انتزاعيات محضة تابعة للاعتبار فقط وانما
الوجود في الخارج لمنشا انتزاعها فلو اعتبرت علية تلك الاعتباريات المحضة للهيولى فهو باطل قطعا
لانها تابعة للاعتبار فلو لم يعتبر لم يكن موجودة والهيولى موجود بدون الاعتبار ايضا فلا يصلح للعلية
ولو اعتبرنا عليتها باعتبار المنشا فالمنشا هو الحركة حقيقة وهو لا يوجد في الانات فيبقى الانات
فارغة عن المحصل بالكسر بالحقيقة فهي مفرغة عن المحصل بالفتح ايضا فلم يوجد الهيولى فيها فلم
يتصور الحركة هذا ما سنح لي في سالف الزمان ونذكر الان في دفعه ان المحصل بالحقيقة هو الفرد التدريجي

ما باعتبار زمان الحركة وابعاضها فقط واما في الآنات فكونه في زمان الحركة بحيث ينتزع منه في الآنات
الافراد الآنية فهي بهذه الحيثية محصلة للهيولى في الآنات ايضا فانظر فتفطن لتحقيق لعل الحق يتجاوز
واستحق الدليل على المطلوب ما ذكره بعض الاجلة من دون الانتقال في الجواهر اما ان يكون من
مهية الى مهية او من شخص الى شخص او بان يتجدد التشخصات في المهية والتبدل انما يكون في التشخص فقط
على الاول يلزم انحصار الغير المتناهي بين حاصرين وتتالي الآنات المستلزم للاجزاء التي لا تتجزى وذلك
بناء على ان المتباينات لا يوجد بينها الاتصال والتوحد في الوجود كما ذكرنا وعلى الثاني يكون الحركة والتبدل
في العارض فقط اي التشخص دون الجوهر وهذا منقوض بالحركات الواقعة في المقولات الاربعة كالكيف
فان التبدل فيه في المهية والتشخص فيلزم الاستحالة ما بالنظر الى الشق الاول والثاني كليهما قوله
اذ حدث بعد دفعه اه فيه ما قد ذكرت مرارا انه لا يلزم من بطلان الحركة في الطبائع الجوهرية حدوثها
دفعة فيها وذلك اذ يجوز ان يكون كل من الحدوث والبقاء وعلى النحو الثالث من الحدوث المذكور
وهو ان يكون خروج كل منهما من القوة الى الفعل في الزمان بان يكون في العاصة وحدوده كله بان
يكون حركة الاستحالة مثلا اذا بلغت الى الغاية فبقدر زمانها يحدث زمان آخر يزول فيه الصورة
السابقة وتحدث الصورة اللاحقة على النحو الذي ذكرنا قوله وتشبيه الحال فيها الخ وهذا الاشتباه
اما لان تلك الصور متشابهة في الظاهر وان لم يكن متماثلة في الحقيقة وهي كالمتجاورة يفصل بينها زمان
قليل لا يشعر به الادراك فكانها متصلة فيه واما لان الاستحالات الواقعة بينها لتشابه الكيفيات
الواردة فيها مع الصورة الحادثة في المتى يظن فيما بين المبدء والمنتهى حركة متصلة وان كانت الصور
بينها متفاصل لا يظن الاتصال في نفسها لو قطع النظر عن تلك الكيفيات قوله لا يمكن فرد منه
في آن اه هذا في الفعل والانفعال اما في المتى فغلط فانهم قالوا ان المتى عبارة عن الهيئة
الحاصلة للشيء بسبب كونه في الزمان او الآن فالجسم وان لم يكن له متى في كل آن بمعنى كونه
في الزمان لكن يثبت له بمعنى كونه في الآن فحيث يتصور في المتى حركة بمعنى انه يمكن للجسم في كل آن فرد منه

فرد منه معنى كونه في الآن ويمكن الخلاص عنه بوجهين وان لم يطابق في الظاهر للوجه الذي ذكره المص ههنا
الاول ان الحقائق الزمانية او الاينية كما حققنا سابقا عبارة عن التغيرات الحاصلة في الزمان او الان
فالتغير بالذات بالحقيقة في مقولة اخرى ويقع الحركة فيها بالذات ويقع التغير في مقولة متى بالعرض
والحركة فيه ايضا لكن المقصود ههنا نفي الحركة بالذات كما سياتي في مقولة الاضافة والجدة والثاني ان
يعتبر في الحركة في المقولة ان يكون افرادها المتى ولا يكون للمتى كما ذكره المص وهذا الاعتبار معنى زائد على
معنى زائد على معنى الحركة لو ثبت تحققه في كلامهم فيثبت بهذا التوجيه قوله لا يمكن ان يفرض فيه افرادا
اه وهذا من العجائب فان معنى الفردية الخصوص وهو حاصل ههنا وان كان بعض الافراد شيئا
قد يكون اجزاء لبعض آخر كما في الماء فان الماء المشار كرة الماء جزء منها مع ان الكرة المذكورة وبعضها
كلها اي كل واحد منها فرد من الماء المطلق لوجود خصوصية طبيعة الماء في كل واحد منها جزءا كان او كلا
كذلك الفعل والانفعال التجددي كلي تحته افراد كالفعل الخاص في اليوم على الاتصال والجزء الانتزاعي
منه وهو الحاصل في نصفه وفي ربعه هكذا لا الى نهاية وكذلك الغير ولعل الاشتباه انما وقع من
فهم تباين الجزء والفرد في الاجزاء الخارجية فهذا الزعم فاسد فان الاجزاء ليست اجزاء خارجية
للطبائع الكلية بل اجزاء للفرد والاخر منه فظهر بذلك امتناع اه وذلك لان الحركة يفرض لها حدود
افراد وما فيه في الآنات فما كان خارجا منها كالقطعة او باقيا فيها كالتوسطية لا حركة فيها اصلا
وكذلك كل امر غير قار وكلما يلازم الحركة يشخصها كالميل الموصل وغيره لا يكون فيه الحركة لعدم وجود
فرد من الاول في الآن وتجدده فيه في الثاني وقد يطلق اه منشا الغلط عدم الفرق بين
التدريج المطلق والحركة وليس كل تدريج حركة صادق هذا في الوجهين الاخيرين ظ واما الوجه الاول
فقد زاد فيه شيء آخر وحاصل ان الفعل والانفعال يكون غاية للتدريج وغاية التدريج ان يقع
فيه التدريج كما في التسود والسواد فان السواد غاية للحركة الكيفية فيقع فيه الحركة بالعرض والسبب
فيه ان الغاية في الحركة من حيث الغاية والغاية هو المسافة التي يقع فيها الحركة مغايرة من حيث حسية

الضد لا بد ان يقع فيه الحركة فالفعل والانفعال من حيث الجنسية يصلح فيه الحركة وهو مطلوب المعترض

قوله والجواب عن الاول اه حاصل الجواب ان التدريج بمعنى الحركة لم يقع في الفعل والانفعال بل

في الهيئة التي صدرت منه الفعل والانفعال كالحرارة والبرودة نعم يمكن مطلق التغير وقع

فيها وهو ليس بحركة واما الكلام بالنظر الى الغاية كما ذكرنا فالفعل والانفعال ليسا غايتين

بالمعنى الذي قصد بالحركة التدريجية التي وقعت في الكيف حقيقة بل هما غايتان لعدم الفعل والانفعال

خارجان من جنس المغيا وانما الغاية للحركة التدريجية التي وقعت في الحرارة مثلا هي الحرارة الحاصلة

التي صدرت منها الفعل والانفعال وانما يقال لهما الغاية في الحرارة مثلا لصدورهما من الغاية

ووقوعهما متصلا بها قوله واما عن الثاني اه وحاصله ان الفعلين الواقعين من الضدين وكذا

الانفعالين فيهما ليس بينهما اتصال تدريجي لثبوت الوقوف بين الفعلين والانفعالين المذكورين

فلا يثبت الحركة المتصلة في هذه الصورة نعم يتحقق بمعنى مطلق التغير والتدريج كما زعم السائل

وليس كلامنا فيه قوله لو فرض اتصالهما الخ لا تقع الحركة في هذه الصورة فان المراد بها

الوقوع التدريجي بالمعنى الذي ذكر وهو ان يكون للمتحرك في كل آن فرد ما فيه الحركة لا يكون قبل

ولا بعد ولا يتصور في الفعل والانفعال سواء كان كل واحد منهما على سبيل الاتصال او الانفصال

فالاولى في الجواب ان يقال ليس التدريج ههنا بالمعنى الذي قصد قوله واما عن الثالث اه

وحاصله ان التدريج بالمعنى الذي قصد في الحركة ليس في هذه الصورة في الفعل والانفعال

بل في كيفية السرعة والبطوء العارضين للحركة او الفعل والانفعال نعم ان الحركة بمعنى مطلق

التدريج والتغير يقع فيهما وليس الكلام فيه بل في التدريج بالصفة المذكورة وهو ليس الا في

كيفية السرعة والبطوء قوله ان قال الموصوف بهما هو الحركة او الفعل والانفعال فلا تقع

فيهما الحركة اللهم الا ان يحمل كلام الشيخ ههنا على ليس بمعنى انه ليست الحركة بالمعنى المقصود ههنا

في الانفعال والفعل بل ان وقعت الحركة فكانت في السرعة والبطوء وهما ليسا بفعلين

السرعة عبارة عن قطع الحركة في الزمان الاقل والبطوء في الزمان الاكثر وبالجملة المقصود ... في الآن

متصلين ولا انقضاء لهما ولا اجزائين بل هما عارضان للذوات فلو فرضت الحركة بهما لو وقعت
في الفعل وحركة المتحرك الذي كلامنا ههنا فيه من الابطاء في الحركة ان الابطاء ان المراد به المتحرك
وجه ومن الظاهر فان السرعة والبطوء صفتان بالذات للحركة وللمتحرك بالعرض فالمستريح وبعض
الذين بما حركتان في السرعة والبطوء يكون اولا وبالذات في الحركة وثانيا بالعرض في المتحرك
ولا شبهة في ان تحقق ما بالذات سبب لتحقق ما بالعرض فالحركة في السرعة بالذات قابلة بالحركة
متوسطها في الجسم المتحرك واذا انتفى الاول لعدم بقاء الموضوع انتفى الثاني والاولى ما قال
المصنف ان موضوعهما الحركة التوسطية وعلى تقدير التنزل وعرض الحركة فيهما لكمالها ما يتصور بقاء الموضوع
فان التوسطية باقية في الزمان والانات ولو لم يعتبر التنزل فالامر كما عرفت انه لا يتصور الحركة
فيهما اصلا لكونهما كيفيتين غير قارين او اضافيتين كذلك فيمتنع الحركة فيهما في الصورة الاولى
بجهة واحدة وهي عدم القرار وفي الثانية بجهتين من جهة كونهما غير قارين ومن جهة الاضافة فانها
لا يقع فيها الحركة كما سياتي قوله لا تصرف في وحدة الحركة كما سياتي ان السرعة والبطوء ليسا
بفعليين ومتخصصين فلم يلزم من اختلافهما النوعي او الشخصي اختلافها كذلك قوله اولا في مقوله
اخرى اه المراد بالاول ما بالذات وبمقابله اعني الثاني ما بالعرض وحاصله ان المراد باثبات
الحركة في المقولات اثباتها بالذات وبالنفي النفي كذلك فالتغير في الاضافة اما دفعي او تدريجي بتوسط
مقوله اخرى وتوسطه في العروض على التقدير من ثبت المطلوب الحصر اما ادعائي او استقرائي
والاول كما ترى والثاني منقوض بالطبائع والنفوس بالقياس الى الحركة الطبيعية والارادية فان
الطبيعة علة لتمام حركتها الطبيعية وابعاضها واكوانها التي وقعت فيها بالنظر الى حدود مسافة وكذا
النفوس بالنسبة الى حركاتها الارادية ففي كل آن ثبتت لها علية خاصة ليست لها في آن سابق
ولاحق وكذا في كل الزمان لها فرد تدريجي من العلية التي هي من الاضافة وابعاضها على قياس سائر
الحركات وليس ثبوت العلية ولغيرها للعلل بواسطة المعلولات وتوسطها في العروض والا لزم الدور

والدور كما لا يخفى على من له ادنى فطانة بل لا واسطة فى الثبوت ايضا لذلك وما زعمه فى العلة من
انها علة لفاعلية الفاعل فيئا يرجع الدور كما صرح به فى مقابلة بالجملة فالتحرك
للنفوس والطبائع فى العلة لما بالنظر الى الحركات الطبيعية والارادية على اعتبار الانحاء
فيها هى الحركة فى الاضافة بالذات وبسبب الواسطة الحركة واسطة فى العروض والا يلزم الحركة فى الحركة
القطعية والتوسطية بالذات وقد مر انها ممتنعا فيهما فى كلام المص وان اعتبرت الحركة فى الثبوت
فلا يضر المقصود ههنا والحق ان البيان المذكور فى كلام المص ادعائى لا يعتمد عليه فى الفلسفة
فلعلهم نفوا الكلية بمحض بعض الجزئيات كالحركة فى الاسخنة والابراد ومنه يظهر العدم وجوده فى الاضافة
بالذات قوله انما فى السطح الحاوى اه فان تغير التمم انما نشا من حركة العمامة من جهة الى جهة اخرى
فيكون الحركة فى التمم بواسطة الحركة فى الاين والظاهر ان الواسطة ههنا واسطة فى الثبوت دون
العروض فان العارض لا يتعدد وجه بخلاف الاول وانا نعلم قطعا ان حالة التمم والتعمم فيها غير
المكان والحركة فيه ثم اقول قد يمكن التغير فى خصوصيات الجدة من غير تغير المكان عليه كما اذا فرضنا
دوران الجسم فيما يشمله ويلزمه فى الانتقال المكان كالجسم المجوف كمرباس اذا ادير فى ذلك
الكرباس فالاين لا يتبدل فيه والجدة متبدل بالضرورة وانما حاكمه يلحق اللباس التمام للجسم
واذا كان كذا فتبدل نسبة الجدة وبالجملة ان تبدل الجدة تبدلا تدريجيا بدون تبدل المكان ايضا
متصور فلا يكون تابعا وعلى تقدير التبعية يكون كتبعية المعد للعلة المنفصلة والحق ان البيان
فى مقولة الاضافة والجدة اقناعى محض ليس على سبيل الاشتباه والاخرى ايضا فلا يليق بشأن
الفلسفة قوله وكذا فى الكيف اه والحق عندى ان الحركة فى الكيف حقيقة بل الحق على طريقهم
فان الحركة كما ذكرناه مرارا بالبرهان القطعى لا يمكن وجودها بدون الفرد التدريجى لا بد ان يكون
متصلا واذ قد مر فى مقامه ان مراتب الكيف انواع متباينة فلا يمكن الاتصال ههنا فلا يمكن
وقوع الفرد التدريجى فيه ايضا فيمتنع الحركة ولا يمكن الخلاص عن الشبهة الواردة ههنا والزام الحركة

قوله لا يضر المقصود … قال المقصود اثبات … [illegible]

الحركة الا بانكار السابق منهما وليس عليه دليل قوي كما لوحنا لك سابقا ولكن بعد انكار الثباتين منهما
ايضا تكون الحركة الكيفية في حيز الخفاء فانه لم يدل عليها دليل بعد المشاهدة والبرهان انما يعتبر في الاينية
وبعد ذلك في الوضعية واما الكمية ففي حيز الخفاء كما سياتي واما الكيفية فهي احق فان بعض التغير مشاهد فيها
وصحت الحركة الكيفية فيه واما التغير على سبيل التدريج فليس عليه دليل ولا شهادة وجدان وما ظن فيه الحركة
فلعل فيه الحركة انتقالات دفعية متعاقبة على سبيل التدريج بدون الاتصال بل بينها توقفات وازمنة فاصلة
قوله لكن خالف فيه قوم اه لعل دليلهم للانكار والمخالفة ما ذكرنا آنفا وسابقا وكان الممكن لهم الخلاص عن
الانتقال الكيفي لمشاهدة التدريج في صورة كون الماء حارا بعد البرودة وبالعكس بالوجه الذي ذكرنا من القول
بالانتقال التدريجي او الدفعي لا على سبيل الاتصال ولكن لم يتطهروه وقالوا بالاقوال السخيفة الواهية متنزلا
من الشدة الى الضعف ففرقة قالوا اما بالكمون والبروز بان الماء الحار ما صار باردا بل ظهر فيه الاجزاء الكامنة
الباردة وكمنت الاجزاء الحارة في الماء البارد وهو خلاف الضرورة من غير برهان والثاني الارتكاب بالكمون
والبروز وهو ايضا مثل ما قلنا في الاول وفرقة قالوا باخراج الاجزاء الحارة من الماء الحار او دخالها في
وسخافته في هذا الوجه واحد هو الوجه الاول وفرقة يقولون بان الماء البارد واذا صار انقلب بعض اجزائه
نارا ثم او اشتد وتقلب تلك الاجزاء بالماء او بالهواء او بخروجها من بينها ودخول الاجزاء الهوائية بدلها
وهذا اقل سخافة من القولين المذكورين لانكارهم بالامر الجابر الواقع الذي لا ينافيه الضرورة من كل
وجه ولكنه ارتكاب بخلاف الظاهر من بعض الوجوه بلا دليل قوله سياتي الكلام اه او ابطل المتكلمون الحركات
في المقولات الستة ودفع منه الاعتراف بها في الاربع في الاين وبطلها بالضرورة وبالبرهان وبدون الانتقالات
الاينية لو لم يقبل يلزم الجزء الذي لا يتجزى وكذلك الوضعية واستدل على الكمية فكان الواجب عليه
ان يستدل على الكيفية ايضا او لم يكن الحركة فيها ضرورية لما ذكرنا من الاحتمالات ثم يدفع الظنون العارضة
فيها كما هو دابه في هذا الكتاب كما يشاهد في الزمان والمكان وغيرهما وح ينفع الكلام الذي
سياتي للمقصود اذ لم يذكر الدليل ولا ينفع دعوى الضرورة ههنا لما لا يخفى على المتامل ما سمعته مما ذكرنا

اتفاقا سابقا لا ينفع للمقصد كما اشار اليه السيد السند في شرح المواقف قوله انما يكون حينئذ لزعم القايل
انما ان الحركة معدودة في العوارض الذاتية للاجسام وهي عندهم ما يعرض الشيء لذاته او لامر يساويه
عن الموضوع وهنا وهم فان المنافي للعرض الذاتي كونه للاعم لا كونه اعم فانه يوجد في البعض او ان الحركة
القوة ولا قوة في المجردات بل انما يوجد في الاجسام وبوجه سهو فان من المجردات ما يكون واستعداد كالنفس
فلا يمنع القوة عليها حتى يتصور الحركة اه قوله ليطرز منه فائدة عظيمة الشان وهي ان الحركة لا يتصور في الانكار والانظار
فان فيها علوما متناهية ومعلومات كذلك وهي الجنس والفصل من المبادي والمطلوب فهذه الثلثة من حيث هي هي
معلومات ومن حيث القيام بالذهن علوم فلم يصور للنفس في كل آن فرد يتحدد منها لم يكن سابقا ولا لاحقا
وقد تصدى بعض المدققين بان في صورة الفكر واثبات علوما متناهية ومعلوما كذلك يمكن حصولها في الخزانة
الفكر يتحدد في كل آن التفات وبازاء كل التفات حصول يتحدد وفي المدركة كما هو المقرر عندهم والالتفات ذلك
فعل من افعال النفس فلا يعتبر الحركة بالنسبة اليه لكن العلم يعتبر الحركة فيه بالنظر الى تحدد حصوله في الذهن
ويحصل منه في كل آن فرد من الخزانة غير الفرد الذي في الآن السابق واللاحق هذا حاصل مقاله ولكن على
ما صوره المصنف من ان الحركة في الكيف انما يتصور بالشدة والضعف لم يتصور الحركة في الانظار اصلا اذ لو تصور وان
تصورت فيها تعدد الافراد وبازاء الالتفات من جهة تحدد حصولها في الذهن من الخزانة لكن لا يتصور فيها الشدة والضعف
فلم يحصل الحركة فيها ثم اعلم ان العجب كل العجب من المصنف انه مع الاعتراف بالقول بالحركة في الكيف ترك
صورة الكون فيها الحركة في الكيف واخذ صورة امتنع الحركة فيها الا انا في كلما لوحنا لك سابقا من ان الكيفيات
التي تغير فيها الشدة والضعف متباين الانواع فلم يحصل فيها الفرد التدريجي فلم يتصور الحركة فيها لما ذكرنا من
التحقيق ففي هذه الصورة ثبتت حركة في الكيف حيلها متشابه الالتئام والامتداد فانما يحصل التحدد فيه في الافراد
المتماثلة فالحيوان مثلا من جهة حصوله في الخزانة متحدد حصوله بالنظر الى كل آن يحصل في الذهن افراد متشابه
متماثلة صالحة لان يكون على سبيل الاتصال فيكون فرد التدريجي من الحيوان متحققا في الحركة من هذا الاعتبار
وقد تركه المصنف او خالفه في الحركة في الكيف فان قلت اعتبار العلوم في الانكار كما اعتبره ولكن المدقق وجعلها

وجعلها حركة ايضا من هنا باطيل فان الحركة في العلوم على هذا التقدير هو لا ما الحقيقة في العقل اعني الالتفات ثانيا
وبالعرض في العلوم فلم يحصل الحركة فيها بالذات ويستلزم المحال وثبوت الحركة في مقولة الفعل قلت ان
الالتفات عبارة عن نحو من التعقل الخاص فلا يكون فعلا وعلى تقدير كونه فعلا لا مثبت كونه من مقولة
الفعل فانه آني والمقولة تدريجية كما عرفت وعلى تقدير كون الحركة في العلوم بواسطة الالتفات ليس الواسطة
واسطة في العروض بل في الثبوت فلا معنى الحركة الفكرية التدريجية من العلوم حقيقة فان ثبوت الواسطة في
الثبوت لا يمنعها ما فهم وذلك قوله واما في القوة واللاقوة اه كان المشهور عند المتكلمين ان القوة عبارة عن
الصلاحية المحضة واللاقوة عن نقيضها والمشهور عند الحكماء خلافه وهو انها حالة خارجية حاصلة للشيء ما لم يحصل
المستعد له او حصل لطلبت تلك القوة وكانت من الكيفيات الخارجية ولم يذهب ليظهر لهذا العبد دليل يعتمد
عليه على كونها من الموجودات الخارجية بعد بل الظاهر ما قاله المتكلمون لكن الكلام ههنا مبني على طور الحكماء
او لا بالنقض اه والظاهر ايسر النقض بالحركات فانه لا شبهة في ان المتحرك ما دام الحركة متبدل العوارض فاذا
كان متبدل العوارض موجبا لتبدل الموضوع لم يبق الموضوع في الحركات كلها والحل ان تبدل الاعراض
مطلقا لا يستلزم تبدل موضوع الحركة من حيث تشخصه وهو المطلق في الحركات التشخصية قوله في المتصل القار
منه اه واما غير القار كالزمان فلا يتصور فيه الحركة كما عرفت من انه لا يتصور وقوع جزء منه في الآن ولا بد
للحركة من ذلك قوله اما بزيادة منضاف اليه اه قد كثرت الاوهام في هذه الحركة وتشتت الاقوال والحق
عندي ان اعتراف [illegible] هذه الحركة من الحكماء دعوى بلا دليل والخلاص عن المضايق الواقعة فيها من عدم
بقاء الموضوع الشخصي لها ولا بد من اقامة لك في الحركات كلها فانها انما توجد تشخصه وتشخص الحال
تابع لتشخص المحل ومن استلزامها للحركة في الجوهر الممنوعة عندهم لا يمكن لهم بل القول بها كلام ظاهري
منهم يلمع للمقلدين لهم فالعجب كل العجب منهم باعتراف امر من غير دليل مع وجوه ومحذورات لا يمكن دفعها
واعجب منه ما قاله المص في دفعها بالزام كون الطبيعة موضوعا للحركة في النمو فنبهها بك مقالات الاولى
وفي بيان ان قولهم بالحركة المذكورة قول بلا دليل وبلا ضرورة عقلية ونذكر فيها حال غيرها من الحركات في

اقامة الدليل على وجوده اولا فيظهر منه احوال هذه الحركة ظهورا تاما فان الاشياء كما تعرف بالاضداد
تعرف بالامثال ومعرفة اقوى من الاولى والثانية في ان الحدوث الذكور لازمة والثاني حال
ف وما ذهب اليه المص تقليدا للشيخ في القول بان الطبيعة هي الموضوع للحركة في النمو بيان الاولى ان [الحركة]
المتصلة في الاين لهم دليل على وجودها وهو انه اذا وصل المتحرك من المبدا الى المنتهى اي منتهى [واي]
منتهى كان لابد من قطع مسافة بينهما والا لزم الطفرة وهو باطل بالضرورة وذلك القطع اما ان [تكون]
على سبيل الانطباق على المسافة المتصلة الثابتة وجودها بالبرهان او لا على الاول ثبت المطلوب وعلى [الثاني]
فالاكوان التي تحصل للمتحرك حال الحركة في الاين البتة تكون اينية فاما ان تكون متتالية فيلزم الجزء الذي
لا يتجزى او متفاصلة فيلزم الطفرات واما الوضعية فثابتة ايضا بالبرهان حيث تكون مكانه نسبته الى [الاجزاء]
وبالجملة في بعض المواد يكون التغير في الاوضاع في الكل موجبا للتغير في الامكنة في الجزء ويكون التغيران
متلازمين متطابقين فما ثبت اتصال احدهما يلزم اتصال الاخر بقي الامر في الحركة الكيفية والكمية اما الاولى
فقد عرفت ان الحركة غير ثابتة فيها بالدليل بل الدليل قائم على نفيها لعدم حصول الاتصال بين [الكيفيات]
المتضادة ويمكن الخلاص عنه بانكار التضاد واما الثانية فنوع منها هو النمو الذي كلامنا فيه وهو [ان كان]
مشاهدا في الحيوان والاشجار والنبات لكن يجوز ان يكون الامر كما في تعليلات المتكلمين من وجود [الزمان]
بين هذا من هلا بد من وجوده بين الكمين الزايد والناقص ففي آن اتصال الغذاء بالجسم النامي [اتصالا]
حقيقيا او حسيا حصل له بسبب ذلك مقدار خاص وفي آن اخر اتصل غذاء آخر وحصل له مقدار [خاص]
ازيد من الاول بين الآنين زمان يسكون فيه لا يشعر به الحس فاذا تكثرت الزيادات في الغذاء وتزايدت
المقادير يشعر بها الحس شعورا تاما وبين الآنين زمان حركة الاستحالة لا سيما للمتكلم فلا يلزم انحصار [غير]
المتناهي من الغذاء بين حاصرين ولا توقف الطبيعة عن التاثير ولا المادة عن التاثر ولا تحصيل الحركة
في الكم على هذا الطريق ولا دليل على نفيه واثبات الدائرة في الغذاء على سبيل الاتصال من غير [توقف]
والمقالة الثانية في بيان لزوم الحدوث وفيها يظهر الدليل على نفي الحركة في النمو منها ان الحركة

والحركة في النمو يستلزم الحركة في الجوهر كما ذكرنا بيان اللزوم ان الحركة في النمو عندهم عبارة عن زيادة المقدار
للجسم في كل آن لم يكن في الآن السابق ولا اللاحق بسبب انضمام الغذاء الى الجسم انضماما كذلك يسري في
جميع اقطار الجسم على نظم طبيعي فالانضمام الغذائي اما ان يكون بالانضمام بدون توحد الوجود والاتصال
فيلزم انحصار غير المتناهي بين حاصرين ولم يحصل الحركة او يكون بالاتصال فح كما يتبدل الكم يتبدل الاتصال
الذي ثبت جوهريته فثبت الحركة في الجوهر كما ثبت الحركة في الكم بل الجوهر الاتصالي يكون سببا للتكمم الانفصالي
وان سئلتم عن موضوع الحركة في الاتصال الجوهري سئلنا عن موضوع الحركة في الكم فما عينتم لموضوعيتها عينا
عينا لموضوعية الحركة في الجوهر وح يكون الحركة في النمو مستلزما لما هو مستحيل عندكم وهو الحركة في الجوهر
فيكون مستحيلا وهذا دليل الزامي عليهم لنفي الحركة في النمو ومنها ان وجود الحركة مطلقا يستلزم لوجود
الموضوع الشخصي لها اذ هي ان كانت شخصية فظ وان كانت نوعية او جنسية فلان الجنس في وجوده يستلزم
النوعية والوجود النوعي يستلزم التشخص ضرورة بطلان المهية المجردة وبقاء الوجود الشخصي للموضوع في
الحركة في النمو من المستحيلات اذ ان تصور بقاء الوجود النوعي يتبادل الاشخاص وبيان ذلك ان النمو كما
ذكرنا عبارة عن حصول فرد من الكم في كل آن زائد من السابق وناقص من اللاحق بسبب انضياف جوهر
غذائي في كل آن ولا يكون افراد ذلك الغذاء منضمات بدون الاتصال والا يلزم انحصار الغير المتناهي بين
حاصرين وتتالي الآنات المستلزم لوجود الاجزاء التي لا تتجزى بل يكون متصلا منتزعات من متصل واحد متدرج
في الخارج كما ذكرنا مرارا فلا يكون شخص من المتصل الوحداني باقيا في اثناء الحركة فلم يكن شخص من الجسم
النامي باقيا ضرورة تبدل الكل بتبدل الجزء وكذلك الاعراض اللاحقة لها والصور النوعية القائمة بها بل مع
الهيولى الاولى ايضا على ما حققه المص لعدم تحصيل الاتصال الذي هو المحصل له كما عرفت الان نعم
ان المص ما ذكر من عدم تحصل الاتصال في وقت الحركة مقدوح باثبات الفرد التدريجي فيما ذكره
كما حققنا سابقا فح يجوز ان يكون الموضوع هو الهيولى الاولى او الصور النوعية القائمة بها كما هو
راي بعض المحققين وايضا يجوز ان يكون الموضوع النفس الناطقة كما هو راي جماعة فراخ ذلك

بان التكمم حقيقة وبالذات انما يكون في الجوهر المتصل وفي الاشياء الثلثة المذكورة ان ثبت في جميعها

ثبت او بعض فالحركة الكمية التي هي عبارة عن التكمم اي احد كم بعد كم انما يكون فيها المتصف به بالذات هو الجوهر

الاتصالي جسما كان او جسمية والدليل القاضي على لزوم وجود الموضوع الشخصي للحركة قاض بان مايه الحركة

بالذات لزم وجوده كذلك فيلزم وجود المتصل في اثناء الحركة في النمو بالذات واذا كان من المستحيلات

وجوده في اثنائها لما ذكرنا لزم كون الحركة محالا الا فثبت مطلوبنا في هذه المقالة والمقالة الثالثة في بيان

استحقيقها وذكره المص هيهنا اذ في كلامه رح نظر من ثلثة اوجه الاول انه يستلزم الحركة في الجوهر كما ذكرنا والثاني

من جهة عدم بقاء الموضوع الشخصي للحركة ولا بد منه كما ذكرنا وذلك لان الطبيعة الشخصية عبارة عنه في حالة النمو

فانها اما ان يكون قائمة بالجسم اعني الصورة الجسمية او المركب منها ومن الهيولى او الهيولى فقط وعلى كلا

التقديرين لا يتصور بقاؤها اما على الاول فلان اتصال الغذاء في كل آن او زمان بالجسم الاصلي

يعدم اصل اتصاله وبالجملة لا يبقى اتصال واحد في زمان الحركة وانها يتوارد الاتصالات كما ذكرنا واذا لم يبق

الاتصال لم يبق الجسم الشخص ضرورة بطلان الكل ببطلان الجزء فينعدم النوعية القائمة به واما على الثاني

فلان الاتصال الذي هو عبارة عن الجسمية اذ لم يحصل فرد منها في اثناء الحركة النمو لما ذكره المص سابقا

في الحركة في الجوهر من انه في صورة تحصل افرادها يلزم انحصار الغير المتناهي بين حاصرين ووجود اجزاء

لا يتجزى او الترجيح بلا مرجح فاذا لم يحصل فرد منها لم يبق الهيولى الشخص ضرورة ان عدم تحصل المحصل بالكسر

يستلزم عدم تحصل المحصل بالفتح فاذا لم يبق الهيولى لم يبق الصورة القائمة به لا يقال قد سبق التحقيق

في اثبات الفرد التدريجي فيحفظ طبيعة الجسمية من اوله الى اخره وهي المحصلة للهيولى لانا نقول

كلامنا هيهنا على طريق المص وهو لا يقول بانحفاظ الجسمية في حالة التدرج فيها للدليل الذي

ذكره في مقامه وذكرنا هيهنا ايضا فيلزم على طريقه بطلان الهيولى في صورة التدريج في الجسمية

وقد بينه مفصلا في بحث الحركة في الجوهر فلم يتصور بقاء الطبيعة على طور المص نعم يتصور على طريق

القوم بالقول بالفرد التدريجي من الجسمية في حال الحركة في النمو باتصال الاغذية بالجسم الاصلي

البيولى

٦٥

فيحفظ طبيعتها التي ضمنه وهو المحصل للهيولى كما ذكرنا سابقا ولم يتصور بقاء الهيولى وقيام الطبيعة
المتحصلة بها دون طور المادة والثالث كما ذكرنا ان التكمم بالذات انما يقع في الجسم او الجسمية
لاتصافها بالكمية بالذات وفي الطبيعة والهيولى بالعرض والصورة للحركة توجد موضوعها بالذات
ودون ما بالعرض فيلزم المحذورات الثلثة على طور المص واما على طريق القوم فلا يلزم الا محذوران فقط
الحركة في الجوهر وعدم بقاء الموضوع مطلقا او عدم بقاء الموضوع بالذات او على طريقهم يمكن ان
يقال ان الموضوع للحركة في النمو هو الجسم او الجسمية فيلزم المحذور الاول واحد المحذورين الاخيرين
اما الاول فظاهر واما الثاني فلان الموضوع الكان الجسم فنفي الموضوع ربما والكان الهيولى
والصورة القائمة بها فتصور بقائها ببقاء العين والتدرجي ولكنه لا يتصف بالتكمم بالذات فينتفي
الموضوع بالذات قوله اما الا بزيادة اه وهذا يحتمل بوجهين الاول ان لا يوجد الزيادة فيه اصلا
لا في المبدأ الحركة ولا في وسطها ومنتهاها والثاني ان يوجد الزيادة فيها لكن لا بان يكون في كل
آن من آنات زمان الحركة ولا في [illegible] منها لا يكون في الآن السابق واللاحق بل حصل
الزيادة في الجسم المتحرك في الكم في آن مثلا ثم يتخلخل بعده وهذه الزيادة انما يكون في مبدأ الحركة
التخلخلية المتصلة دون وسطها او منتهاها كما يحكم به النظر الدقيق وقد زعم بعضهم ان هذا القسم
الاخير داخل في النمو ومعناه هو الزيادة في الكم بزيادة الجسم الغذائي والتصاقه بالجسم المتحرك
وهذا لو لم يكن مخالفا لتصريحاتهم يكون الامر سهل في الحركة في النمو من بقاء الموضوع الشخصي
الحقيقي فيه ولا يلزم الحركة في الجوهر بل لا يلزم محذورا اصلا وكشف القناع عن وجه المطلب
ستحققها اه نفى التحقيق في الوعد فقط ولم يخرج الى الوفاء به والحق عندي انه لم يقم
عليه دليل قوي يعتد به واذ المقام غريب لا سيما تركنا الدلائل المورودة فيها وبايرادها ولو ثبت
التخلخل والتكاثف بهذا المعنى ثبت الحركة الكمية بلا كلفة قوله ولا يتوهمن اه منشأ التوهم
في هذه المذكورات عدم التفرقة بين الحركتين فاجاب بمباينتها وكذلك في الحركة في الوضع والاين

قوله ولا يتصور بينهما التقابل اه لا شبهة في انتفاء التضايف بين الحركة والسكون فان الحركة
امر موجود في الخارج كما حققناه سابقا وعليه محققو الحكماء ولا يكون التضايف كذلك
البديهيات ان معرفة الحركة لا تستلزم معرفة السكون وبالعكس وفي الاضافة لابد من استلزام
تعقل كل واحد من طرفيه للاخر وكذا لا يكن بينهما الايجاب والسلب لخلو الموضوع عنهما كما في المجردات
والمفارقات ولا يتصور الواسطة بينهما قوله فيكون اما كمالا ثابتا اه انت تعلم ما فيه من التضاد
لان التضاد انما القصد بينهما بين حقيقة الحركة والسكون لا بين معرفتهما فيجوز ان يكون حقيقة
كل واحد امرا سلبيا او وجوديا لا يستلزم تعقل كل واحد منهما للاخر فيحصل التضاد بين حقيقتهما
ولا يستلزم تضاد الحقيقتين تضاد عوارضهما المعرفة لهما بل يجوز ان يكون لكل واحد منهما
او لواحد منهما لوازم وعوارض سلبية لا تضاد اصلا وقيل بوجه اخر في تحقيق المقصود من بطلان
التضاد بانه لو كان السكون امرا وجوديا لكان مثل الحركة اما ان يكون مقولة برأسها او داخلة
تحت المقولة والثاني باطل فانه لم يتعين دخوله تحت واحد من التسعة لانه لا يكون داخلا تحت
الانفعال لانه الحركة لما حققه المصنف ولا داخلا تحت المتى وكذا الاين والفعل والوضع وغيره
كما لا يخفى على المتفحص فيلزم ان يكون عين المقولة فيزاد في عدد المقولات فلم يبق الحصر
في العشرة ودفعه سهل فانه ان السكون في كل مقولة عبارة عن الفرد القار منها فيتحقق التضاد
بين الحركة والسكون فان الحركة عبارة عن الفرد التدريجي الغير القار من المقولة والسكون عبارة
عن الفرد القار منها فالحركة في الاين عبارة عن الاين التدريجي الغير القار والسكون عن الاين
القار الحاصل للمتمكن ولا شك ان الاين القار وغير القار وكذا الوضع القار وامثالهما امران
وجوديان يصلح للاتصاف بهما الجسم ولا يجتمعان فيه من جهة واحدة ولا يستلزم تعقل
كل واحد منهما للاخر فان الاين القار متصور بدون تصور الغير القار وكذا العكس وبه تم
التضاد واما على ما حققه المصنف فايضا يتقرر التضاد بين الحركة والسكون فان الحركة عبارة عن

[illegible]

عن الاتصال التدريجي ومقابله السكون وهو الانصاف بقرو سلفر منهما تضاد بلا شبهه فانهما
مفهومان وجوديان لا يستلزم تعقل احدهما تعقل الاخر ولا يجتمعان لذاتهما في محل واحد
فتأمل وانعجب من المص في هذا القول ان الثاني جعله مضاد الاول مع انه يستلزم تعقل كل منهما
للاخر وهما مفهومان وجوديان فيكونان من باب الاضافه لا من باب التضاد قوله وح يلحق
السكون بالعدميات اه اقول فيه نظر وتحقيق وهو ان القوة الكانت حقيقتها عبارة عن
سلب الفعليه عما من شانه الفعليه بان يكون هذا المعنى الانتزاعي حقيقتها فقط كما يراه المتكلمون
فالامر كما زعمه المص وان كانت عبارة عن حالة خارجية قايمة بالجسم وغيره ويكون المعنى الانتزاعي
المذكور منتزعا منها وهي منشا له كما يراه الجمهور الحكماء وعدوها من الكيفيات الغير المحسوسة وبطل
وجودها عن الخارج اذا حصلت الفعليه فيه وحلولها محوجه الى المادة وهذا هو المراد في هذا
المقام كما لا يخفى فليس الامر كما زعمه المص فان السكون يجوز ان يكون عبارة عن الكيفية الخارجية
القايمة بالجسم مثلا ولكن يلزمه بالنسبة الى الحركة بان يكون تحققها في الخارج موجبا لسلب الحركة
كما ان وجودها فيه لا يستلزم تعقل كل واحد منهما تعقل الاخر في حد ذاته نعم يدخل الاضافة في
المفهوم التعبيري للقيود وهو ليس بمصحح لكون التضاد بين ذاتيهما وان عرض لهما الاضافة في
اعتبار اخر سوى ذاتيهما وهو لا يتمشى مرام الخصم من اثبات التضاد في الاصل وانهما الان يقع
بعضو والمص اثبات العدم والملكة في نفس المفهوم فيؤل النزاع ح الى اللفظ فان من اثبت
التضاد بينهما اثبت من ذاتيهما ومن اثبت العدم والملكة اثبت بين مفهوميهما فيفرق
قوله لا يكون متساكنا اه كالا له الحق والعقول المفارقه وما وقع في كلام الحكماء من ان الا له الحق
ساكن فالسكون هناك بمعنى اخر والحركة المقابلة له ايضا بمعنى اخر اعني مطلق التغير قوله وكان الجسم
في الآن اه قد يعتبر في العدم المقابلة للملكات صلوح المحل للملكات اعم من ان يكون بالنظر الى شخصه
او نوعه او جنسه بالفعل او في المآل وانما يعتبر هنا التضييق بالتقييد بالصلوح بالفعل في الظرف الذي

وقع لان الظاهر من كلامهم ان السكون المعتبر ههنا تقابل للحركة ولا يحصل الحركة التي المتصلة لو توقع السكون
بينهما فلو كان في الآن سكون معتبر عندهم لزم بطلان الحركة المتصلة ايضا في السكون المعتبر عندهم عدم
ملكية وهي الحركة بالطرف الواقع فيه بالفعل ايضا فلم يحصل السكون فيه ليس بما يستمر ان
قد عرفت سابقا ان الحركة القطعية يحتمل ان تكون عبارة عن الفرد التدريجي المتصل بل
هذا اقرب الى الصواب كما ذكرنا سابقا كذلك الاقرب الى الصواب ههنا ان السكون في الآن
مثلا عبارة عن اين مستمر كذلك السكون في كيف مستمر كما ان الحركة فيها عبارة عن كيف تدريجي
وهكذا ولو جعل التضاد بين الحركة والسكون ان لم يعتبر فيه التنافي بينهما خلاف المتضادين قوله
والجنس الاعلى اه اي ما يكون في مرتبة متقدمة من القريب ليشمل الاوساط وانواع العوارض غير
مضبوطة وغير كاشفة عن الذات سقطوها عن الاعتبار واعتبار الفصل في الوحدة او قد يعلم
في بيان الوحدة في النوع اسقطوها ايضا قوله فيقول من البين ان اه فان قلت ان الحركة على
تحقيق المص لقسم مقولة ان ينفعل وعلى تحقيق الي طبيعة الارض في القطعية المذكورة مثلا القسم الحركة
الهابطة بشرط الميل الطبيعي والصاعدة بشرط الميل العنصري فللشرائط والمتممات ايضا دخل
وخل في وحدة الحركة وتعددها فالحصر في الستة ثم قلت ذلك معتبر في الحركة فان قلت ان الحركة
على تحقيق المص لقسم مقولة ان ينفعل وعلى تحقيق بعضهم انها داخلة تحت مقولات شتى
كما ذكرنا سابقا وعلى كل تقدير يكون انواع الحركات داخلة تحت المقولة واحدة كانت او
متعددة وهي جزء مادي لها في بعض الاعتبارات التفصيلية التي للعقل حيث يكون لها جزء صوري
ايضا ولا شك ان لوحدة الجزء الصوري دخل في الوحدة النوعية للحركة والكثرة وكذا الوحدة
المادة ايضا دخل ما في وحدتها والكثرتها ودخل تام في كثرتها وهما غير الستة فالحصر ثم قلت
اختلاف الذات ووحدتها باختلاف الذاتيات ووحدتها امر جلي واذا لم يكن لنا سبيل
الى معرفة اختلاف الذاتيات ووحدتها الا بالستة المذكورة لهذا اعدوها وضبطوها قوله لا مدخل لوحدته

والفصل والحركة يمكن واحدة تعدد

بوحدته اه يفهم منه ان الامور الستة علل ولا مدخل للفعل في التوحد النوعي والجنسي بل المدخل
فيها للكثرة لنبات ان لم يكن بسيطا او لا مدخل لشيء بل يكون الوحدة والكثرة من لوازم
الشيء متقدمة على وجوده لا معه ولا متأخرة عنه ان كان بسيطا او لا مدخل لشيء بل يكون الوحدة والكثرة
من لوازم ذات الشيء متقدمة على وجوده لا معه ولا متأخرة عنه ان كان بسيطا نعم كونها من دواخل
الوحدة مثلا انه علة بل اعم منها ومن الامارات اللازمة لها قوله واما للزمان الخ اثر التطويل في
بيانه ان التكثر المعتبر عندهم لتكثر الحركة هو تكثر اجزائها بحسب الفصل دون التكثر مطلقا والا فلم يتصور
وحدة الحركة لتكثر الزمان مطلقا قوله متعددة يوجب اه المعتبر في تكثر ما فيه الحركة وتعدده ان
تنفصل جزء منه عن جزء آخر او تشتت الطرق لا حصول الاجزاء بالفعل كما هو المتبادر في الف
ولا شك ان تعدده بهذا المعنى يوجب تعدد الحركة ووحدته بهذا المعنى لها دخل ما في وحدة الحركة
كما ادعى اليه وتوضيحه ان المسافة اذا كانت على طريق واحد كالاستقامة في الاين مثلا ولم ينفصل
بينه الفواصل وتحقق معه كلما يجب لوحدة هذه الستة يلزم الوحدة الشخصية للحركة مهنا واذا تكثر
ما فيه كالاينيات في الحركة في الاين مثلا او خروج ما فيه من حد الاستقامة في الاستدارة مثلا
تكثرت الحركة الشخصية فللتكثر دخل في التكثر وللتوحد في التوحد قوله الدكنة اه اي لون مائل
الى السواد قوله القتمة بضم القاف وسكون التاء المثناة لون فيه حمرة غبارية قوله وحدة
هذه الحركة اه قد عرفت من كلام المص ومن كلامنا مفصلة بقي الامران وحدة المبدأ والمنتهى لو اعتبر
في وحدة الحركة تشكل بالحركة الازلية الابدية للافلاك فانها لا مبدأ لها الا ان تخص الحكم بالتي لها
مبدأ ومنتهى فتشكل بقطعات الحركة المنتهية عن الحركة المتصلة فان المبدأ والمنتهى اذ كانا
انتزاعيين لازمين لهوية القطعية تكون يكون دخيلا في هويتها لم ينتزعا منها الا ان يقم
مثل ما قلنا سابقا ان المراد بالمداخلة معنى اعم شاملا للمداخل الحقيقي والامارة
في غير المسافة الخ وقد عرفت فساد هذا التخصيص لوجه آخر او ما ذكره المص بقوله اقول اه بان

بان ما فيه الحركة هو الفرد التدريجي من كل مقولة وقعت فيها الحركة فالاين التدريجي مسافة للحركة
في الاين على مذهب التحقيق وكذا الكيف والكم والوضع للحركة الكيفية والكمية والوضعية فاتحاد
المسافة وغيرها مما فيه الحركة اعني اتحاد الفرد التدريجي مغني عن الوحدات الاربعة اعني وحدة ما فيه
والمتحرك والزمان قوله بوحدة الشخصية اه اقول حصول الوحدة الشخصية لما فيه الحركة في غير المسافة
على تقدير وجود الفرد التدريجي المحصل منقول لكن لا ملايمه بعض عباراته السابقة وهو وان لم يكن
له فهو محصل بالفعل اه على تقدير عدمه فلا يعقل الواحد الشخصي مما فيه الحركة فيما سوى المسافة
اذ لا يعقل وجود الحركة الا بما وقعت فيه اما فرد تدريجي متصل وحدة فلم يثبت وانما ابوا افراد انية علمت
بواحدة بل لتنز غير موجود والا يلزم تالي الانات وانحصار غير المتناهي بين حاصرين فلا يكون
شخصا واحدا فان التشخص يلازم الوجود واذا بطل الوجود بطل التشخص فلا يكون واحدا
على ان القائلين بعدم الفرد التدريجي ينكرون لوجود الافراد الانية ويقولون بانه ليس لها وجود
الا بمعنى ان الحركة لو انقطعت لثبت بها وح لا يحصل الوحدة الشخصية بما فيه الحركة على تقدير
نفي الفرد التدريجي اللهم الا ان يقال على تقدير نفي الفرد المتدرجي يحصل للمتحرك حالة خاصة
سوى الحركة التوسطية والقطعية بالنظر الى الافراد الانية مبهمة فيها ويعبر عن تلك الحالة بان المتحرك
لو انقطع لثبت بفرد معين من افراد ما فيه الحركة وهذه الحالة امر شخصي سوى الحركة وسوى
الافراد الانية والزمانية بما فيه وهي مبهمة الفرد من تلك الافراد لا تحصل الا لمتحرك خاص
ولا يوجد لمتحرك اخر ولانه في زمان اخر فانظر الى هذه التمحلات والتكلفات فالحق هو القول
بالفرد التدريجي وبانه هو ما فيه الحركة ويكفي لوجودها في وحدة الحركة قوله الا ان الغرض هو تعينه
الح وهذا اولى من التجاوز لاحمال او في التفصيل رفع الاشتباه وتحصيل الاستعداد للمتعلم لمعرفة
الاحوال والاكتفاء بعلم وحدة الحركة بوحدة ما فيه كانه اكتفاء على وحدتها الذي حصل للكل
احد من غير نظر وفكر كما في سائر الاعراض فان ما فيه هو الحركة على مذهب البعض وقد حققنا انه

٦٣

ان هذا المذهب هو الاقرب الى الصواب قوله فيع ذلك تم اه و هو الحق عندي بالنظر الى تعدد متعلق
التكثر فان المتصل الواحد ليس له الا وجود واحد وهذا الوجود الواحد اما ان يكون اثر الكل واحد
من المؤثرين فيلزم تحصيل الحاصل فان الكلام في مرتبة الوحدة التي هي فرق التكثر بالنظر
الى اجزائه المنفصلة المنتزعة منه التابعة لها او لواحد معين فيلزم الترجيح بلا مرجح او الى المجموع فيخرج
عن محل النزاع والتفصيل ان الاجزاء المنفصلة التحليلية للمتصل الواحد لها وجودان وجود في
الذهن بعد الانتزاع ووجود بحسب المحل في الخارج قبل الانتزاع والوجود الذي لها بعد الانتزاع
انما يصلح لتعلقه الامر الانتزاعي بعد الانتزاع كما في الموقف والعرف وليس الكلام ههنا فيه بل في
الاتصال الخارجي الذي لا انشاء ولا شك انه وجود واحد لا تكثر فيه قبل الانتزاع فيجري فيه
الشقوق التي ذكرها فيؤول الى المحالات التي ذكرناها فان قلت هذا الكلام يرجع الى نفي
المعلولية عن غير الفار مع انه يحصل عن علة شيئا فشيئا قلت كلا بل الوجود الخارجي لغير القار
حاصل وهو تصدر علته كل عنها ثم ينزع الاجزاء عنه على سبيل الانتزاع فلا استحالة فيه
قوله ولا يلزم توارد العلل اقول يلزم ذلك كما لو حينا قوله لا موجب الخارج اثرها يوجب ذلك
فان نصف القطعة من الحركة اذا صدرت من المؤثر فالنصف الباقي الذي صدر من المؤثر
الاخر اما ان يتصل بالاول او انفصال عنه الاول بط فان الاتصال الزيادة بعدم المتصل
الاول ويخرج من كتم الوجود موجود اخر وهو لا يكون اثر الاول بل للثاني والا يلزم تخلف
الاثر من المؤثر واذا لم يكن اثرا منه فلم يكن منسوبا الى كل واحد منهما فيبطل ما زاد الشيخ فليس
سبيل الصدور الا ان يكون الصادر الاول اثر الاول ومن الاتصال الثاني اثر
الثاني بدونه فيلزم المفصل وهو المط قوله فان قلت هذا انما يتاتى لو قد عرفت هنا كلا
التفرقة بين التوسطية والقطعية في ان كل منهما لا يتعاقب عليها الحركات فان وحدة الوجود
كما هي حاصلة في التوسطية كذلك حاصلة في القطعية وهو المانع من توارد المحركين عليه والمتوقعة

وقد عرفت سابقا ما هنا ان الكلام على ان
الحركة القطعية والتوسطية ...
...

بالاجزاء التحليلية غير ناقصة فان الاجزاء انتزاعية محضة لا تؤثر وعليهما المحرك ان بل النحو

والتيابو الوجود الواحد الشخصي للكل فيلزم عليه ما يلزم على وجود التوسطية كما قررنا قوله

قلت لعل المحقق اه ان كان الكلام في المتحرك التام لا الناقص فلا شبهة في ان العلة المحركة

التامة للحركة التوسطية لا تتعاقب والا يلزم تحصيل الحاصل بل يرجع الى اجتماع النقيضين

كما لا يخفى على المتامل فلا يتم الجواب وان كان الكلام في الناقص فله مساغ في الظاهر

قوله واما المحركة فهو من متممات اه ان حمل المحرك على ما حملنا فقد عرفت حزازة الجواب

وان حمل على ما حمله المص فهو ايضا لا يخلو عن وعدغة فان المتمم انما كما فصل في موضعه

وهو واحد لا تعدد فيه ولو جعل المحرك علة ناقصة غير متممة للتامة بحيث يبقى بعد وجوده احتياج

الى امور اخر لا تمام الحركة فلذلك التعدد ايضا لا يمكن تعدد المحرك لكل واحد منها فان القطعية

انما يكون معلولة من المحرك وجوده الخارجي دون القطعات الذهنية كما عرفت به وكذا التوسطية

معلولة له بحسب ذلك الوجود فوجوده بما اوائم لمحرك وعلل اخرى فلو وجد بحسب محرك اخر فلزم

تحصيل الحاصل قوله وهذا كالهيولى الواحدة الخ وهذا التمثيل انما يتم على ما قلنا في

الاحتمال الثاني من ان المراد بالمحرك هو العلة الناقصة غير العلة التامة ومتممها الاخيرة وغير

الالة المطلقة والواسطة واما على الاول فلا يصح التمثيل فان علية الصورة للهيولى ليست من

قبيل التامة والالة المطلقة والواسطة ويجوز في غير هذه العلل ان يكون المعة اقوى تحصلا

من العلة كما ان الهيولى واحد شخصي وعلة الطبيعة العامة لكن المحرك يجوز ان يكون متعددا

والعلة بالحقيقة انما يكون هو الطبيعة العامة المشتركة فيه ولا يجوز في العلل المذكورة كونها اضعف

تحصلا عن وجود المعلول قوله واولى الحركات اه لعلهم معنى الاولية ههنا فانها تستعمل في

التعاقب معنى عدم الفصل وهو لعله ههنا بالضرورة وفي التشكيك بمعنى اقتضاء الذات وهو الضعف

ربط والا لكانت كل حركة مسبوقة في الطبايع بمعنى الملائمة وهي ايضا لا يناسب ههنا الا ان يقال

ولكن هذا لا يثبت المطلوب [illegible]
[illegible]

ان يقم ولم يلحقها فتغير يكون على استواء ولك ان تقول في توجيهها ان الاختلاف في الحركة بالسرعة
والبطوء بسببه عند العقل باختلاف الكيفيات في الشدة والضعف والكيفيات المختلفة فيها مختلفة بالمعنية
بالدليل فالتخيل العامي بل يحصل من ترقى من العامية ولم يبلغ بلوغ الخاصة يذهب الى ان الحركة
السريعة والبطيئة كالسواد والشديد والضعيف حتى انهما مختلفان بالماهية ولا يعقل الانفصال من المعنى لبعض
كما ثبت في موضعه فالمراد بالاولوية بالاستواء عدم التخيل لعدمه بالعوارض ولعدمها التخيل به بسببها
وهذا كما يقع ان اولى البياض حين يشخص بالكون معلقا بحسابه فانه قلما يحصل فيه عدم الرسوخ
بخلاف ما كان ساكنا من ساعة وما دخاله بالقلب فانه يحصل فيه خلاف ذلك قوله ووجود المستوية
ظاهر في الفلكية او بحسب الظاهر كما يشهد به الارصاد واما بحسب الحقيقة فبالبيان الطبعي ان تم تم
الكلام واما ما يرى من اختلاف حركة الشمس مثلا سريعا وبطيئا وما يرى من المتحيرة من الاقامة والاستقامة
والرجوع ففي الحس فقط من تركب الحركات دون الواقع قوله فلما يوجد في المكانية الخ وذلك لان
الحركة يكون على انحاء ثلثة ارادية وطبيعية وقسرية اما الاول فيمكن ان يكون بالاستواء وغيره بل قد
يتحقق على نحوين واما الاخيرين فلا يكون الا بعدم الاستواء ضرورة ان القسرية يقطع فطور منها
اخرا لضعف الميل في ذلك الوقت والطبيعة يكون حالها على عكس القسرية يكون بطيئا في
اول الحركة وسريعا في اخرها لكثرة الملاء في مبدء الحركة وقلتها في اخرها وهو الصاد عن الحركة فاذا
كان الصاد كثيرا يحصل الضعف للحركة ويعرض لها البطوء واذا كان قليلا يحصل القوة لها ويعرض
لها السرعة قوله او ما يجري مجراه الخ وذلك كالحركة على البيضي على القطر الاطول وعلى العدسي على
القطر الاقصر وعلى السطح الذي فيه تقبيات وتضريسات لا على الزاوية كما ذكره المصنف من قبل
فيكون الحركة عليها اولى بالاتصال لعدم الزاوية بينها قوله ما يكون تامة اه وذلك لان الوحدة
عبارة عن عدم التكثر وهو لا يتخيل في التام ويتخيل في الناقص بان الناقص عبارة عن القطعة
من الشيء وفي ملاحظة هذا المعنى التقسيم وهو موجب للكثرة بخلاف التام اذ لا يتخيل فيه التجزي اصلا

فان قلت ان النقصان والتمام من المتناقضين فلا بد من ملاحظة النقصان في معنى التمام والنقصان
هو المقسم قلت حال مفهوم التمام كك ولكن الكلام في المصداق بما هو مصداق فتمام لا يلاحظه
غالبا ومصداق الناقص واما مصداق الناقص فاذا الاوهن مايله ليتنزا الى الكمال بعينه مصداق
التام والحق ان ما ذكرههنا من معنى الاولوية امر غير برهاني بل انتزاعي مبناه على العرف ولا لزوم
ههنا بالنوع البحث قوله واما ما يقوله الشيخ ما قال به هذا القايل فان الحركة الاينية الدورية المتصلة
الموجودة في الخارج قد يكون على تمام الدائرة الموجودة في الخارج وبعضه منها والحركة على تمامها
ح من الحركة المتصلة والقول بعدم تامية المتصل وتامية بعض اجزائه قول متناقض الا ان يقال يبنى
التامية على تحليل الشيخ فالتحليل الظاهري يدرك الحركة على تمام الدورة منقطعة متصلة ماتية و
الكائنة في الواقع بعض منها ويدرك الحركة على تمام الدورة وبعض منها ناقصة والكائنة في
الواقع متصلة تامة وهذا اما ان يكون مبناه على عروض الغلط للخيال كما يتخيل البيضة معينة في
صورة تبادل السيقات اولان الخيال انما يعتبر للتمام والنقصان الاموافاة المتوهمة للحد الذي
تركه وهذا امر واتفق الشيخ قوله فانما يعتمد وحدة الفصل اه فان قلت قد يكون الاختلاف
من المهيات النوعية باختلاف نفس ذاتيات دون تغاير الوصيل والذاتيات كمهيات
العقول في الهيوليات وكذا اتحاد النوع باتحاد الذات دون الاعتبار للفصول قلت هنا
الكلام ههنا على ما هو المحقق عندهم في الحركة من انها نفس مقولة الانفعال فان الحركات
انما يكون متمايزة بالفصول لا لتمايز ادراك الفصول من المتغيرات فان زعمتم انها فصول
يجوز ان يكون من الخواص المختصة بالذات قلت ليس الكلام في ادراك كنهها ههنا و بعينها
بل انما يقام الدليل او التنبيه على وجودها ثم على التوحد والتكثر منها اما الاول فلما قلنا من
ان الحركة عين مقولة الانفعال فلا بد له من الفصول ثم يثبت في هذا الفصل بعد ذلك توحده
وتكثره فيتفرع عليه التوحيد النوعي فتكثره في الحركات قوله ولان الاضافة الى موضوع اه

بالموضوع اه وفيه ان هذا البيان منقوض بالمبدء والمنتهى فانهما ليسا ذاتيين للحركة مع انه
يختلف الحركة باختلافهما نوعا والحيل ان الاضافة الى الخارج والمكان خارجا عن ذات
الشيء لكن قد يكون لها خصوصية مع بعض الذاتيات بها يكشف حاله فالاولى في البيان ان
يقال ان اتحاد الحركة بالنوع واختلافها كذلك انما يكون باتحاد الفصل واختلافه واذ علم الذاتيات
يكنهها متعذر لا سبيل الى معرفتها احد عرف العرضيات الظاهرة المختصة بها لاجل خصوصياتها
معها فعرفت حالها ثم لما لم يدخل في معرفتها الا الامور المذكورة المشهورة فنظرنا الى المحرك والمتحرك
فلم نجد تلك فيهما او باتحاد المتحرك قد يختلف الحركة باختلافها قد يتحد وكذلك في المحرك فعلم كالسفا
عن الفصل واذ الكان بانه وماله والمسافة يختلف الانواع باختلافها ويتحد مع اتحادها فعلما
خصوصيته مع الفصول بها يكشف القناع عن وجوه الفصول الذاتية وان لم نعلم كنهها وهو يتم
المطلوب الذي قصد ههنا قوله ووحدة المتحرك بالشخص اه وذلك بناء على ان التشخص الحال لطاها
تابع لتشخص المحل في الاعراض ان الحركة عرض فيكون لطبيعة المتحرك دخل في طبيعة الحركة لما تقرر
عنده ثم ان طبيعة العرض محتاجة الى طبيعة المحل فباختلاف طبايع المتحرك يختلف طبيعة الحركة ذلك اختلاف
ما صرحتم ههنا من ان وحدة الطبيعة النوعية للمتحرك ليست معتبرة في وحدة الحركة بالنوع لانا نقول
لا يلزم من احتياج الوجود النوعي للشيء الى شيء ان يحتاج نفس نوعيه الى نوعه وذلك الشيء وهذا هو
المعتبر ههنا الا ترى ان وجود الحركة النوعية يحتاج الى الفاعل ولا يلزم من ذلك احتياج نوعية الفاعل في
نوعية تلك الحركة كما يلوح اليه كلامهم قوله ليس من مقومات الحركة اه اقول اراد بالمقوم اعم من ان يكون
ذاتيا او مختصا بها كاشفا عنه فلا يرد ان الزمان على فرض كونه مختلفا بالانواع وان لم يدخل كل نوع منه
في نوع الحركة لكن يجوز ان يكون كل نوع منه مختصا بنوع من الحركة فيتبدل له تبدل الحركة ووجه عدم الورود
ظاهر فان الزمان انما يعتبر من مشخصات الحركة دون مقوماتها الحقيقية او ما يجري مجراها وهو ما يكون من لوازم
ذات الماهية للحركة اي نوعيتها فان المشخص انما يغير تغيره تشخص الحركة ولا يلزم من تغيره تغير الماهية النوعية

فان مشخصات الحركة يجوز ان يكون لكل نوع منه خصوصية مختصة مع فصل من الاولى فيتبدل الحركة بتبدلها و
المنع فيكفي لنا الجواز فقط وان اريد الاستدلال على المطلوب ويقصد منه اجزاء الكلام عموما في اجزاء الزمان
متماثلة في النوع او منتهى لما فيه كما قصد به الشيخ فالاولى في بيانه ان يقال انا نعلم بالضرورة قطع مسافة معينة متشابهة
وما يجري مجراها من الكيف والكم والوضع في كل جزء من الزمان سواء كانت اجزاؤه متماثلة في النوع او
متخالفة فيه على سبيل التبادل ولو منع من وقوعها في جزء من الاجزاء مانع لاحق [illegible] فان كلا منا
بالنظر الى نفسها فلو كان يخالف اجزاء الزمان وهو بالنوع لوجب يخالف الحركة كذلك لما امكن ذلك والثاني
كما ذكرنا فالمقدم مثله قوله وهي ما فيه الحركة اه اقول كون المسافة وما يجري مجراها مقوما لهية الحركة ظ على
ما حققه الشيخ لما ينطبق ظ كلامه في مبحث الزمان من ان القطعية حقيقة اعتبارية ملتئمة من التوسطية
والامتداد او المسافة وعلى ما حققنا سابقا يكون عين المسافة وما يجري مجراها اما ما سابقا وعلى الطريقين
هو المقصود ههنا في الحركة القطعية بلا رتبة وان اجرى الكلام في التوسطية يراد بالمقدم ما ذكرنا سابقا اعم
من ان يكون جزءا او لازما مخصصا بحيث يتبدل الملزوم بتبدله ويقرر الكلام على طبق ما قلنا بان من
اختلاف المسافة او ما يجري مجراها بالنوع كالاستقامة والاستدارة يختلف الحركة كذلك ولا حاجة الى
التفصيل قوله وما منه واليه اه وفيه ان ما منه واليه غير لازمة لحقيقة الحركة كما يعرف في الحركة الازلية
الابدية فكيف يعد من مقوماتها الا ان يقال ان ما منه وما اليه اعم من ان يكون بالفعل او بالقوة ويراد
بالمقوم ههنا ايضا اعم من ان يكون حقيقة او مسخرا له بان يكون لازما له ويتبدل ما يستلزم تبدله فافهم
كانت الحركة مختلفة بالنوع اه وانت تعلم ان الدليل مخدوش بوجهين الاول ما يبتني عليه من ان
الخط المستقيم والمستدير نوعان مختلفان لم يقم عليه دليل بعد ولم يثبت بالضرورة فهذا الشيخ كما بينا سابقا
على ان المبني عليه بالحقيقة هو اختلاف السطوح المستديرة والمستقيمة بالانواع وكذا يخالف الالوان
والمستديرة لك في حركة الجسم على الاستقامة والاستدارة في الاينية وهو باطل بالضرورة لانحلال احدهما
الى الآخر فان السطح المستوي ما بالخطوط المستقيمة ينحل الى السطح المستدير وبالعكس وكذا في الالوان كما لا يخفى

[illegible]

بها كما لا يخفى على من له ادنى فطانة ولا يجوز تحليل احد الجزئين الى الاخر الا ترى ان الماء لا يحل
الى النار وبالعكس والثاني ان تخالف ما فيه لم لا يجوز ان لا يستلزم تخالف الحركة الا ترى ان
تعلق الحلول الهندسي تعلق الحركة بما فيه وهو لا يستلزم اليه لحلول البياض الواحد بالسطح بالنوع
المستقيم والمستدير فالاول ادون تعلقا منه يجوز ان لا يستلزم ذلك فان قلت ان الحركة
على السطوح المستديرة والمستقيمة انما تعلقت بهما من جهة التباين الواقع بينهما ضرورة منافاة
الاستقامة للاستدارة والمستقيم والمستدير خطا كان او سطحا او جسما وان لم يكونا متخالفين
بالحقيقة لكن باعتبار جهة الاستقامة والاستدارة في الحركة الواقعة عليهما مما يوجب اختلاف الحركة
وهذا الماسيانى في المبدء والمنتهى من ان ذاتيهما وان كانت واحدة في صورة التبادل كما في الصاعدة
والهابطة ولكن الاختلاف بينهما يوصف بالمبدئية والمنتهية وتعلق الحركة بهما من هذه الجهة يستلزم
الاختلاف النوعي بينهما قلت لا دليل على ذلك ومجرد التجويز لا يثبت المدعى كما لا يخفى على
اللبيب الماهر بل انطباق الحركة التوسطية حالة بسيطة متشخصة كما لا تختلف في السرعة والبطوء بالتشخص
كذا لا تختلف بالتشخص في الاستقامة والاستدارة وان سلمنا اختلافها بالتشخص فالظاهر تغايرها
بالنوع وان لم تختلف التوسطية بحسب الظاهر لم تختلف القطعية ايضا فانها عبارة عن التوسطية والامتداد
المسافى وهو الاين المستقيم والمستدير والظاهر ان الاستقامة والاستدارة من عوارض الاين دون
الفصول المنوعة كما يشهد عليه ما قلنا سابقا اللهم الا ان يقال ان الكلام ههنا مبنى على طور
فانهم قائلون باختلاف المستقيم والمستدير بالماهية وكذا في الاين المستقيم والمستدير لكن بان الدليل
الذي ذكروه للاختلاف النوعي في الخط المستقيم والمستدير اذا كانت الاين المستقيمة والمستديرة
مختلفان بالماهية يلزم الاختلاف النوعي في الحركات القطعية وما ذكر من حديث الانحلال ان
السطح المستقيم لم ينحل الى المستدير وكذا العكس بل المنحل اليهما في الصورتين بعض السطح الذي
وهو كالجنس لهما فتامل فيه اختلفت الحركة اه وفيه ان مطلق الاختلاف ظاهر واما الاختلاف

بالنوع الذي كلاهما فيه فغير ظاهر لما قررنا سابقا فان الحركة التوسطية حالة واحدة نوعية بسيطة
لا تختلف بالتشخصات سيما في الحركة في مقولة واحدة وان كانت متبادلة في المبدء والمنتهى
ولم يدل الدليل ولا شهادة الوجدان على الاختلاف منه في مقولة واحدة في صورة التبادل في
المبدء والمنتهى واما القطعية فلما ذكرنا ان الكم التدريجي والاين التدريجي في الحالين اي في
النمو والذبول في الاول والصعود والهبوط في الثاني حقيقة كل واحد منهما واحدة بالضرورة وكما ان
اتصافهما لا تختلف عند اتصافها بالعرض منها بل انما تتبدل الوصف كذلك الحال في الاختلاف في المبدء
والمنتهى انما تتبدل منه الوصف فقط والحق عندي ان اكثر ما يذكر في هذا الفصل اقناعي بحت لا يعتمد
عليه في مقام البرهان قوله وحل الشك الخ حاصله ان الشيء الواحد او الكثيرة ان كان متحدا بالنوع
يعرض لكل واحد منها جهات مختلفة بل متباينة على التبادل وتعلق امر له تعلق الحلول او غيره كتعلق
الحركة بالمبدء والمنتهى ويكون لذلك الشيء بحسب كل جهة متبادلة له منافية للجهات الاخر في نوعية الامر المتعلق
وتبدلها بتبدل نوعية المتعلق ولا يراد بالمداخلة التاثير والا لزم المجعولية الذاتية كما لا يخفى على المتفحص
بل المراد به ملازمتها للفصل او نوعه البسيط كما او ما ناسبقا بان المراد بالمقوم هيهنا اعم من المداخل
في الوجود او الملازم للفصل او ذاته البسيطة وحال المبدء والمنتهى في الحركة كذلك فان ذاتيهما وان كانت
متحدة بالنوع كما اذا فرضناهما النقطتين لكن يعرض لها جهات متباينة متبادلة في عالم الكون فان احدى
النقطتين اذا فرضناها في التحت وجعلناها مبدء للحركة الصاعدة والنقطة الاخرى في الفوق وجعلناها منتهى
لهذه الحركة فهما بحسب هذه الجهة لها تلازم مع الحركة المفروضة اي مع نوعية الخاصة فاذا تبدلت هذه الجهة
عنهما بانعكاس الحركة حدثت فيهما جهة اخرى متباينة للاولى وتعلقت نوعية حركة اخرى فالضرورة حاكمة
بان تتبدل ماهيتي الجهتين في المبدء والمنتهى بحسب ماهيتها بحسب النوع مع اتحاد النقطتين بحسب الحقيقة فانحسم
الشك المذكور الذي عرض للشاك مع ولكنه لم يدفع بهذا الاصل الشك الذي ذكرناه سابقا من
ان هذا البيان يجوزي لا برهان بالدليل القطعي الدال على ان المبدء والمنتهى فلا يجوز ان يكون الحركة واحدة

واحدة بالنوع في الصاعدة والهابطة وان اختلف شخصها بل الامر كما ذكرنا سابقا فلم يلزم المطلوب الا ان يقال ليس الكلام ههنا على سبيل البرهان بل على سبيل الاقناع والاشتباه والا نوى كما ذكرنا سابقا فالمدعى اعني تخالف الصاعدة والهابطة بالنوع كانه يدعي البديهة وهذا البيان تنبيه محض للمدعي فلا يقبل المنع المجرد وكذا فان المبدء هناك يكون اه واعلم ان ههنا تفصيلين بين الحركة المستديرة المكانية وبين المستديرة الوضعية فالاول يمكن فيه ان يكون المبدء هو الشخص الموجود الخارجي وهو المنتهي ههنا والمبدء ايضا المنتهي شخص واحد خارجي لا تعدد فيه في الوجود الخارجي كما اذا فرضنا دايرة خطية بقطع الجسم فيه الذي هي فيه فيكون ههنا العظمان متداخلان غير متميزين في الخارج والوضع يكون كل واحد صالحا لان ينسب اليه بانه مبدء ومنتهى لحركة راس محروط مثلا اذا حركناه من تلك النقطة في حركة المخروط فيكون المبدء شخص موجود خارجي وهو المنتهي بعينه فبينهما اتحاد ومنها منتهى فلا يكون الخارج بحسب الشخص لانه يجوز ان يكون احدى النقطتين المتداخلتين ههنا مبدءا للحركة والاخرى منتهى لها فلا يكون بينهما اتحاد شخصي لانا نقول هذا ترجيح بلا مرجح بل كل واحد منهما صالح للمبدئية والمنتهائية وذلك ان يثبت النقطة في الخارج من دون التداخل انما بان يفرض راسا مخروطين على خط مستدير متصل ويكون الراسان متلاقيين على نقطة معينة من الخط المتصل متمايزة في الخارج فانا قد حققنا في بعض رسائلنا ككفاية العلوم وغيرها ان النقطة والخط كما يوجد في الخارج بسبب قطع يحدث في الجسم كذلك يوجد بسبب مماسة او حلول الوان متمايزة كالسواد والبياض وذلك لتميز اجزاء المتصل الواحد في الخارج من غير فصل فيه بسبب حلول السواد والبياض مثلا والفرق بين الفصل وحلال عرضين مختلفين ان في الاول يحدث طرفين متداخلين في او غير متداخلين في الخارج وفي الثاني طرف واحد متميز في الخارج وتميز به اجزاء الجسم المتصل من دون وقوع الفصل وبهذا التحقيق اندفعت شبهة النقطة كما اوضحنا في مقامه ففي هذه الصورة اذا القينا راس مخروط واحد على مقامه وحركنا راس مخروط آخر بحركة ذلك المخروط يكون النقطة الخارجية المعينة في الخط المتصل في الخارج مبدءا للحركة ثم اذا فرضنا عود ذلك الراس الى المبدء يكون هو المنتهى فالمبدء والمنتهى للحركة امر واحد شخصي موجود في الخارج

[illegible]

بوجه داخل تحت قطعتين منه وقد يكون المبدء والمنتهى في الحركة المستديرة الاينية متشخصان في الخارج متحدان

بحسب النوع كما اذا اعتبرنا في الخارج براس المخروط نقطة معينة على الخط المتصل المستدير بالماسح كمارسمه بحركته ثم فرضنا عوده الى ذلك المقام فالنقطة المعينة منه قد زالت بالحركة ثم عادت مثلها بعد

العود وقد يكون المبدء والمنتهى في الحركة الاينية المستديرة واحدا بالنوع فقط واما بالشخص لا في الخارج

بل بحسبه كما اذا فرضنا حركة نملة على دائرة مسطحة فمبدء الاين هو مبدء ما بالمفارقة ثم يعود مثله بعد

تمام الدورة فان اين المبدء وكذا الاين المنتهى امران انتزاعيان عن الخارج لا يحصل في الغاية بحسب

الجلي من النظر واما بالنظر الدقيق فيحكم بان من حركة راس المخروط يحصل خط انتزاعي او خارجي يكون

المبدء والمنتهى طرفان منه ولا يكون المبدء هو المنتهى ما يتشخص في الخارج او بحسب الانتزاع ولا يكون الاتحاد

والا بحسب النوع فقط والثاني اعني الحركة الوضعية فالحال فيه بحسب جلي النظر وتدقيقه سواء ولا يكون

المبدء بعينه باعتبار ترة في الوضع الاول الذي فرض مبدءا ويتحد مثله عند تمام الدورة مغاير له

بالشخص فانكان الفرد التدريجي منه موجودا في الخارج يكون المبدء والمنتهى موجودان فيه لا على المعية

على سبيل المقدم والمتاخر متحدان في النوع وهذا اذا قطع النظر في ذلك الفرد التدريجي من جهة البداية

والنهاية ولكان انتزاعيان متحدان فيه ايضا هذا الذي ذكر يكون التبدل فيهما بان يكون المبدء في حركة

واحدة وقد يكون التبدل فيهما في الحركتين المستديرة والوضعية في الحركتين فيكون المبدء في حركة منتهى

في حركة اخرى والمنتهى في الاولى ومبدءا في الثانية فيكون التبدل في كل واحد منهما بالحقيقة كما اذا فرضنا

راس مخروط في الاولى من نقطة معينة على دائرة معينة وقطعنا بها نصف الدور فانقطع اذا وصل

الى حد النصف يكون ذلك الحد هو المنتهى ثم فرضنا حركتها على النصف الباقي من الدائرة يكون المبدء

هو المنتهى هو المبدء وقوع التغاير فيهما وهكذا يحصل في حركة الافلاك مثلا وفي هذه الصورة ايضا لا يحصل

الاختلاف النوعي والا لم يكن حركة دورية الفلك متصلا لان الاتصال لا يعقل بين المتباينات فافهم فانه

دقيق قوله فلا يختلف نوعيتها اه والحق ان المدعى بديهي عند الفهم والبيان تنبيه والا فلا يخفى بانه

فانه منقوض بالمبدء والمنتهى والحل ان لوازم الفصول ربما يتصف بها خارج مع ان اختلافها يوجب اختلافها

اختلافهما فيلزم اختلاف الذات نوعا قوله لانها الامور الاضافية اه انت تعلم ما فيه من الفساد في الاستدلال تبيين
ان تعين له فان لكل واحد منها لا سيما كون السرعة والبطء من لوازم الفصول وخصائصها كما اشتهر او ان
لم يكن بنفس ذاتها فصلا وبهذا الدليل يثبت المطلوب بهما فانه يستدل بخواص الشيء ولوازمه يستدل على ذات الشيء
ونوعه فلكونهما فصولا وخواصها للفصول كلاهما يرشدان الى المطلوب ولا يسقط الدليل الاول فان الاضافات
يكون خصائص بعض ذوات الشيء وكفصله الاخرى الى التقدم والتاخر بالذات فانهما بالنظر الى الزمان من كواشف
فصله مع انهما اضافيان وكذا لا يسقط الدليل الثاني لانه ليس بالحقيقة فصل بل مفهوم اعتباري انتزاعي بعد ملحقه
التخصصات بحسب كل تخصيص يكشف عن فصل مخصص بحسب الاخرى ان التقدم والتاخر مفهومان انتزاعيان
اضافيان بالنظر الى تخصيص يلحقه وهو بالذات يكون مع هذا التخصيص كاشفا عن فصل الزمان وكذا لا يسقط
الثالث فان الذاتي وان لم يقبل الشدة والضعف لكن يجوز ان يكون ما هو كاشف عنه وخاصة له يقبلهما
وهذا كالوجود المأخوذ في حد الجوهر والكمال المأخوذ في حد الحركة يقبلان التشكيك ولا يقبل الجوهر والحركة بالنسبة
الى انواعهما التشكيك قوله كيف والحركة نوع واحدة بالاتصال اه اقول هذا الوجه هو البرهان لاثبات
المطلوب بخلاف الوجوه السابقة كما ذكرنا وتوضيحه على وجه التحقيق ان الجزء الذي لا يتجزى بطل كما سلف
وذكره بالبرهان وبابطاله يثبت اتصال الجسم واتصال ما ينطبق عليه بواسطة او بلا واسطة كالزمان والحركة
بالبرهان ايضا واذا ثبت اتصال الحركة يثبت اتصال باقي الحركات الطبيعية والقسرية لذلك لشاهد وجود بها الام
البرهان وايضا قد تقرر بالبرهان ان الاتصال لا يعقل بين المتخالفات بالنوعيات فانه يقتضي وحدة الوجود
ولا توجد للوجود في المتباينات وقد مر بيانه في الكتاب ايضا اذا تمهد هذا فنقول ان الحركة القسرية اذا ابتدأت
وصدرت من الفاعل تتدرج من السرعة الى البطء والحركة الطبيعية على العكس والسر في ذلك ان الميل القسري
يكون على مرتبة من الشدة ثم تضعف شيئا فشيئا الى ان يضعف والميل الطبيعي يضعف اولا لمقاومة
بالشدة ثم يضعف شيئا فشيئا من المقاومة فتشتد الحركة ولا شك ان السرعة في الحركة الطبيعية والبطء
في القسرية متصلة فانا اذا فرضنا قطعة منها متصلة فيكون اوليها الطرف الثاني في الحركة الطبيعية واسرع

لا بتداء من موضع معين من المسافة والا يلزم الترجيح بلا مرجح بل الشدة في السرعة والضعف في البطوء
فهذا ينطبقان على اجزاء الحركة وينقسمان بحسب انقسامها فلو كان الاختلاف بالسرعة والبطوء بحسب
الاختلاف النوعي لم يوجد قطعة من الحركة القطعية او القسرية متصلة فانا اذا فرضنا قطعة منها متصلة يكون
اولها ابطأ من الثاني في الحركة الطبيعية واسرع في الحركة القسرية والفرض ان السريع والبطيء نوعان متخالفان
فيمتنع الاتصال ويستلزم ذلك للاجزاء لا يتجزى في الاجسام وتوسط سكنات المطلق قوله فانما يكون باعتبار
وحدة ما فيه الخ اما وجه سقوط الثلثة المسقطة سابقا في الوحدة النوعية فقط فان المحرك الواحد في الزمان
الواحد في متحرك واحد يجوز ان يحدث حركات متحدة في الجنس الاقرب فقط والقريب الاعلى لكن ذلك
يمكن ان يحدث من حركات مختلفة في الشخص والنوع والجنس مراتبه حركات مذكورة فعلم قطعا عدم
مداخلة الامور الثلثة في توحد الحركات بالجنس كما في الوحدة النوعية واما المبدء والمنتهى فتوحيدهما بحسب
الجنس القريب والبعيد انما يكون بحسب توحد المسافة وكذا تخالفهما انما يكون بحسب تخالف المسافة به
عنهما ذكر المسافة بخلاف التوحد النوعي فانه يمكن ان يكون المبدء والمنتهى متحدا مع تخالف المسافة بالنوع
فتامل قوله في السرعة والبطوء اه لا بد ههنا من تحقيقهما اولا وبحسب الاحكام ثم بيان معانيهما فانهما يعرض
عليها وينكشف بها فاعلم انه من احكامها انهما متقابلان من جهة التضايف اما التقابل فظاهر ضرورة
عدم اجتماعهما في جهة واحدة في حركة واحدة او فعل وانفعال واحد واما التضايف فلانهما مفهومان
وجوديان يستلزم تعقل كل واحد منهما الآخر كالابوة والبنوة فمن زعم ان التقابل بينهما بالتضاد فقد
اشتد الامر الواقعي وقد بينه المصرح ايضا سابقا فتذكره ومن احكامها انهما لا يكونان فصلين للحركة
ضرورة ان الحركات ليست من مقولة الاضافة لان الاضافيات لا يكون فصولا لها وايضا لو كانت فصولا
لم يتصل الحركات الطبيعية والقسرية فان كل واحد منهما يشتد في السرعة اما اولا او اخرا فلو كان فصولا
تختلف اجزاؤها بالحقيقة فيمتنع الحركات الطبيعية والقسرية عن الانفصال منها وقد ذكرنا انفا مفصلا
ويلزم من هذا ان لا يكونا كاشفين عن الفصول ومختصين بها ايضا كما لا يخفى ثم اذا كانا اضافيين فقد

قد يعتبر في بيان معانيها بالنسبة الى الزمان او الى المسافة فالاول كما يقال ان السريعة ما يكون قطعها
لمسافة معينة في زمان اقل مما يقطعها الاخرى وهي البطيئة والثاني كما يقال ان السريعة ما يكون قطعها في
زمان واحد لمسافة اكثر مما يقطعها الاخرى في ذلك الزمان وهي البطيئة وبمقابلة هذين الوصفين مقابل
آخر وهو التساوي من الحركتين هو كونهما بحيث او يتساوى زمانهما لتساوي المسافة وبالعكس فهذه الاوصاف
الثلاثة تشاكل القبلية والبعدية والمعية بالذات في الزمان في كونها امورا اضافية منتزعة وتشابهها لكونها ان
في الخارج الا ان المشبه به في الزمان يكون كاشفا عن الفصل ولا يكون المشبه في الحركة كاشفا عنه قوله
باعتبار المساواة والمفاوتة فيما يقطعانه الخ قد عرفت ان الحركة بالنسبة امور وتجري المقايسة بالسرعة والبطوء
بحسب كل واحد فمتحرك واحد قد يكون سريعا وبطيئا بالنظر الى متحرك واحد سريعا وبطيئا ومساويا بالحال
بين المبدء والمنتهى ايضا يكون مختلفا فقد يقع حركة بطيئة ثم يقع مساويا ولما كانت المقايسة المذكورة
في الامور الحسية ظاهرة حقيقة لا يحتاج الى تامل لم يعتبرها بالذكر وبالنظر الى المسافة وما يجري مجراها قد يكون
ظاهرة وقد يكون خفية محتاجا الى البيان فقصد المصنف ذكر الخفيات منها بالتنبيه واما الظاهرة فاستطرادا
للخفية تتميما لجلائها قوله من حيث الزيادة والنقصان اه شائع عند المشائين اطلاق الزيادة والنقصان
في الكم واطلاق الشدة والنقصان الى الكيف والاشراقيون القائلون في الاطلاق بينهما والنزاع في
اللفظ فقط وحقيقة في غير هذا الموضع قوله فرسمه الخ مناط القرينة على تطبيق احد المقدارين على الاخر حقيقة
بالفعل سواء كانا مستقيمين او مستديرين من نوع واحد وهذا القسم للنسبة العددية والصمية فان وجد له
عاد مشترك فيكون من الاول والا فمن الثاني واما القسم الثاني فان القسم الاول منه ينتظم كل واحد
منها لوجود العاد بينهما في بعض الصور ولو بالقوة بخلاف الثاني من الثاني فانه لا ينتظم الا الصمية من
وجه فافهم قوله اوزيما يقال للشكل اه كما اذا فرضنا مستاوين وصف احدهما بخط مستقيم واصل بين
زاويتين متقابلين وهو القطر فيحدث مثلثين ثم اذا زيد احدهما الى الاخر بحيث يحدث منه مثلث آخر
فهذا المثلث مساو للمربع الباقي منهما ويحدث مربع من نصف المستطيل فهو مساو للمثلث الذي حدث

وكلما الخ الى النصف

من وصل خط مستقيم بين الزاويتين المتقابلتين من ذلك المستطيل قوله واما توهما

الخ فان قلت ان التطبيق مطلقا وهميا كان او حقيقيا يقتضي تكاد المتطابقين في طرفيه فيلزم تقابل

المستدير في الوهم في صورة تطبيقه على المستقيم من حيث هو مستقيم مع ان المستدير لم يبق في

الوهم على صفة الاستدارة وقت تطبيقه على المستقيم فان الوهم يجعله في هذه الحالة مستقيما فلم

يحصل تطبيق المستدير على المستقيم في الوهم ايضا قلت احكام الوهم قد تخالف احكام الواقع وبعض

له الغلط كثيرا في الاحكام الواقعية وفي صورة تطبيق المستدير على المستقيم يزعم بقاء ذات المستدير والتغيير

في الوصف العرضي فقط مع انه ليس في الواقع عندهم كذلك بل يزول شخص المستدير ونوعه وحقيقته

عند جعله مستقيما ثم اعتبار المقايسة بالمساواة والمفاوتة في هذا القسم يجوز ان يكون في الخط المستدير الثابت

والمستقيم كذلك مغايرة ان المستدير قد ينطبق على المستقيم حقيقة في حال الحركة كما في الكرة المدحرجة على

سطح مستو ثم في هذا القسم يتحقق النسبة الكمية دون العددية فان الاخير عبارة عن تحقق عاد مشترك

بين المنتسبين وليس بين المستقيم والمستدير عاد مشترك في الواقع اذ العاد اما ان يكون مستديرا لم يعد

المستقيم وان كان مستقيما لم يعد المستدير اللهم الا في الوهم على طريق جعل الوهم المستدير مستقيما

او بالعكس فيبقى العاد المستقيم في الاول والمستدير في الثاني لكن ذلك على طريق الجواز فيمكن فلا يلزم

منه الكمية ايضا قوله انها اصغر من اه فان قلت قد تقرر في المصادرات الهندسية ان من الضروريات

وصل خط مستقيم بين كل نقطتين فاذا فرضنا نقطة بين الدائرة وبين الخط المماس ووصلنا بينها

وبين النقطة التي هي مبدأ الزاوية التي حدثت بين الدائرة والخط المماس بهذا الخط الواصل كما بالضرورة

الضرورة يكون ما بين الدائرة والخط المماس اصغر من الزاوية التي حدثت من الدائرة والخط المماس

فينتقض الكلية المذكورة في الكتاب من ان هذه الزاوية الحادثة بين الدائرة والخط المماس اصغر من كل

زاوية حادثة بين المستقيمين قلت اذا فرضت النقطة بين الدائرة والخط المماس في الجانب الاقرب

فالخط الواصل بينها وبين مبدأ الزاوية مارا بالدائرة ومقاطعا له ويكون الزاوية التي حدثت بينه ومن

وبين الخط المماس اعظم من الزاوية التي حدثت بين الخط المماس فالدايرة على ما يقتضيه الحدس الصائب
والبراهين الهندسية لا ان تكون الزاوية الاولى جزءا من الثانية بل الامر بالعكس وقد سالني ما سال
المذكور في سالف الزمان جدنا ومرشدنا واستاذنا سعد الانام العرفاء والمحققين نظام الملة والدين
قدس سره فاجبته بما قلت آنفا فظهر اثار السرور في وجهه فحسن الجواب اللهم انشر رضاه في دار الاخرة
ايضا واجعل حشرنا تحت اقدامه انك بالاجابة جدير قوله والتحقيق ان اه اقول بل التحقيق ان
المساواة مبنية على التوهم كما في الخط المستقيم والمستدير واما الزيادة فلعله حقيقي عندهم فانهم عندهم
يطلق بالاشتراك الصناعي على شيئين احدهما ما يتحقق من مقدارين يوجد بينهما عاد مشترك فيكون
الزائد مشتملا على الناقص وشيء زائد وثانيهما ما يتحقق من مقدارين لم يوجد بينهما عاد مشترك ولم يشتمل
الزائد على الناقص ولا شك ان الزاويتين المختلفتين المذكورتين يتصف بالزيادة والنقصان بهذا
المعنى الاخير نعم ان المساوي لا يطلق عندهم الا على التطابق بين مقدارين بحيث لو تطابقا لم يفضل
احدهما على الاخر فالمعاني الثلث من المساواة والزيادة والنقصان في المقامات الثلثة المذكورة من
الكم على سبيل الحقيقة وان كان التطبيق في بعضها على سبيل المجاز فالقول بالتوهم ههنا وهم اللهم الا
ان يقال ان الوهم مدرك بهذه النسب في هذه المقامات ولكن لا يساعده السياق كما سياتي في قوله و الثانية
مجازية لا عتبارها على توهم التطبيق قوله انما يكون اذا كان اه يظهر منه وجه ثان لاعتبار المقايسة في
الحركات بحسب المسافة او مجرى مجراها دون المحرك المتحرك والمبدء والمنتهى بان المساواة والمفاوتة في
الحركات في السرعة والبطوء انما يكون بتساوي المسافات والزيادة والنقصان فيها دون الاربعة المذكورة
فلذا اعتبر الاول دونها ولكن لا يظهر وجه لترك الزمان فالوجه الجامع ما ذكرته اولا بان الخفاء انما
يكون في المقايسة في الحركات بالنظر الى المسافة فان التساوي والتزايد في الحركات يقتضي التماثل
من جهة المسافة بالنظر الى الظاهر مع ان المقايسة تجري في التخالف منها ايضا كالحركة الواقعة على الخط
المستقيم والمستدير فازيل الخفاء بالتنبيه ولم يكن الخفاء في الجهة الباقية فلم تذكر انهم في مقاصد
الفصل فانها لا بد ان يكون نظرية او بديهية خفية قوله لكن يقع ان حركة الاينية مستديرة اه

لا يظهر فيه وجه المحاذاة في السماوات كما ذكرنا فكيف يظهر في الحركات فتأمل فلا يمكن المقايسة بينهما

بهذا الاعتبار او تبقى المقايسة المحاذية والبعيدة بعينه فان اعتبار المقايسة بينهما يمكن بانا اذا فرضنا سواد

المحض فتحرك الجسم منه الى البياض الحق فالمبدء والمنتهى لهذه الحركة الكيفية يكون كل واحد منهما على غاية

التباعد والوهم يعتبر تحدد الباسط فلك القمر مبدء والمركز منتهى وبها انها في غاية التباعد عنده مبدء

ومنتهى على التباعد الزائد ههنا فالمبدء يعتبر بازاء المبدء والمنتهى بازاء المنتهى فلذا يعتبر الثلث مقابله

الثلث والربع بمقابلة الربع وهكذا سائر المراتب عنده فتوهم انهما يتساويان واذا لم يبلغ الحركة الاينية

الى المركز ويبقى ثلث منها او ربع منها يجعلها ناقصة من تلك الحركة الكيفية التامة وتلك الحركة الكيفية زائدة

فبهذه الجهة يقع المقايسة الوهمية بينهما قوله وما يقع فيه النقلة مسطحا او فيه ان ما يقع فيه النقلة

امر تدريجي قابل للقسمة في الجهات الثلثة كالجسم فان الاين عبارة عن الهيئة الحاصلة للجسم بسبب

كونه في مكان واذا المكان محيط من جميع الجوانب فالهيئة الحاصلة له من جميع الجوانب القائمة بالجسم يقبل

الانقسام العرضي في الجهات الثلثة كالجسم الا ان الفرق بينهما ان الجسم يقبل الانقسام في جميع الجهات

الثلث بالذات والاين بالعرض ثم بعد التدرج في الاين المذكور يحصل اين تدريجي متصل غير قار منقسم في

الجهات الثلث بالعرض بواسطة الجسم ومنقسم في الطول بواسطة الزمان كالجسم التعليمي الغير القار الحاصل

للجسم الطبيعي في زمان معين في التحلحل فيمكن التطابق بين الاين الغير القار والجسم القار فبهذه الجهة

يمكن المقايسة الوهمية بينهما ايضا على الطريق الذي صورناه في الاينية والكيفية وبالجملة لا يبعد حكم

المقايسة عند الوهم بعد تحقق في المحاذاة ايضا وهذا دليل التوهم فيهما قوله وعلى هذا ينبغي ان لا يقاس او

اقول يبقى المقايسة البعيدة بينهما ايضا بعيد وبيانه ان تمام الحركة عبارة عن ان لا يمكن الزيادة عليه

امكانا بالنظر الى ذات الجسم او بالنظر الى الواقع المحقق او بالنظر الى العادة فبمعنى الامكان بالمعنيين

الاخيرين يمكن في الحركة الاينية كما اذا فرضنا حركة حجر مثلا على تمام قطر مقعر سطح فلك القمر فانه

لا يمكن الزيادة عليه في الواقع وبالنظر الى العادة والكان يمكن بالنظر الى نفس طبيعة الجسمية فتمام الاينية

بهذا المعنى قد يعتبر الوهم ويجعله مساويا بالحركة الفلك من الوضع المعين الى عوده مثله فانه لا يمكن فيه الزيادة

قوله ان وبالكيفية لا يقاس مع الاينية ... على العاقل
البعيدة اما المحاذية بينهما الغير بعيد فان الفرق الذي
لا الاينية وكذا الكيفية ... الوهم ... الذي بينهما
الى ... الا ... واحد ... يحصل الاحد ... لا ...
مساويين ... والجهة ... ان ... والفلك ...
... بينهما ... م

الزيادة ايضا فيعبر بهما متساويين فان النقص قطعة من واحد منهما بعينه فنهما نسبة التناقص والتزايد ثم
حركة جزء الجسم من الحركة الوضعية الاينية مستديرة له شبه تام بالاينية المستقيمة واما فيهما فهما متشابهة
ولا يخفى على المتفحص ان في العرف العام والخاص يعتبر المقابلة كليهما واشكلهم ظاهرة في لسان اهل العرف
لا يليق بهنا تفصيله فصل في تضاد الحركات قوله من انواع حقيقية اه وبهذا يظهر ان اعتبارهم التضاد
بين السواد والبياض انما يكون باعتبار تضاد بعضهما من انواعهما الحقيقية دون نفس ذاتيهما فانهما
نوعين كذلك بل السواد الجنس لمراتبه والبياض كذلك فلا يكون العامان اى السواد المحض والبياض الحق
متضادين ولكن يرد ان غاية ما اتجاه لا يكون متجانسا اذ المراد به الاشتراك في الجنس القريب
فان الاشتراك في الجنس البعيد لا يورث التضاد فلا يكون الغايتان اى السواد المحض والبياض
الحق متضادين الا ان ينكر جنسيه السواد والبياض حقيقة ويقال ان الجنس القريب لانواعهما اللون
وبماعرضان متشابهان بالجنس والحق عندى ان اعتبار التخصيص في التضاد بان يكون المتضادان
نوعين حقيقيين وان يكونا داخلين تحت جنس قريب وان يكونا متواردين على نوع واحد حقيقي
التضاد من الاستدارة والاستقامة كما سيأتي مما يورث اختلال الحصر في تقابل المفهوم من الوجود
في التخالف والتضاد بالضرورة بل حقيه البها الا ان يفهم انه بانه الاختلال داخل في التضاد المشهور
قوله بينهما غاية الخلاف اه اعتبار هذا ايضا مما يورث اختلال الحصر المذكور فان الحمرة والصفرة
وجوديان ليس يعقل احدهما مستلزما لتعقل الآخر فلا بد ان يكونا متضادين مع انهم عن غاية التباعد
بينهما بخلاف السواد والبياض على انهم صرحوا بان التضاد قد يكون مع غاية التباعد كالسواد والبياض
وقد يكون بغيره كالحمرة والصفرة على ان اعتبار هذا القيد يفيد عدم التخلخل والتكاثف والنمو والذبول
من التضاد اذ ليس فيهما غاية الخلاف فان كل فرد من التخلخل والتكاثف اذا فرض التضاد بينهما يمكن
ان الخلاف فيما فوقهما ازيد وكذا في النمو والذبول اللهم الا ان يتكلف ويقال يتحصص غاية الخلاف
بامر كالطبايع وغيرها مثلا فيقال بان غاية التكاثف بالنظر الى الطبايع الى حد كذا وكذا في التخلخل

وعلى هذا القياس في النمو والذبول قوله واما ما يقال اه حاصل السؤال فعلى مطابقة الجواب ان تضاد
المتخلخل والمتكاثف مثلا ليس الا من جهة تضاد ما منه وما اليه وهما ههنا الزايد والناقص وهما متضايفان لا
متضادين فان المراد بهما ذات الكبير والصغير دون اوصافهما ولا يتعقل ذات احدهما بالقياس الى ذات
الاخر بل هما متحدان نوعا متغايران على حسب اقتضاء الطبع والنوع بمعنى ان الطبع والنوع يقتضي لان
يكون على هذا الحد اقول هذا الجواب لا يندفع به السؤال فان بنايه على تعدد التضاد منهما لا على اثبات
التضايف فقط ولا شك ان الصغير والكبير وان اريد بهما ذاتاهما ليسا متضادين لما تقرر عندهم
ان اختلاف الصغير والكبير انما يكون بالصنف دون النوع والا يلزم تخلل المقدار المتصل الى المتباينات نوعا
خلاف ما تقرر عندهم بالبرهان واذا لم يختلف بالنوع لم يتحقق التضاد فانه انما يعتبر في الانواع الحقيقية
كما عرفت الا ان يقال ان المراد بتضاد ما منه وما اليه في اعتبار تضاد الحركات هو التعاند والاختلاف
الشامل للنوعي والصنفي كما يشعر به بعض عبارات المص وايضا لو كان الاختلاف الصنفي فيهما يوجب
الاختلاف النوعي فيهما فلان يوجب التضايف ايضا فانهما مختلفان ومتعاندان لتعاندا اقوى من
التعاند صنفا انما هو التعاند فيما يتعلق به اه هذا الكلام ليس بدليل دل عليه فان غاية ما يقال ان هذه
الامور المستمرة من لوازم الحركة وتضاد اللوازم لا يدل على تضاد الملزومات فان المعتبر في التضاد التخالف النوعي
ولا يلزم من تخالف اللوازم نوعا تخالف الملزومات ايضا بل يجوز ان يكون صنفا والحق ان المقام مقام تناهي كما
ذكرنا سابقا في توحد الحركات وتعددها فتذكره قوله والتضاد فيه عطف تفسيري والا فللتحرك دخل
في التضاد لان من شان المتضادين ان يتعاقبا على موضوع واحد فيه المص بوجهين الاول ان علية الموجود
اذا كانت منافية لشرط وجوده فهي ليست بعلة والا يلزم اجتماع المتنافيين في الواقع فلو كان
المتحرك علة لتضاد الحركة يكون الاول منافيا لشرط وجود الثاني فان من شرطه ان يتعاقب المتضادان
على موضوع واحد وليس في المتضادين وحدة فيلزم من المفروض المذكور محال فهو ايضا محال وهو المطلوب
لا يقال ان الشرط اصطلاحي والكلام في علة التضاد في الواقع فلا تنافي فيه لان الحكم المصطلح عليه من دون

ودون البرهان لا يلزم ان يكون في الواقع كذلك لانا نقول ان التضاد مطلقا امر اصطلاحي فوا[illegible]

بحسب ذلك الاصطلاح فاذا انتفى الشرط بحسب الاصطلاح انتفى المشروط فلم يكن عليه علة للمصطلح

للتنافي بينهما ومن شرط الاصطلاحي والحق ان اعتبار التعاقب المذكور التضاد الاصطلاحي لتصحيح الدليل

محل الحصر المقصود بهم والثاني ان التضاد في الحركات يوجد بدون التضاد في المتحركات في الواقع

كالحجر المرمي الى فوق ثم نزل بطبعه الى تحت فان الحركتين متضادان والمتحرك واحد هو الحجر فان قلت

لا يلزم من عدم مداخلة تضاد الحركة في تضاد الحركة في مقام عدم الداخلة مطلقا وهو المط قلت ان المراد

بالداخلة هو التوقيف بمعنى عدم امكان الوجود بدونه لا بمعنى المصطلح لدخول الفارغ فلا يلزم من عدم

الداخلة في مقام عدم الداخلة مطلقا قوله مع انه لا تضاد بين الطبيعة فان قلت ان المحرك القريب

هو الميل الطبيعي والقسري ففي هبوط الحجر المحرك هو الاول وفي صورة الصعود هو الثاني والميلان متضادان

لانهما لا يجتمعان في جسم واحد من جهة واحدة وذلك ضروري وايضا هما مفهومان وجوديان كل يعقل

احدهما بالقياس الى الآخر وذلك ضروري وايضا هما نوعان حقيقيان متجانسان وذلك بالبيان الذي

اعتبر به كون الصاعدة والهابطة نوعان حقيقيان متجانسان فان تم تم والا فلا وح يتحقق معنى

التضاد من المحركين فقد سلمنا ان الامر كما قلتم لكن الكلام ههنا مبني على طورهم من ان المحرك

حقيقة في الحركة الطبيعية القسرية هي الطبيعة ففي الاول بنفسها وفي الثاني مع قوة واحوالها الملائمة

لها عند المفارقة من حيزها الطبيعي وعدم منع القاسر وفي الثاني هو الطبيعة المقسورة اي الطبيعة من

حيث اقترانها بالميل القسري واما الميل القسري فهو من شرائطها والصورة شاهدة بان الطبيعة

لا تضاد فيهما باي حيز اخذت فقول المص انه لا تضاد بين الطبيعة والقاسر فيه مسامحة فان المراد

بالقاسر هو الطبيعة المقسورة قوله ان الحق خلافه اه وذلك لاعتبار غاية الخلاف فيما اعتبر

الخلاف فيه ولم يوجد الاختلاف من جهة المبدء والمنتهى كلاهما بل في الاول فقط كما سيأتي

قوله لا يكون تضاده مستندا اليه اه انت تعلم ان الزمان على تقدير فرض التضاد فيه بان يكون الزمانان

نوعين متباينين لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة ويكونان مفهومين وجوديين لا يعقل كل واحد
منهما بالقياس الى الآخر ويجوز ان يكون مستلزما لتضاد الحركات وكاشفا عنه كاستلزام تضاد المبدأ والمنتهى
لتضادها وكشفه عنه ولا يضر كون الزمان من العوارض لما مر كونه مقوما لحقيقة الحركة كالمبدأ والمنتهى فان قلت
ان الزمان قائم بالحركة كما بين في موضعه وسيأتي فلو كان تضاد الزمان على تقدير كونه [illegible] متباينة
موجبا لتضاد الحركة يلزم خلاف الفرض فان من شرائط التضاد ان يكون المتضادان متعاقبين على
موضوع واحد واذا حصل كل واحد من الضدين من اجزاء الزمان بحركة واحدة من الحركتين المتضادتين والضد
الآخر بالضد الآخر يلزم عدم التوارد وهذا كما قال المص انه لو كان تضاد الحركات من جهة تضاد المتحركات
لفوت شرط التضاد ولا فرق بين تلك وهذه الصورة الا بان الموضوع في تلك قار وفي هذا غير قار
قلت محل الزمان عندهم حركة فلك الافلاك كما سيأتي في الكتاب وهي حركة وضعية لا تضاد فيه كما
سيأتي عنقريب وانما التضاد في الحركات التي للاجسام العنصرية بسائطها او مركباتها فيجوز ان يكون
تضاد الزمان الاجزاء بالنظر الى موضوعه وهو حركة محدد الجهات كاشفا عن تضاد الحركات بالنظر الى
وانها وتعاددها بالنظر الى موضوعاتها في الاجسام العنصرية وغاية ما في الباب ان مدعى الضرورة بان
الزمان وان فرض من اجزائه تضاد ولكن يجوز ان يكون بالنظر الى كل واحد من اجزائه بالنظر الى متحرك
تضاد الحركات فيه بان لا يمكن فيه اجتماع حركتين متخالفتين بالذات متجانسين من جهة واحدة فيقع
التضاد بينهما وان اعتبار التضاد فيه فلم يكن للثاني دخل في الادل فثبت المطلوب فحاصل كلام المص
ان الزمان لا تضاد في اجزائه ولئن سلمنا تضادا فيها فلا اعتبار ولا دخل لتضاده في تضاد الحركات
لكونه من العوارض الاجنبية اي غير الكاشفة عن تباين الحركات وتضادها فافهم قوله في غاية الخلاف اه
اي قد عرفت ان اعتبار هذه التخصيصات بلا ضرورة ملجئة اليها حيث يخرج حركتي الهواء الصاعدة من الارض
حيزه الطبيعي والهابط من حيز النار الى حيزه الطبيعي من التضاد مع وجود التقابل بينهما وعدم دخول
محتملة الثلثة الباقية بعسف محض وتكلف صرف الا ان يقال انه داخل في التضاد المشهور وهو قسم من

قوله بالنظر الى كل واحد من اجزائه [illegible] ان الزمان [illegible]
[illegible] كل واحد منهما [illegible] متضادين [illegible]
[illegible] على موضوع واحد [illegible] التضاد بين الزمانين
[illegible] الزمان [illegible]

قسم من مطلق التضاد فلا يخل بالحصر وكلا منافيهما في التضاد الحقيقي قوله من جهة تضاد ما فانه الخ
ليس المراد من الجهة هي المداخلة والعلية فان التضاد بين المتبين يكون من لوازم ذاتيهما الا ترى ان
تضاد السواد والبياض يكون بالنظر الى ذاتيهما بل المراد بها كشف تضاد المبدء والمنتهى عن تضاد الحركتين
ولزومه له كما لو عرفت سابقا في الفصل السابق الخ قوله ان لا يكون ذلك بالقياس اه مر معناه ان لا يكون
التضاد بينهما موقوفا على الحركة فان النقطة العالية عالية وكذا السافلة وان لم يقع بينهما الحركة
فان المركز سافل والنقطة من المحيط عالية وان لم يعرض بينهما الحركة وانما قال المص في المثال المذكور ان
المبدء بين وكذا المنتهى نقطتان مع ان كل منهما في الصورتين اين في حركة الجسم اما بناء على ان المتحرك
يجوز ان يكون نقطة كراس مخروط مثلا او على ان الاينين كالنقطتين فاذا علم حال الاخير علم حال الاول
قوله فيكون علوا الخ منه ان العلو والسفل امران اضافيان يستلزم تعقل كلواحد منهما للاخر ومعنى التضاد
الوصفي بين المبدء والمنتهى في هذه الصورة ان يكون التضاد بالذات في الوصفين المذكورين دون بسطهما
في ذات المبدء والمنتهى وليس كك بينهما وجوابه على محاذاة ما ذكره المص في الوجه الثاني من التنافي
ان العلو والسفل وان كانا باعتبار مفهومهما الاضافي متضايفين لكن المراد بهما الوضع الخاص الذي يعرض لذات
كلواحد منهما والوضع وجودي خارجي فالوضعان العارضان لذات المبدء والمنتهى المعبران بالعلو والسفل
متقابلان بالتضاد وان عرض لهما التضايف وباعتبار الوصفين المذكورين متضادان ذات المبدء والمنتهى
بالعرض قوله ولكن المقابلة من المبدء الخ وحاصله ان المبدئية والمنتهئية بالمعنى المصدري وكذا مفهوم
المبدء والمنتهى ومفهوم المنتهى لكن متضادان ولا يكونان متضايفين كما يحكم بادي الرأي فان المتضايفين
عندهم عبارة عن ان يكون بحيث كلواحد منهما مستلزما لتعقل الاخر وههنا لا يعقل مفهوم المبدء بالنظر
الى المنتهى والعكس كما لا يخفى على من له ادنى فطانة بل الوجود بحسب الخارج لكلواحد منهما لا يستلزم
الاخر ايضا في جلي النظر وان كان قد يحكم به بعد البرهان نعم كلواحد من مفهوميهما متضايف لغير المبدء والمنتهى
اذ تصور كل منهما لا يتصور بدون ذي المبدء فغيته ومن مفهوم كلواحد منهما لقابل التضايف ولا اعتبار في

اعتبار معه بين متضادين يكون كل واحد منهما بالنظر الى الوجوه وغير ذلك لا يكون متضادا فان لم يكن
متضادا الا باعتبار الاطوار فانه فاذا ثبت ان مفهوم المبدء والمنتهى متضادان صح ان يقال في بيانه من ان
تضاد الحركات بتضاد المبدء والمنتهى فان قلت ما الحاجة في اثبات التضاد بين المبدء والمنتهى الى اعتبار
التكلف بما ذكره المص بل يكفي ان يقال ان تضاد الحركات بتقابل المبدء والمنتهى وان كان على سبيل
التضايف قلت ان التضايف بين المبدء والمنتهى والمكان لا يكفي لاثبات التضاد اى يصلح امارة له
فان المراد بقولهم تضاد الحركات بتضاد المبدء والمنتهى هو الامارة لا المداخلة كما ذكرنا فلا بد في التضاد بعد
اعتبار الشرائط في معناه من اللوازم الذاتية للمتضادين فلا يعلل بما هو قد يكون متاخرا عن وجودها
ولوازم ذاتها ولكن قصد التناسب بين الامارة وما هي امارة له بان تضادها دليل على تضاد الحركة وهم
الامارة على سبيل التضاد ايضا فلا ابقاء امارة المضادة عن ما سواهما وبين بينهما وان كان التقابل
التضايف بينهما ايضا تصلح امارة لتضادها فان امارات التي قد يكون متعدد ولكن ضبط تضادها بضبط تضاد
المبدء والمنتهى اولى واحرى [illegible] لا يجرى فيه الح … فيه مجال للشك فالحلاء في حيز الخفاء وذلك لان
المبدء والمنتهى وان سلمنا اختلافهما بالنوع ولكن لا نسلم استلزام اختلاف النوعي بينهما لاختلاف النوعي
في الحركة كما سبقت الاشارة اليه بل يجوز ان يكون بينهما تخالف صنفي وان كان عدم الاجتماع والتقابل
بين المبدئين يستلزم عدم الاجتماع في … فيجوز ان يكون المبدئين تضاد حقيقي ولا يكون بين الحركتين
تضاد كذلك بل يجوز ان يكون تقابلهما تقابل الاصناف دون تقابل الانواع الحقيقية وبه يرتفع التضاد
الحقيقي بينهما فانه انما يعتبر في الانواع الحقيقية كما عرفت والترقية ان المبدء والمنتهى ليسا من دواخل
الحركة حتى يلزم من تضادهما تضادها بل لا يلزم على تقدير دخولهما فيها ايضا تضاد حقيقي بينهما اذ يجوز
ان يكون مثل الجزء كالمنتهى والمبدء نوعا حقيقيا ولا يكون الكل اى الحركة نوعا كذلك بل يجوز ان يكون
صنفا ولا تضاد بين الاصناف كما ذكرنا سابقا ولعل قول المص كانه اشارة الى هذا فتامل قوله
يندفع ذلك بنحو ما مر الح وتفصيله ان منشاء الشك المكان يزعم الشاك بان تضاد المبدء والمنتهى دائما

واسطة في العروض لتضاد المركز فاذا لم تكن صفة التضاد فيهما موجودة حقيقة فكيف يوجد في
الحركات فلذلك اعم لفظ فان المقصود وههنا اثبات التضاد بالذات في الحركات لواسطة ثبوت التضاد
في المبدء والمنتهى بالعرض وان كان يشار زعم اشكال بان تضادهما واسطة في الثبوت لتضاد الحركات
فاذا لم يكن تضادهما بالذات فكيف يوجب تضاد الحركتين كذلك فان العلة لابد ان يكون اقوى
حصولا من المعلول فيندفع ذلك بوجهين اما الاول فانا ما اردنا ههنا الواسطة كيف فان الحركات المتساوية
في الاين والاسوداد والتبيض في الكيف متضادان بالنظر الى ذاتيهما وهو المدعى لهم واما الثاني فلان
الحكم المذكور في العلة التامة او ما كان يلحقها ولا نسلم ان المبدء والمنتهى في حق اثبات التضاد في الحركات
كذلك على ان يحصل ذات العلة غير الصفة التي فرضت الواسطة في الثبوت فيهما وهي التضاد كما لا يخفى
على المتامل فيجوز ان يكون يحصل ذات العلة غير الصفة التي فرضت الواسطة في الثبوت فيهما وهي التضاد
المبدء والمنتهى اقوى من الحركة وانما النقص في صفة التضاد وان كان يشار الشك ان تضاد المبدء
والمنتهى امارة لتضاد الحركات بسببها غير متخلفة عنه فاذا لم يوجد في الامارة تقابل التضاد بالذات فكيف يوجد
فيما له امارة فيندفع ذلك بان الحركة لما كان هربا عن شيء وطلبا لشيء آخر فلا بد لها من مبدء من الجهة الاولى
ومنتهى عن الجهة الثانية ولا يتعلق لهما بذاتيهما بل لان احدهما مبدء الهرب والآخر منتهى الطلب ومنهما هذه
الجهة متضادان ولو بالعرض ولكنهما تصلحان امارة للتضاد والتعاند الواقع بين الحركات المتساوية بالذات
فان الهرب عن شيء مباين بالذات للطلب له لا باس بان يكون ما بالعرض امارة على ما بالذات الا ترى
ان حركة السراج في الليل المظلم في السفينة يكون امارة لحركة السفينة بالذات قوله فيتفطن اه قد فهمت
منا ان تضاد الحركات لتضاد المبدء والمنتهى اي تضادهما ولو بالعرض امارة لتضاده وكاشف عنه
وليس المقصود وههنا اثبات علة التضاد ولا التضاد وغاية اذا كان في امرين بالذات يكون مستندا الى
ذاتي المتضادين فلا يكون من العلة الخارجية سيما اذا كانت متاخرة فالمبدء والمنتهى وان تاخر
وجودهما من حيث انهما معروضان لوصف المبدئية والمنتهية عن الحركة وكذا تضادهما وان تاخر عن ذات

الحركات وتضادها لكن يجوز ان يكون كاشفة عنها وهذا كما يكون تغاير المفهومات بنسبته
يكون كاشفا عن تغاير ذوات المقولات العشرة مع انها متاخرة عنها وذلك كما تقول في بيان حقيقة
الجوهر هو الشيء والماهية اذا وجدت في الخارج يكون من خواص وجوده الخارجي انه يكون لا في موضوع
وكذا الكيف ماهية اذا وجدت في الخارج لا تقتضي القسمة والنسبة وهكذا فيكون اثبات التضاد في
الحركات بتعرف التضاد في المبدء والمنتهى وقد وقع التصريح من بعض العلماء بالكلية وتشير اليه كلام
المص ايضا في بعض المقامات فهو اما ان يكون محمولات على المسامحة كما يتسامحون في ذكر الاجناس
والفصول للانواع البسيطة او كلام مردود ولا يصغى اليه قوله فيقتضي ان يكون اه قد عرفت ضعف
الاقتضاء مما مر اه اقتضاكره ولو حمل على ظ فلا يخرج ما فيه قوله ان كل مستقيمين متبادلين اه وذلك
لكونهما معقولين وجودين متباينين معقولين كل واحد منهما بالنسبة الى الاجزاء ولا يجتمعان في وقت
واحد من جهة واحدة واما كونهما نوعين حقيقيين متباينين فلعله يدعى تسهيلا والوجدان كالقائم
دال الانسان بل الظاهر ان يكون فيهما تغاير الاوصاف فقط كالانسان المعكوس والمستقيم الاول
الاستقامة والعكس ثم تار وان على شخص واحد من الانسان بحسب الصعود والهبوط بالنظر الى
الحركة فانهما بسبب عيان شخصين من الحركة فلا ليس منهما التخالف الصنفي واما وجه العلم بالكلية
المذكورة من كلام المص فظاهر من اختلاف المبدء والمنتهى في وصف المبدئية والمنتهية لا يختص بالصاعد
والهابط بل في كل مستقيمين متبادلين من جهة الفوق والتحت او اليمين والشمال والشرق والغرب
وقد علمت ان البيان المذكور في كلام الشارح مما لا يدل دلالة واضحة على الاختلاف النوعي بين
الحركتين المستقيمتين المتبادلتين فلا يثبت مقصودهم من اثبات التضاد منهما بالمعنى الذي ذكره
المص في اول الفصل قوله من هذا الوجه تضاد عرضي اه اقول للحركة الكلية مراتب منها مرتبة نفس
الحركة ولا شك ان التفاوت فيها من حيث غاية القرب وغاية البعد على اختلاف المبدء والمنتهى منها
عرضي لها لما ان الفصول المنوعة عرضية بالنظر الى الاجناس ومنها مرتبة نوعيتها وهي متنوع الى

الى انواع كثيرة كما لا يخفى على المتتبع منها الحركة المبتدئة من غاية السفل الى غاية العلو وهي حركة

نوعية [illegible] تمايز بالفصل عن الحركة النوعية المبتدئة من غاية العلو الى غاية السفل فيختلفا فيما النوعي حاصلي

باختلاف المبدء و المنتهى بهذه الجهة والحركتين المذكورتين مفهومان وجوديان غير متصايفين لا

يجتمعان [illegible] الى العقل بينهما النوعية في متحرك واحد في زمان مع الاعتوار عليه وهذا معنى تضادهما

النوعي بالذات بالقول المصنف فتضاد الطرفين من هذا الاعتبار لا يوجب التضاد الذاتي في الحركتين

في حيز المنع فان قلت لا لا لا التضاد المبدء والمنتهى بالجهة العرضية على التضاد الذاتي بين الحركتين

ههنا قلت قد مر ان لا ولا لا التضاد المبدء والمنتهى في حيث المبدئية والمنتهائية بالعرض على التضاد الذاتي

بين الحركتين ايضا بل يجوز ان يكون بينهما تباين صنفي او تضاد كذلك دون النوعي الذاتي قوله لحركة

واحدة اضداد كثيرة اه فيه نظر وهو ان التضاد انما يتحقق حقيقة من حقيقتين نوعيتين دون شخصين

فالحركة من المركز الى المحيط بحيث ان يكون نوعا من المحيط الى المركز نوعيا اخر فالتضاد بالحقيقة انما

يكون بين هذين النوعين دون شخص من النوع الاول واشخاص من النوع الثاني ليلزم المحذور فان

قلت ان الحركة من المركز الى نقطة معينة من المحيط شخص واحد والحركة من المحيط الى المركز اشخاص

فلو كان بينهما التضاد يلزم المحذور المذكور قلت ان الحركة من المركز الى نقطة معينة من المحيط وان كانت

شخصا لكن له طبيعة نوعية تضاد طبيعة الحركة المتبادلة من النقطة المعينة الى المركز من دون اعتبار

تضاد التشخص للشخص فان اعتبار التضاد بالحقيقة عندهم انما يكون في الطبائع النوعية دون الاشخاص

واما الحركات المبتدءة من النقطة الاخرى من المحيط المنتهية الى المركز فليس بينها وبين الحركة المبتدئة

من المركز الى تلك النقطة وان اخذت باعتبار طبيعتها النوعية تضاد لانه ليس بينهما غاية الخلاف

كما لا يخفى على المتفطن بل غاية الخلاف بين الحركة المبتدءة من المركز الى نقطة معينة وبين الحركة المبتدءة

من تلك النقطة الى المركز وهم اعتبروا في التضاد غاية الخلاف كما لو حسبنا بقائهم استحالة ان يكون

ضدا او كثيرة لشيء واحد غير ضروري ولا مبرهن عليه بل يجوز ان يكون ما زاد شيء واحد اضداد او كثيرة

كالبياض الحق يجوز ان يكون بازائه الحمرة الصرفة والسواد الصرف وامثال ذلك ولكن الشيخ

اثر مَسْلك ابطله بدليل لا نفع به لا طائل في ذكره ههنا وغاية ما يمكن في بيانه ان يقال لو كان بازاء الشيء

اضداد حقيقية كثيرة يلزم كون ذات واحدة كثيرة ذوات بيان الملازمة ان كل ضد له خصوصية

مع ضد لا يكون له مع ضد آخر ومع ذلك الضد خصوصية لا يكون مع ضد الاول المذكور بان [illegible] خصوصيتان

متباينتان متنافيتان ويكون من لوازم ذات الشيء وتباين اللوازم يدل على تباين الملزوم فيلزم كون

ضد واحد حقائق مختلفة وهو محال بالضرورة ولا يخفى ركاكته وسخافته فان تباين الخصوصيات مسلم

واما تنافيهما فغير مسلم ويمكن بيان المط بوجه آخر وهو انه لو كان لشيء واحد اضداد كثيرة فيكون لهذا

منافرة مع كل من تلك الاضداد فيكون المنافرة مشتركة من جميعها فلا بد ان يكون منشاؤها امرا

والامر المشترك واحد وكذا الشيء الذي فرض له ضد واحد بحسب الذات فيكون بالحقيقة ههنا شيء واحد

ضد واحد وهذا اسخف من الاول فان التضاد انما يكون بالمنافرة الذاتية من المتضادين ومنشاؤه

انتزاع التنافر يجوز ان يكون ذوات تلك الاضداد المتباينة بالذات سواء كانت تلك الذوات مشتركة

في ذاتي او لا ومنشاء التنافر في تلك الذوات انفسها دون الامر الواحد المشترك قوله ليست كل صاعدة

الخ وذلك لان في صورة كون كل صاعدة ضد الكل هابط يلزم ان يكون لشيء واحد اضداد كثيرة

فانا اذا فرضنا صاعدة معينة من المركز منتهية الى نقطة معينة من المحيط يلزم بالنظر الى تلك الكلية المذكورة

كون كل هابط ضد اله فيلزم المحذور بلا ريب وكذا في العكس ولك ان تقول في بيان ابطال الكلية الذي

ان حركة الهواء من المركز الى مكانه الطبعي صاعدة من حيز النار الى مكانه هابطة وليس بينهما غاية الخلاف

كما ذكر فلا يكون بينهما تضاد حقيقي وهو المراد وبالجملة ههنا مبطل للكلية المذكورة بالبعض نعم ان اريد في

الكلية المذكورة من الصعود والهبوط غايتهما الممكنة في الواقع فانما يبطل بالبيان الاول فقط قوله

كانك قد تفطنت ان اسديرة الجاول كانك قد تفطنت مما ذكرنا سابقا ان اختلاف المبدأ

والمنتهى وتضادهما لوجب تضاد حركات بالذات ولم يظهر ان عدم تضادهما يوجب عدم تضاد الحركات

٧٦

الحركات بل يجوز ان يكون اتحاد بعض مع تغاير المسافة بالنوع مجامعا للتضاد الحركات وان لم يكن متنوع
المسافة فما يجب ان يكون دخيلا في تنوع الحركات والا لم يكن الهابطة والصاعدة في خط واحد متخالفة بالانواع
وقد عرفت منع المداخلة مرارا بان المراد منها الاشارة فيكفي المبدء والمنتهى يكون اشارة كلية على تضاد الحركات
والحكم مجامع تغاير المسافة يجوز ان يكون اشارة جزئية عليه ولكن سلم وانه ليس اشارة عليه فيجوز ان
يكون مجامعا له مصاحبا معه مصاحبا اتفاقيا فلم يظهر عدم تضاد المستديرة للمستقيمة مع صدق حد
التضاد عليهما بانهما معنويان وجوديان لا يعقلان كل واحد منهما بالنسبة الى الاخر لا يجتمعان من جهة
واحدة في موضوع واحد في زمان واحد مع جريان بيان التباين النوعي بين الخط المستقيم والمستدير منها
ايضا ولو سلمنا عدم جريان البيان المذكور في الحركات فلا نسلم بيانا تاما دالا على تباينهما فلم يظهر ما هو المقصود
منها من اثبات عدم التضاد فيها لعدم الاختلاف النوعي بينهما بل الظاهر ان حال الحركة المستقيمة والمستديرة
كحال الخط بعينه الظاهر المستقيم والمستدير الحاصل من حركة راس مخروط مثلا على الخط المستقيم والمستدير
بل عينهما على راي بعض فالخطان لما كانا متباينين بالذات كانت الحركتان ايضا متباينين بالذات
كانت الحركتان ايضا متباينين بالذات وصدق ما في حد التضاد فثبت مطلوبنا قوله كالشرقية
والغربية لا تتضادان اه اظهر الدليل على هذا المطلب من كلام المص وجهين الاول ان تباين الحركتين
وتضادهما انما يكون بتباين المبدء والمنتهى وتضادهما ولا شك انهما قد يكونان متفقتين بل واحدة في
الحركة الشرقية والغربية اذا كانتا تامتين الدورة فالمبدء الذي تحرك منه المتحرك بالحركة الشرقية قد يكون
هو المبدء للحركة الغربية وكذلك هو المنتهى في الحركتين المذكورتين فاذا لم يثبت بين المبدء والمنتهى لم يثبت
التضاد بين الحركتين ايضا والثاني ان الحركة الشرقية لو كانت مضادة ومعاندة للغربية يلزم ان يلزم اتصال
المتباينات في حركة واحدة فان الحركة الشرقية مثلا تنقسم الى قطعتين احدهما شرقية والاخرى غربية
في الدورة الواحدة المتصلة للفلك لعدم التعطيل فيه على رايهم يجتمع الشرقي والغربي وهما لو كانا
متضادان يلزم اتصال المتباينين بل المتضادين وهو باطل والفرق ان الحركة الشرقية الفلكية كالعارضة

بفلك الافلاك لما كانت متصلة لقيام البرهان المتصل بها كانت حقيقة اجزائه واحدة وذلك الجرم النوسه
بفلك البروج مثلا لعدم التعطل في الفلكيات متصلة حقائق اجزائها واحدة والقطعة العليا من حركة
فلك الافلاك موافقة في الهيئة للقطعة السفلى من حركة فلك البروج لكونهما شرقيتين متحدتين في
الهيئة وكذلك القطعة السفلى من حركة فلك الافلاك للقطعة العليا من حركة فلك البروج فهما كالمتشابه
للمتشابه في الاجزاء كلها من حركة الاولى موافقة للاجزاء كلها من الحركة الثانية فثبت الاتحاد من
الحركتين واذا ثبت الاتحاد لا يقع التضاد اقول يمكن ان يقال في تزييف الوجه الاول ان التضاد في
الحركات كما يظهر بتضاد المبدء والمنتهى بالذات او بالعرض كذلك يظهر بتغاير الجهات وتعاندها
للذات فان تباين اللوازم يدل على تباين الملزومات والتجارب تحكم بان تباين المبدء والمنتهى بين
الحركات باللزوم لان ثبت التباين الابدي ولا يظهر الفرق عند العقل السليم بين الصاعدة والهابط
والشرقية والغربية بان الاوليين متضادان والثاني لا تضاد فيه بل بحكم بتنافي الجهات بتنافي حركاتها
الملزومة لها ومع الحكم بالتضاد للظهور صدق ما في الحد عليه كما اشرنا وفي تزييف الثاني بان المراد
بالشرقية ما اذا اصاب الشخص منها سعى شرقيته وبالغربية ما اذا اصابه منها سعى لوضعها من المحقق
كاشفا عن تضاد تمام القطعة بشرقية انما تصير غربية بالنسبة الى الشخص العالم وما يحمله ان الدور
بين المختلفين في الجهات سواء اعتبر فيهما جهة الشرق او الغرب كما في الحركة المحيط والثابت او لا
لحركة التداوير كتداوير القمر والمتحيرة ضرورة العقل شاهدة لعدم التفرقة بينها وبين الصاعدة والهابط
في التضاد والتباين او عدمهما انه لا ينفع القول بتضاد المبدءين في الثانية دون الاولى كما ذكرنا
فانظر بعين التحقيق واسلك به الصراط المستقيم تامل ولاح ايضا ان الحركة الواقعة وهذا عجيب
من المصنف في تضاد المبدء والمنتهى ولو بالعرض كما يحصل في الصاعدة والهابط كذلك يحصل التباين بينهما
في الاحكام والاثار فما وجه الفرق بينهما فتامل وان الحركات الواقعة اقول فيه ما قد مر من انك
ان الخطوط المستديرة المتضادة في الانحداب متباينة بالحقيقة النوعية عندهم لتباين الاثار والاحكام

77

والاحكام وكذلك الحركة الواقعة عليها بل او كان المتحرك راس المخروط الحاصل خطوطا عنه فارتفاع التضاد
في الانجذاب هي الحركة القطعية فاذا لا تثبت اخر غير تارسواها ولئن سلمنا انها غيرها فهي مثلها
احكام التضاد وغيره كما لا يخفى على الفطن اللبيب قوله لا تضاد المستقيمة اه وفيه ان في الاول بل
امر التضاد بينهما واضح لظهور التنافي بين الحركات بينهما مثل التنافي من الخطوط المستديرة والخطوط المستقيمة
امر التضاد لا يظهر في الاستقامة والاستدارة كما سيأتي في كلام المص لعدم الاعتوار على موضوع واحد
فان الخط لا يبقى بعينه عند تبدلها عندهم بخلاف الحركات فان الموضوع لها هو الجسم باق عند الاعتوار
عليه فيمكن التضاد بينها واذ صدق عليها حده كما ذكرنا مرارا فيحصل التضاد بينهما انتهى قوله من جهة
الاستدارة انتهى اي بواسطتها فان اراد البطلان الواسطة في العروض كما قال المص في دفعه حيث قال
فان الاستقامة والاستدارة ليس بينهما تضاد اصلا لعدم اعتوارهما على موضوع واحد فانهما فصلان
لحمله ولا يبقى المحل عند اعتوار الفصول عليه واذا لم يبق المحل عند التوارد لم يكن من الوصفين تضاد
يحصل التضاد في الحركات المستقيمة والمستديرة او لا بد في الواسطة في الثبوت بثبوت الصفة في ا
بالذات وبحدثه اي عدم التضاد بين الاستدارة والاستقامة وغيرها والخطوط من الكميات القارة
بعد بهم الوصفين المذكورين في الفصول المنوعة لها وكذا من الفصول المنوعة للحركة المستقيمة
والمستديرة فهو مشاب لزعمهم فان الحركتين ح يكونان نوعين متباينين كالسواد والبياض و يصدق
عليها المعرف الجامع للضدين كما ذكرنا والا ان يقرأ ان التغاير من الحركة المستقيمة والمستديرة بالصنف
ولا بد في التضاد من بقاء الموضوع بعينه وصفه وفيه بانه وان اراد البطلان من الواسطة الواسطة في
الثبوت كما يقرأ ان منشأ تضاد السواد والبياض فصولهما المنوعة لهما دون اللون فكلامه حق ولا
وقع المص فان في الواسطة في الثبوت لا يلزم اتصاف الواسطة بالصفة التي فرضت الواسطة واسطة
فيها نعم يلزم بسببها التباين في الحركة المستديرة والمستقيمة بالنوع فيصدق على الحركتين المذكورتين معنى
التضاد فيثبت مقصود البطلان من اثبات التضاد بينهما وتم مقصودنا الذي ذكرناه مرارا فتفكر

بوجه ان يقيالهما امام المراد من الاتصال ملاقي النهاية دون سقر الكما مطلقا اذ الوحدة الشخصية لا تكون

له دون الاول فلو كان الثاني مراد الم يصح قوله لم يكن المجموع واحدا بالشخص قوله ثم لم يكن واحدة

بالشخص اه اقول فيه نظر وهو ان الحركة الصاعدة والهابطة وان يمكن فيهما الوحدة لو ان

فرض عدم تخلل السكون بينهما لكن لا يتصور البعض لاختلافهما نوعا والمختلفان بالنوع لا يتحدان

شخصا اصلا ولكن الحركة الواقعة على ضلع من المثلث فالواقعة منها على ضلع اخر اذا لم يكن بينهما

سكون يمكن ان يكون متحدة بالشخص لكون الحركتين من نوع واحد فكما ان العقل يجوز ان يكون الضلعان

المحيطان بالزاوية متصلا حقيقة واحدة بالشخص في الخارج والاثنينية انما توهم لما في الذهن باعتبار

الهيئة الحادثة لما في محال البلقة لك يجوز العقل بان الحركة الواقعة عليهما متحدة بالشخص فلم يكن هذه

الحركة مطوية في الدعوى الكلية المذكورة بهذا مع انه عدها المص منها كما سيأتي لا يقال ان الحركة الا تحاد

مطلقا سواء كانت صاعدة او نابطا او على ضلعي مثلث لا يمكن بدون ميلين موصلين فقي الاخر

احدهما الموصل الى نقط تقاطع الزاوية والاخر الموصل الى نقطة وهو شتى الضلع الاخر حدوث

الميل الى فيلزم زمان السكون بين الحركتين فلا يتصور بينهما التوحد الشخصي لانا نقول كلاهما

على تقدير حصول الانتصال الاضافي بينهما لعدم تحقق السكون كما ذكره وعلى ذلك التقدير يجوز ان

يكون لهما الوحدة الشخصية كما صورنا على انه لو فسر عدم التوحد الشخصي من الحركتين بهذا الوجه في

الدعوى فيكون اقامة الدليل عليه بهذا الوجه كما سيجئ في كلام المص لغوا بل باطلا كما لا يخفى على

المتفطن اللهم الا ان يقال في بيان استقامة هذه الصور في الدعوى الكلية ان عدم الاتحاد الشخصي اعم

من ان يكون بحسب الواقع او في الحس بحسب النظر ولا شك ان الحركة اذا ابتدات من ضلع المثلث

وانقطعت الى مبدا الزاوية ثم ابتدرت منها وانتهت الى الطرف الاخر من الضلع الاخر يكون

الحركتان المذكورتين شخصين موجودين في الخارج بحسب الظاهر ولا يجوز العقل كونهما شخصا واحدا

بحسب على النظر فتامل فيه قوله واقول وكذا الحال اه اقول اذا تكثرت الصور المتناظرة في المدعى

المدعى ههنا اولى ببيانها بيانها بوجه كلى ضابط لئلا يحمل الامر على المتعلم ويكون بيانها سهلا بالحجة القوية
المنقولة من الشيخ و هو ما قلته فى بعض التصانيف كغاية العلوم وغيره انه لا يمكن ان يتصل حركتان
متغايرتان من جنس واحد قريب بحيث يزيل احدهما الاخرى صادرتين من سببين كذلك بل لابد من
ان يتخلل بينهما من زمان السكون وهذا يشمل الصاعدة والهابطة والمنحرفة المكانية والحركة من ضد الى ضد اخر
وبالعكس والحركة الواحدة الصادرة من ميلين كما ذكره المصـ قوله من الحجج المأثورة اه جلها راجعة
لا تصف لوقت بذكرها والحجة المشهورة والكائنة من هذا القبيل ولكن لشهرتها وقوتها بحسب الظـ ذكرها
المصـ ههنا ووجه القوة ان بناء جلها على احداث قسم ثالث من الحدوث اعنى ما يكون فى زمان لكن
ليس على سبيل الانطباق عليه وهذا النحو من الحدوث يخفى على العامة بل على بعض من الخواص ايضـ
فللشهرة وقوة ماخذها تعرض لها المصـ والا فمخالفها كما قال الشيخ ان هذه الحجة سوفسطائية قوله الانى
وهى اه وهذا بناء على ان اللاوصول آنى كالوصول وبيان الثانى ظاهر فان الوصول عبارة عن موافاة
طرف المتحرك لطرف المسافة والاطراف لا يقبل الانقسام فى جهة الطرفية فكذا وصولها ايضـ لا يقبل
الانقسام فلا يكون زمانيا فان الزمانى يقبل الانقسام بالضرورة فلابد ان يكون آنيا وهو المطلـ والحق
ان المدعى بديهى والبيان كالتنبيه بيان الاول ان اللاوصول لو لم يكن آنيا لكان زمانيا والتالى
بطـ فانه لو كان زمانيا لكان يوجد فى زمانين فان كل زمان ينقسم الى زمانين فيكون الوصول ايضـ فى
زمانين اذ لا يتصور العدم الطارى الذى كلامنا فيه ههنا فيه الا بعد وجود ذلك الشئ فاذا العدم هذا الشئ
فى هذه القطعة من الزمان بالعدم الطارى فلابد من صحة حصوله فيه الا يكون العدم اصليا لا طاريا
وكذلك فى القطعة الاخرى ولو اختصرت الكلام فقل ان العدم الطارى للشئ لا يتصور الا بعد تصور وجوده
والا يكون العدم اصليا لا طاريا واذا بطل كون الوصول زمانيا بطل كون اللاوصول زمانيا ايضـ
فثبت كونه آنيا ايضـ كالوصول واذا تقرر هذا القول فى تقرير الحجة مشهورة ان الآنين لا يتحدان
والا يلزم اجتماع النقيضين واذا تغايرا فلابد من زمان السكون فان الحركة الاولى وقد انقطعت

والحركة الثانية لم توجد بعد قوله قال الشيخ ان هذه الحجة هذا القول هو المورد بالصواب في منع الحجة

فلا كلفة اما ومعنا باعتبار ظاهر تقرير المص فظ واما ومعنا على ما هو ... من التعلم فهو ان ...

ليس بآني البتة وما ذكرنا في دليله منع محض فان العدم الطاري لا يستلزم صحة وجوده في

زمان ذلك العدم الا ترى ان مطلقات الزمان يكون مسبوقة بالعدم الطاري في الزمان ... مع ان حصول

وجوده فيه من الممتنعات وما ذكر انه لو كان الوجود ممتنعا كان العدم اصليا فهو في حيز المنع فان الامتناع

في وقت لا يستلزم الامتناع مطلقا بل الحق ان الوصول آني واللاوصول زماني ولا يلزم من زمانيته

كونه تدريجيا حتى يلزم كون الوصول ايضا كذلك فلا يرد ما قيل في تصحيح الحجة بان اللاوصول لو كان

زمانيا يلزم ان يكون الوصول ايضا شيئا فشيئا فيلزم التجزي فيه فالحق ان ما ذكره الشيخ بان الحجة

سوفسطائية كلام حق لو قرر الحجة كما قررنا المص نعم لما تقرر آخر كما سنشير اليه كلام الشيخ فيصير ذلك

صحيحة بلا مرية قوله على ان جميع ذلك اه ... تعلم ان الانتقاض لا يتوقف على كون الحدود والممتازة

بالفعل بل ينتقض بالحدود المنتزعة من المسافة ايضا كما سيأتي تقريره الا انه اذا امتازت الحدود في الخارج

النقض اظهر اما ما قال اذا ... بالذكر ثم ذكر الانتقاض على سبيل الترقي بالحدود المنتزعة من المسافة المتصلة

ايضا قوله لكنه ليس بمعتد اه انت تعلم ان المعتد فيه ظاهر فان امتياز الحدود واذا فرضت في مسافة الحركة

الطبيعية كما اذا فرضنا حجرا هابطا من العلو الى السفل وفرضنا في مسافتها حدود ممتازة نعلم قطعا ان الحجر

لا يقف بالضرورة عن الحركة الطبيعية الا ان يقال ان الضرورة الطبيعية قد تمنع من جهة لزوم الاستحالة كما

في عدم جواز الحركة في الخلاء ولو كانت طبيعية لعدم الحد ... فان قلت ... يلزم الاستحالة من الوقوف

عند الحدود والممتازة فانه يعدم اتصال الحركة فاذا لم يكن الحركة متصلة لم يكن المسافة ايضا متصلة فيلزم الاجزاء

التي لا تتجزى قلت كلا بل اللازم اثبات الحركة عند الحدود الممتازة ويجوز ان يكون بين كل واحد من الحدود

الممتازة حركة متصلة فلا يلزم الاجزاء التي لا تتجزى فان الحدود الممتازة يجوز ان يكون متناهيا ... نعم لو التزم

الوقفات في الحدود المنتزعة من المسافة المتصلة لدفع النقض بها يلزم المفسدة المذكورة من لزوم الاجزاء التي لا تتجزى

٧٩

لا يجري فان الحدود والمنتزعة عليها ليست في لزوم الاوقات بالبيان المذكور تحقيقا في الوقت فيبطل اتصال

الحركة يلزم منه بطلان اتصال المسافة وسيأتي بيانه في كلام المص ايضا قوله لوجود امر بالفعل المراد و حاصله

ان في البلقة مثلا تميزها الحد المشترك في الخارج ضرورة تميز الحدود وفيه والا يلزم اجتماع المتقابلين في محل واحد

وهو باطل وما في الحد وتميز الحد بالبديهة وتميز الحد بالفعل في اثناء المسافة من جهة المسافة يستلزم السكون

فيه ضرورة ان آن الوصول مغاير لآن الحصول وبين الآنين زمان وهو زمان السكون لانقطاع الحركة الاولى فيه

وعدم وجود الثانية ايضا فيه كما ذكرنا فيلزم السكون بلا مرية فلم يظهر الفرق بين المقطوع والمتميز بالسواد والبياض مثلا

فان قلت لو تمايز اجزاء البلقة المحل في بالفعل في الخارج بسببه تميز الحد المشترك فيه يلزم قيام عرض واحد

شخصي بمحلين في الخارج وهو باطل ولا استحالة في النقط المنتزعة من الخط المتصل كما وهم فان في هذه الصورة

يكون الانتزاع فقط والمنتزع عنه امر واحد هو خط واحد متصل موجود في الخارج والاجزاء الوهمية والحدود كلها

منتزعات منه ولا استحالة في انتزاع امور متعددة من امر واحد كما في انتزاع الدوائر المتعددة من كرة واحدة بسيطة

وليس قيام النقطة وحلولها في الجزئين المنتزعين من الخط المتصل بل انتزاع كل واحد منهما من الخط المتصل

نعم للنقط نسبة الى الاجزاء بها يدرك ويشرح منها قلت ليس المراد من تميز الاجزاء للجسم في العقلة في

الخارج تميزها بحسب الوجود والفعلية حتى يستلزم المحذور المذكور بل تميزها بحسب نحو من وجود ورود الانفصال

والفعلية عليها في الخارج وبين التميز في الوهم فقط كما ينتزع الاجزاء من المتصل الواحد بدون الحال الخارج حتى

وقد ذكرنا تحقيقه في مقام آخر قوله فلا يكون اه اقول حاصل النقض ان البسائط العنصرية شكلها الطبعي

الكرة كما تقرر في موضعه ولذا شكل اجزائه كجزء من الارض شكله الطبعي الكرة فاذا نظرنا الى ذاته يكون له

كرة ويكون معها هذا العمل بالنظر الى ذاته ثم يكون لها الحركة المتصلة بالنظر الى ذاتها فيلزم بمقتضى حكمكم ان

يلزم السكون بين الحركة المتصلة بالنظر الى ذات الجسم فهو خلف قوله ووجب ان يقف اه قد عرفت ان كلامنا

في الحركة المتصلة الممكنة بالذات في كرة مركبة على دولاب دائرة فالوقوف فيها يفضي الى المحال فان قلت يحتمل ان

يكون الحركة المذكورة مستحيلة بالغير فيلزم الاستحالة من الاستحالة دون الامكان كما في استلزام عدم العقل

الاول لعدم الواجب تعالى عن ذلك كما ذكرنا قلت لا يستلزم ما ذكرت فان كلامنا بالنظر الى نفس ذات
الجسم البسيط وكونه كريا بالنظر الى ذاته ومركبا على دولاب دستى كالحركة متصلة فانها امر ممكن بلا شبهة ولا يلزم
بالنظر الى ذاته كون الحركة المتصلة ذات سكون الا ان يقال ان اجتماع الامور الممكنة قد يكون مستحيلا كما في
في اجتماع اجزاء الزمان والنقطتين اللتين كل واحد منهما ممكن للوجود لهما على سبيل البدلية كوجود زيد مع
عدمه فيجوز ان يكون هذا العمل مع الحركة المتصلة المخصوصة المذكورة ممتنعا فتامل [illegible] وح لم [illegible] البته الا ان يثبت
بتعليم ان بعد فرض العمل المذكور وحركة الكرة على الدولاب يلزم مماسة بين الكرة والصفحة وبنقطة من [illegible] البسيط ويلزم
الوقفة بالبيان الذي ذكر في الحجة ولا يخفى ... فيه ما ذكره في بيان عدم الملاقاة كما لا يخفى [illegible] فليس يلزم
منه المراد الجزء قد عرفت بما ذكرنا سابقا ولاحقا ان المراد لا يلزم [illegible] وشهادة الارصاد الخ والحق انه لا شهادة
للارصاد على وجود النقطة الا وجبه او الحسية حيث يكون شيء لرقة المتمم الحاوي في الاول والمحوي في
الثاني بل المعلوم بالاعمال الرصدية في زحل مثلا سرعة في حركته وبطوء ولو سلم بوجود الحس وهو
نقص فلا خارج المركز وخروج المركز يقتضي متماسا حاويا ومحويا واما انتهاؤهما الى النقطة فلا بل يجوز ان
يكون كل واحد منهما منتهيا الى سطحين متماسين او خطين لكن الحس لما لا دخل له في تعيين النقطة بل
قد يدرك الجسم الصغير في غاية الصغر نقطة لا سيما في الاجسام التي لا تدخل تحته كالقطعة الحادثة الا
بالبرهن بواسطة الاجسام النيرة المركوزة فيها اللهم الا ان يدل الدليل على ذلك لم يدل بعد قوله
وزاوية اختلاف المنظر الخ وفيه ان زاوية اختلاف المنظر عندهم عبارة عن الزاوية الحاصلة عند مركز
الشمس والتدوير من خطين خارجين احدهما من مركز العالم والاخر من منظر الابصار متقاطعين عند
مركزهما وهي لا يدرك فيما فوق فلك الشمس لان الارض ليست لها شبهة محسوسة بالنظر الى ما فوقها
فالخطان الخارجان احدهما من مركز العالم والاخر من منظر الابصار كانهما خارجان من نقطة واحدة
لا من نقطتين لكن لا يوجب هذا الا ان لا يكون لمثل الاعمال دخل في تعيين النقطة ودفعه انه ليس
مقصود المصنف منها اثبات القياس بل مقصوده الاشارة الى ما قلنا ان الاعمال الرصدية

الرصدية متعلقة بالحس وهو لا يدرك الاشياء كما هي في حق المقدار والرقة والغلظ وتعين النقطة
الا ترى ان المقدار الواحد يتفاوت مقداريته عند الحس بسبب القرب والبعد ولذا انعدم زاوية اختلاف
المنظر فيما فوق فلك الشمس ولو وجد فيه وفيما تحته وكذا لا قدرة للحس على تعيين النقطة الاوجية والحضيضية
ولا للعقل باستعمال الاعمال الرصدية فان غاية ادراكهما باستعمال تلك الاعمال ادراك كون الكواكب
سريعة او بطيئة او واقفة او راجعة ثم باستعمال البرهان اخر يعلم العقل ان هذه الاحوال لا يمكن الا
بالخارج المركز مثلا ولا بد للخارج من متممين متفاوتي الرقة والغلظ واما انتهائهما الى النقطة المعينة
فلا يدركه الحس لعدم القدرة عليه لبعده عنه وعدم كونها من جنس المحسوسات لما لا قدرة له على تعيين
زاوية اختلاف المنظر فيما فوق فلك الشمس وكذا لا قدرة للعقل اذ لا برهان له على تعيين النقطة بل الاعمال
الرصدية بمعونة الحس ترشده الى ان لا بد له من خارج المركز والمحيطين سواء كانا منتهيين الى السطحين
او محيطين منطبقين احدهما على الاخر كما ذكرنا وبهذا البيان تم مقصود المص بلا كلفة كما لا يخرج على
النقطتين [illegible] وقد يورد والنقض اه والنقض السابق كان بالحدود والموجودة وان لم يكن متمايزة وهذا
النقض بالحدود المفروضة وهو تام فان الحدود المفروضة وان لم يوجد بالفعل لكن لها وجودا واقعا
بحسب الخارج يتصف المتحرك بوصوله الى تلك الحدود بحسبه فلو لم يتصف المتحرك تلك الحدود وفرض
قطع المسافة التي فرضت تلك الحدود يلزم الطفرة الا ترى انا لو فرضنا قطع الجسم لمسافة ذراع مثلا
يلزم قطع منصفه ايضا وكذا الحال في الثلث والربع وغير ذلك والا يلزم الطفرة المستحيلة بلا شبهة
فلا نقل من قال ان المقطوع هو المسافة والحدود ليست موجودة فيها فلا يتصف المتحرك
بقطعها واذا اتصف المتحرك بقطع الحدود المفروضة يلزم النقض بها فان المتحرك يتصف
بالوصول الى واحد منها في آن ويتصف بالا وصول في آن آخر بينهما زمان السكون ولا يكون بينهما
التئام الوصفات والا بطل اتصال الحركة بخلاف الحدود المتمايزة فانها مع التزام السكون فيها
لا يبطل اتصال الحركة مطلقا فيلزم الاجزاء التي لا تتجزى بل يجوز ان يكون متصلة فيما بين الحدين المتمايزين

والسر فيه ان جهوده المتصل لا يكون كلها ممتازة بالفعل والا يلزم الجزء الذي لا يتجزى كما لا يخفى على
الماهر في الفن فاذا كانت متمايزة لعروض الاوصاف لها فانما يكون الامتياز في بعض منها دون البعض فلا يلزم
فيها بطلان الاتصال مطلقا قوله وان يكون هذه العلية عطف على قوله ان يكون الوصول اه
فيحصل النفي انه محال ان يكون علة الوصول هي العلة التي ازالت عن المستقر الاول بل العلة في ذلك هيهنا نظر
وتحقيق هو ان الميل الذي ازال عن المستقر الاول يجوز ان يكون علة معدة للوصول والعلة به انما يكون
بعد منه الطاري في ان الوصول شريكا للعلة الفاعلية له ثم يحدث في ذلك الآن ميل آخر مقتض الحركة
في الزمان الذي بعده وح يكون حدوث حركتين مستقلتين غير مجتمعتين في آن او زمان ولا يلزم السكون
بينهما وهو الآن منقطع وليس طرف السكون كما تقرر سابقا بل يجوز ان يكون حالها كحال الجزئين
الموهومين المتصلين من الحركة المتصلة لا يكون الفاصل بينهما الا الآن فان قلت انا نعلم قطعا ان
الميل المزيل عن المستقر الاول الدافع لما في امام المتحرك الذي اوصله الى حد السطح فلا بد من بقائه
حينئذ قلت كلا بل يجوز ان يكون ايصاله اليه كايصال بلوغ حركة الاستحالة الى الغاية بالمتحرك الذي
بها الى منتهاه وصورته ويكون بصورة اخرى وبهذا الاشكال نحو من الخلاص ذكرناه في غاية العلوم قوله
ويكون لحدوثه اول آن اه اقول يجوز ان يكون حدوث الكيفيات التي من جملتها الميول بل
حدوث الصور النوعية على النحو الثالث المذكور سابقا في كلام المص بان يكون في زمان لا على
سبيل الانطباق والتدريج كحدوث الحركة التوسطية ليس له اول الحدوث وقد ذكرت سابقا
في رد قولهم ان حدوث الكيفيات انما يكون دفعة والآن نذكر ان الميل الثاني المقتضي للحركة
الثانية يجوز ان يكون حدوثه كحدوث الحركة التوسطية فان قلت ان الميل ح كيف يقتضي الامر
الغير القار اعني الحركة القطعية لكونه في الآن الاخير والمقتضي لا يتخلف المقتضى قلت ليس المراد
بالاقتضاء هيهنا العلة التامة بل المراد به اقتضاء الفاعل الناقص للمعلول والميل انما يقتضي الحركة
بسبب تجدد الحالات المتواردة عليه كما بين في موضعه قوله اوليس وجوده متعلقا الخ اقول

قوله فيه سفسطة ظاهرة اذ لا يفهم معناه ان اريد انه لا يتصور وجوده في زمان فذلك باطل قطعا
فان الميل يتحقق في زمان الحركة بالاتفاق وان اريد انه لا يلزم الانطباق على الزمان والتدريج بل
قد يوجد في الآن فهو لا يفيد المط وهو ان يكون لحدوثه اول آن فان الحركة التوسطية لا ينطبق على
الزمان ولا يكون وجوده تدريجيا وليس لها اول آن الحدوث وان اريد بالوجود الحدوث فيكون معناه
ان حدوث الميل ليس متعلقا بالزمان فهو اول الكلام فانا قد ذكرنا انه يجوز ان يكون حدوث الميل
الثاني لحدوث الحركة التوسطية فلا يلزم المط ثم قوله بل يجوز ان يكون حدوث الميل الثاني
لحدوث القطعية فان الكيفيات يتدرج وتكون بالعرض كالكميات والكلام في الثاني مقصور بالذات
ايضا فذلك الميل موجب للحركة الثانية ومنطبق عليها فلا يلزم المط من تخلل السكون بين الحركتين
ايضا قوله لكن الآن الذي هو اول اه هذا ادعاء بلا برهان وضرورة صاحبه من الاوهام بل يجوز ان
يكون الامر كما ذكرنا من ان حدوث الميل الثاني لحدوث التوسطية او القطعية او يكون لزوال
الميل الاول اول آن هو آن الوصول وهو باعتبار عدمه الطارئ في ذلك الآن علة معدة للوصول
وشبهه بعدم وجود الميل الطبيعي للحركة الطبيعية عند وصول الجسم الى حيزه الطبيعي ولم يثبت كونه فاعلا
حقيقيا مجامعا لمعلوله قوله غير ان الوصول الذي هو الحد ان قصد به الموجبة المعدولة فهو مفيد
للمط ولكن يمنع صدقها بمنع وجود الموضوع وان اريد به السالبة البسيطة نسلم صدقها بعدم الموضوع
والمحمول في الواقع ويمنع استلزامها للمط بل ينافيه قوله ولا يضع الى اه حاصله ان الميل وان
لم يكن عبارة عن نفس المدافعة لكنها من لوازم وجودها الخارجي لا ينفك عنه ذاته وان كانت قد
تنفك عن مبدء ذاته كالطبايع ونحوها فلو اجتمع الميلان في آن او زمان يستلزم اجتماع المتنافيين
بل يرجع الى اجتماع النقيضين في الواقع فتامل قوله ولا يبعد اه قد بطل في الفضاء المرفوع
بادي شعلتين بجره احدهما الى السفل والآخر الى العلو يتحقق ميلين متنافيين وذلك باطل قطعا فانه
ليس فيها ميل اصلا بل اعداد ميل اذا فرض رفع مانعه قوله ثم انه اشارة الى امكان الحركة الى ذلك

بان يراد من الوصول وصول الله وصول مباد لها على سبيل التحور من المسبب الى السبب واذ قد عرفت
ما عدم اتمام الدليل المحقق بثلثة اوجه مذكورة فنعرف عدم اتمام الحجة المشهورة على طريق الارجاع ايضا هذا
صيانة للمسترشدين عن الغواية ومن لم يحصل البدله لوكان سبب غطاء التقليد فما له من نور ونسى كل
كلام من اين سينا شفاء للناس واشارات الى الحق ونجاته عن الظلمات فليرحمه الحق والقطع
حبل التقليد عن عنقك قوله والاصوب عندي ان يجاب بهذا الجواب قد نفع به قبل زمان
المص بعض من الكملة وحاصله ان المدعى وجوب تخلل السكون بين الحركتين بالذات على النحو
الذي دون الذاتي والعرضي او العرضيين والدليل المص يقتضي التخصيص بذلك فان المسلين
على سبيل التعاقب انما يوجد فيها وبه يلزم السكون بينهما ولا شك ان حركة الحجة المرمية الى
فوق والكائن فواتيا مستندة تبعا للميل القائم بها ولكن الحركة بعد الثاني لا يكون فواتيا مستندا عنها
لحدوث الميل بل يكون عرضيا لا يستدعي حصول الميل فيها كما في جالس السفينة فلا ينتقض
المدعى ولا الدليل بهذه الحركة اصلا نعم لو اريد بالنقض على الحجة المشهورة ينتقض بها كما لا يخفى علا
اللبيب ومقول تسهيلا على الناظر ان الحجة المرمية الى فوق يكون مماسا للحبل في موضع معين
من الجو سواء كان في ذلك الموضع هواء او جسم آخر فلما يكون مماسا للحبل يكون مماسا لذلك
الجسم ايضا ثم يكون لا مماسا له وان كان مماسا للحبل مطلقا ولا شبهة في ان آن المماسة غير
مقتضى الحجة المشهورة فيجب ان يكون بينهما زمان السكون فلا بد من ايقاف الحجة للحبل وهو
مستحيل فانتقض الحجة به ولا يدفعه بهذا الجواب الذي ذكره المص ههنا ومن ههنا يظهر ان النقض
بالكرة المركبة على دولاب كما ذكره المص لو ارد على هذا التقرير الذي ذكره الشيخ ينفع لدفعه الجواب
المذكور ههنا ولو اورد على الحجة المشهورة لا ينفعه اصلا ولذا ذكر المص النقض الاول في الثاني ودفعه
بالجواب المذكور والثاني في الاول ولم يدفعه بهذا الجواب فعليك بتلطيف القريحة والتامل فيما ذكرنا
قوله يبطل بابطال العرض اه لا بد ههنا من التفصيل ليظهر لك ما هو الحق في المقام فاعلم ان الزمان عندهم

عندهم متصل واحد شخصي لا مفصل فيه سواء كان الفصل بالآنيات او بتلاقي حدين بالفعل فلا يكون
مبنية من الآنيات كما برهن عليه المص كما في اتصال الارض بالماء وبالجملة انه لا يتصور لاجزائه فعلية
الاجزاء في الشي مع حصول الاتصال الاضافي بينهما وبرهانه قد مر سابقا فلا بأس بان نعيده
ايقاظا للطالبين فنقول لو كان له اجزاء بالفعل فلا يكون منه من الآن كما برهن عليه المص فيما
سيأتي في مبحث الزمان وذلك لجريان الدليل المورد على وجوده فيه بل يكون متصلا باتصال
اضافي فيكون للجزء السابق من الجزئين المتصلين بالاتصال الاضافي حد وهو الآن وللجزء الآخر
حد آخر ملتصق به ولا يجوز الاجتماع بين الآنين والا لم يبق عدم قرار الزمان بل يكون في تتالي
والتتالي في الآنات يستلزم الجزء الذي لا يتجزى ثم الزمان عندهم غير متناه في جانب الماضي و المستقبل
فيكون ازليا وابديا وقد ذكر البرهان عليه في مقامه فهو من الازل الى الابد شخص واحد لا بد له من محل
واحد شخصي متصل غير قار لا اجزاء فيه بالفعل وهو الحركة عندهم كما تقرر في موضعه ثم لا يكون تلك الحركة
اينية مستقيمة ذاهبة لا الى التناهي الابعاد ولا راجعة لامتناعه سواء كانت صاعدة او هابطة او قاطعة
لاضلاع المربع او المثلث ممتدة الى غير النهاية للزوم السكون فيما بينها والحركة التي يقع السكون
بينها لا يكون واحدة شخصية متصلة باتصال حقيقي ولذا احتاجوا في بيان المط من ان الحركة الحافظة للزمان
لا يكون الا مستديرة الى اثبات تخلل السكون بين الحركتين اللتين انعطفت احديهما عن الاخرى
والا فيمكن الاتصال بين الحركة الواقعة على احد ضلع المثلث او المربع والواقعة على الضلع الاخرى
فيها كما يمكن الاتصال الحقيقي بين الخطين المحيطين بزاوية المثلث او المربع او لا يثبت التضاد
الا بين الصاعدة والهابطة في الاينية دون الواقعة على احد اضلاع المثلث والاخرى منه كما بينا
سابقا فلا يندرج في الاستلزام المط من اثبات تخلل السكون بين المتحركة المكانية سواء كانت
صاعدة او هابطة او كانت على احد ضلع المثلث او المربع او ضلع آخر منها ودون هذا لا يثبت المط
فاثبات تخلل السكون بين الحركتين المذكورتين لا بد له وما يظن في بادي الراي ان الحركات الواقعة

على اضلاع المثلث والمربع مطلقا والكانت تلك الاضلاع متصلة باشخاص كثيرة خارجية للتضاد

فهو دعوى بلا دليل ولا يتم الدليل عليها الا بالتزام تخلل السكون بينهما فهذه المسئلة مما لا بد منها في

بيان المطلب المذكور من قيام البرهان بان الحركة المستديرة السرمدية اذا تقرر هذا فنقول في تحرير كلام المص

انه يرد ههنا اشكال وهو ان الحركة الاينية يجوز ان تكون الى غاية معينة بالذات ثم ينحرف الى غاية

اخرى بالعرض ثم ينحرف الى غاية اولى بالذات ثم ينحرف منها الى اخرى بالعرض وهكذا الا الى نهاية

ولو ليس في هذه الحركة سكون لتخلل بالاتصال لعدم جريان الدليل فيصلح محلا للزمان فيحل ما بطل

فدفعه المص بان الحركة الوضعية ليست بحركة بالحقيقة لما نسب اليه بالعرض بل بجسم اخر مجاور له

فلا يتصل بالحركة الذاتية لو اذا لم يثبت الاتصال لم يكن واحدة بالشخص فلا يصلح محلا للزمان

فافهم فافهم وتارة اخرى انه حاصله ان السكون لو وجب وجب معه لازمه وهو عدم الحركة ضرورة انه

لا يتصور وجود الملزوم ووجوبه بدون وجوب اللازم ووجوده وعدم الحركة بل عدم سائر الاشياء

انما يتصور لعدم علة الوجود وصريحا او لوجود المانع ولا يتصور الاول في صورة الحجر المرمي الى فوق

مثلا بالقسر فانه بعد وصوله الى حد انعدمت فيه الحركة القسرية يكون الميل الفاعل للحركة الطبيعية موجودة

بالضرورة وهو سبب لها فكيف يتصور علة الحركة مطلقا ولا يتصور الثاني لان المانع اما طبيعة المتحرك

او ارادته او قاسر اخر طبيعة او ارادة اخرى او غيرهما لا يتصور الاول والا يلزم التدافع في الطباع

وهو باطل كما ذكر ومذكور مفصلا في مقامه ولا يتصور الثاني لان الحجر خارج من جنس الارادة وكذا

لا يتصور الثالث فانا نعلم بالضرورة امكان عدمه فلا يجب السكون به قوله والجواب انه يمكن اه اقول

ويمكن الجواب عنه بوجهين اخرين الاول باختيار الشق الثالث من الثاني اعني اعتراف كون المانع

قاسرا لا يكون طبيعة المتحرك ولا ارادته وما قال في دفعه انا نعلم بالضرورة امكان عدمه مدفوع بان

هذه الضرورة امكان خروج الماء من الاناء المعكوس المملوء به الواقع على راس المنارة مع امكان

عدم دخول الجسم الرطب فيه او كضرورة خروج الماء من الاناء المستوي المملوء به الواقع في قعر البير

قعر البير مع عدمه وحصول جسم غريب فيه فعلمنا ان المانع من هذا الامكان ضرورة بطلان الخلاء لكنه
المانع عن الحركتين الصاعدة والهابطة ضرورة وجوب السكون بين الحركتين المذكور ثم والثاني بيان
اخر وان ارجع الى الاول وهو ان الحركة الثالثة للوصول يجوز ان يكون مستحيلة فكم من شيء يكون ممكنا
في الجملة ويمكن ان يستحيل في وقت كامكان الحركة الخاصة بالوقت المخصوص فانه لا يمكن في الاوقات الاخر
ما دام لم يمكن الحركة الثالثة للوصول الا الطلب لما بسبب طبيعة او ارادة او قسري فان الاستحالة مطلقا
او في وقت لا الطلب لما علمه مطلقا او في وقت الاستحالة فافهم الفصل حركة الشيء ذاتية كونه
مبدأها في المتحرك اه المراد من المبدأ المبدأ القريب اعني الميل وكذا المراد من استفادته من خارج
استفادته بالذات والا فقد يدفع الطبيعة جسما غريبا في حركتها ثم هذا الجسم يحرك ذلك الجسم بالحركة
الذاتية الى خلاف جهتها كالحجر الساقط من الفوق يدفع جسما متصلا اصلا وسبب الدافعة من الطرفين
منفصل من جهته الطبيعي الى جهة اخرى فهذه الحركة قسرية مع ان مبدأها البعيد ليس مستفادا من خارج ومع
ان المراد من الخارج الخارج عن ذات المتحرك بالذات حتى يكون الحكمة في الحرارة العارضة
للجسم بسبب حركته في الاين سواء كانت ارادية او طبيعية شاملا قسرية يكون قوله القسر يتعلق بالمتحرك فاسدا
واجب الحذف بين تعريف الحركة القسرية وان كان المراد من الخارج المنفصل يكون الحركة المذكورة
خارجة عن القسرية داخلة في الطبيعية وهو باطل فان الحركة المذكورة ليست طبيعية لخروجها عن احكامها اللازمة
لها من سكون المتحرك بالطبع عند وصول غايتها وحركتها اليها بالطبع عند الخروج وغير ذلك ثم قوله
المذكور في التعريف يخرج منه الحركة الارادية للنفس في المكان على ان المتحرك بالذات هو البدن والنفس
محركة له منفصلة عنه لكن لما كان متعلقا به خرج عن التعريف ولا يخلو الكلام ههنا عن الحرارة كما عرفت
وغاية ما يمكن ان يقال في دفعها ان الحركة المذكورة طبيعية والاحكام المذكورة لنوع منها وهي الحركة التي
بالنظر الى النفس صور الاجسام الطبيعية فالحركة الطبيعية لفظ مشترك عندهم بالاشتراك الصناعي بين
المعنى الاعم المقسم للحركة القسرية وبين نوع منه كاشتراك لفظ التصور بين المعنى الاعم والتصور الساذج

والاولى حذف قوله غير متعلق بالتحرك واو حال الحركة المذكورة في القسرية والجواب عن حركة النفس
للبيدق ظ فان مبنى التعريفات على الظاهر والحال في الظاهر ان المتحرك هو الانسان المركب لكن النفس
والبدن ولذا اشتهر في العرف ان زيدا قد تحرك من المشرق الى المغرب مثلا ولذا قيل ان المتحرك
في الحركة في النمو النفس وقيل زيد اصول انامى في هذه عمره وان نما برتبة وذبل اخرى قوله على نهايات
مختلفة اه فان قلت ان الطبيعة امر واحد بسيط كيف يقتضي الآثار المختلفة وهو التوجه الى هذه الجهات
والجانب المخالف له ولذا قال بعضهم ان الطبيعة انما تكون متحركة على طريق واحد قلت فلك قول
ان اريد بالطبيعة العامة للبسائط والمركبات كما يشاهد في الاشجار والحيوان فلا بأس في اقتضاء الطبيعة
البسيطة للآثار المختلفة بانضمام الجهات وان اريد به الطبيعة الخاصة بالبسائط فهو حق بالحدس والتجربة
الصادقة ولا يضر لكون الطبيعة بالاعم المعنى منقسمة الى قسمين قوله بشعور اه اللبا للنسبة دون الاقتضا
فلا يسمى حركة الانسان بالسقوط من الجبل الى السطح بدون سبق الارادة مع الشعور بها وقت الحركة
ارادية لعدم مداخلتها فيها قوله كمرور اى الفلك اه قد قيل ان حركة الافلاك طبيعية وذلك لان مع
وجود الطبايع فيها وقد نفاه بعض المحققين بالبرهان ثم على تقدير وجود الطبايع فيها لا يكون حركتها طبيعية
فانها وضعية مستديرة كل جزء منها مطلوبا ومهروبا فلو كان حركتها طبيعية يكون المطلوب للطبايع مهروبا بها
واذا انتفى الوسط فيها ثبت كونها ارادية نعم قد يقال لها الحركة الطبيعية على سبيل المجاز للاشتراك في الوصف
وهو صدورها عن ميل غير ذي شعور كما وقع في كلام الشيخ او يشترك هذه الحركة الارادية لمحرك الطبيعة البسائط
العنصرية في كونها متشابهة غير مختلف الطرائق كما مال اليه بعض آخر من الحكماء ثم قد زعم في بادي الرأي
ثبوت الرجوع والاستقامة وكونها مختلفة الطرائق وهو الضابط كما يتبين في الطبع والهيئة قوله الخاصة
الحقيقية اه انما سمي هذا القسم بهذا الاسم لخصوص مبدئها من المبادي العامة للجسم وكونها خالصة عن
المنازعات والمعاوقات كما ذكره فان الحركات التي تقع معها كانها خارجة عن معناه الوضعي للحركة
الطبيعية وليس في هذا القسم اشتباه المجاز لوجود النسبة الخاصة الى الطبيعة على سبيل الحقيقة قوله فمنها كلها

قوله وانما المذكور الحكم ... متعلق ... بالتحرك لانه

قوله بينها وبين ... مثل البيان ان ذلك النفس ... الطبيعة ... الى التفصيل ... بعض ...

كلها عنده بالتسمية والاطلاق ايضا على سبيل الحقيقة لكن في هذه الاقسام باستثناء المجاز لما اختلط
غير الطبيعة في الحركات وما ازعجتها فلم يبق منسوبة الى الطبيعة الصرفة وهو الغلط في الاطلاق قوله
وقد يكون الحركة في الحركة طبيعية اه وهذا القسم معنى مجازي للحركة الطبيعية لكن لشدة الارتباط كانه معلوم
الحقيقة فلا يرد ان المعنى المجازي لو عد في الحركة الطبيعية فكثر الاقسام الى ما لا نهاية وحصر ولذا لا يرد ان
حركة الغذاء او بعد جذب الطبيعة والمضافة بالجوهر المعتدى لا يتصور كونها طبيعية بالنظر اليها فانها حقيقة
بالحركة الاينية والكيفية للغذاء ولا بالنظر اليه فانها بالنظر الى مبدء خارج عنه والكان طبيعية فان الحركات
القسرية قد يستند الى طبائع امور خارجة عن المتحرك اما وجه عدم وروده والاول فهو ان المقسم للحركات
المذكورة اعم من ان يكون طبيعية او في حكمها من شدة الارتباط من الطبيعة والمتحرك وحصره فيها استقرائي
او نقول ليس الحصر مقصودا ههنا بل المقصود توضيح حال تحقق المقسم فيها ليقاس عليه غيره ايضا واما وجه
عدم وروده والثاني فهو ان اطلاق الحركة الطبيعية ههنا على سبيل المجاز لشدة الارتباط بينها وبين المتحرك
قوله يكون طبيعية بالقياس اه ان كان اطلاق الطبيعة على طبعه الكل على سبيل الحقيقة الاصطلاحية فالاطلاق
الحركة الطبيعية على الحركات كلها ايضا على سبيل الحقيقة وان كان على سبيل المجاز فالاطلاق الثاني ايضا
مجازي بل لا يلزم من التجوز في الطرف التجوز في النسبة الاسنادية كانت او اضافية وتحقيق المقام ان الشائع
عندهم اطلاق الطبيعة على الصور النوعية من حيث كونها مبدء للاثار ثم انهم لما راوا ان النظام الاكمل
للممكنات كان مرجحا لصدوره من الواجب تعالى موجبا له فكان باعثا لصدوره عنه تعالى ومبدء الفيضه
سموه بالطبيعة من جهة المشاركة في المبدئية على طريق الحقيقة الاصطلاحية او المجاز وتفصيله ان الواجب
جلت قدرته لما اراد ايجاد الاشياء وجدها في علمه على خمسة اوجه الاول ما لا خير فيه ولا فيض فيه اصلا
والثاني في مقابله غاية المقابلة وهو ما كان فيه خير محض والثالث ما كان الخير فيه غالبا والرابع ما كان
فيه الشر غالبا والخامس ما يساوي فيه الخير والشر فهذه خمسة وجوه لا سادس لها والقدرة اقتضت
خلق جميع الانحاء المذكورة والحكمة الكاملة منعت عن ثلثة منها وهي الشر المحض والغالب والمساوي فبقي

ما كان محضا او خيرا غالبا وهو النظم الاتم الذي اقتضت الحكمة ان يصير متعلقا للقدرة الكاملة ثم الاقتضاء
الذاتي فاقتضاء الحكمة لوجود الاحتمالين الباقيين وترجيحه لهما ورجح الثلث الاخر المقتضي لوجود الترجيح
والمقتضي لذاتها وان يلزم الترجيح بلا مرجح وقد بيناه ذلك في غاية العلوم وشرح اشارات مفصلا والسبب بكنه
القدر الذي ذكرناه هنا ايضا واذا ثبت هذا القول ان عالم الحركات الواقعة في نفس الامر سواء كانت طبيعية او
ارادية او قسرية لابد ان يكون ذوات المتحركات من حيث دخولها في النظم الكلي مقتضيا لها بل النظم الكلي
بالحقيقة سبب الاقتضاء اليه وهو قد يسمى طبيعة لهذه الجهة سميت الحركات كلها طبيعيا قوله ويراد على
الاقسام انه قد تكون قسرية او قوله كونها قسرية لا يوجب الزيادة في الاقسام فان المسخر لكان
هو النفس والطبيعة خادمة لها فان كانت مع الشعور اندرجت فيها فمع كونها باطلة بالضرورة يكون محسوسة
في الارادية وان كان المسخر هي الطبيعة والنفس خادم لها وليس الشعور مدخل فيها بالضرورة او وجد فيه
فهي طبيعية والحركات الارادية والطبيعية انما يعتبر في تعريفها الانتساب الى الشعور في الاول وعدمه في الثاني
مع عدم حصول الميل من خارج وهو صادق ههنا فان قلت يجوز ان يكون الميل مستفادا من خارج
في هذه الحركة قلت مع يكون قسرية فلا يحصل الحصر ايضا قوله انها قسرية او اقول لم يدل عليه دليل برهاني
ليدل بل الظاهر ان حركة النبض طبيعية لما ذكرنا انها متصل الطرائق ولعمر الطبيعة داخلة فيها ايضا فان الحركات
الطبيعية قد يكون لغيره مدخل فيها ايضا كالحجر الهابط فان حركتها الهابط انما توجد بسبب معاونة المعاوق
والشرط وخروجها عن حيز الطبع وغير ذلك وايضا ان الحركات الطبيعية قد يكون منفية الطرائق كحركة الاشجار في النما
وان علم معاند في الظهور فالتعويل الصرف كاف لنا في منع كلام المص وهو ان الحركة قسرية بالنظر الى طبيعة
الارض لانها او لم تفرق القلب مع النبض لم يتحرك النبض بالضرورة فميل الحركة منه مستفاد من القلب
فيصدق حد القسرية لانا نقول اولا انا نعقض بان حركة الحجر الهابط ما لم يقترن بالملاء المعاوق لم يوجد فلابد ان
يكون مثله مستفادا منه فيكون قسريا وثانيا نحل بان القلب له دخل في وجود طبيعة النبض فاذا فارقه
يعرض الموت للانسان مثلا فلم يبق النبض على طبيعته فحاله كحال كامل طبيعة المتحرك في العناصر وهذا لا يوجب

لا يوجب القسر قوله بعد كلا معاوقته اه فان قلت ان لفظ الحقيقة مالى عدا اذا اعتبر فى تعريفها من عنصر
زائع وعائق فى نفس الامر كما يدل لفظ قلت ان الحقيقة اعم من ان يكون حقيقة حقيقية او اعتبارية والاول
اعتبر فى تعريفه عدم زائع وقاسر مطلقا فى نفس الامر والثانى اعتبر فى تعريفها عدمهما فى الاعتبار او لم نوجد
الاول فى عالم الوجود وبقى الاعتبار الثانى واشار المص الى ما قلنا بقوله كانها طبيعية حقيقة اه قوله عند بعد
الحجر عن الارض اه فالحجر اذا بعد عن الارض كانت حركته الطبيعية الى المركز ضعيفة لكون الملازم المعاوق غليظا
نسبته معاوقته ويضعف حركة الحجر واذا كان قرب من الارض كانت حركته قوية شديدة لضعف المعاوق معلم
وجود الهواء مثلا بينه وبين الارض قوله فلا بعد طبيعته اه وهذا بناء على المانع والعائق اذا قوى منعه وبعد
يعتبر باعتبارهما فلا بعد طبيعية حقيقة لاعتبار المانع والعائق عنه واذا ضعف ازاد الطبيعية لا بعد معاوقته
فلا يقصر للحقيقة ونظيره الماء الجارى اذا كان العائق والعاوق من جريانه قويا يحسب لا يذهب عينه فلا يعد
جاريا واذا كان ضعيفا يعد جاريا وكما ان الماء الجارى لا يخرج عن اصل الجريان فى صورة قوة المانع لا يرجع
جريانه مطلقا كذلك لا يخرج المحرك عن اصل الحركة الطبيعية بسبب قوة المعاوق قوله كانه بعيد اه فان المقصود
ههنا ضبط الحركات الحقيقية فى الثلثة فلو اعتبر تقييد وحدة المبدء فى القسم يخرج عن الاقسام حركة حقيقية صادرة
عن المبدء المركب فان الخروج عن القسم يستلزم الخروج عن الاقسام الحقيقية قوله بساطة المحرك اه
ان قرء من باب التفعيل بمعنى فاعل الحركة كما هو المشهور فى النسخ فمعناه ظاهرة وان قرء من باب
التفعل بمعنى قابل الحركة فله وجه فان المتحرك البسيط لا ابى من ان يكون محركه مركبا من طبيعة وقاسر قوله
اما ان يلزم عدم تباين اه اى بحسب الذات كما ينادى عليه لفظ المتباين واما بحسب الاعتبار فلازم
لحقيقة التقسيم فانه عبارة عن التفرق فلا بد من التغاير من الاقسام ولا اقل من ان يكون اعتباريا قوله
غير مخالف لمقتضاها الخ اى لا يخالف مقتضاها بالكلية والا فالمخالفة من بعض الوجوه ظاهرة قوله راجع
الى التسمية اه فالحركة المذكورة طبيعية لان المحرك غير خارج عن المتحرك ولا شعور له لان المركب من الشاعر
وغيره لا يكون شاعرا وح يصح التقسيم بلا ريب الفضل الحركة الطبيعية لا يصدر الخ قوله فيكون اثرها اه

[illegible]

الكلام ههنا في المؤثر التام والاثر لك اعني علة التامة ومعلولها فلو كانت العلة التامة قارة ومعلولها
غير قار يلزم تخلف المعلول التام عن علته فيلزم الترجيح بلا مرجح كما مر سابقا قوله والحركة القطعية
متجددة الخ يمكن بيان المطلب ههنا من جهتين الاول كما ذكره المص من ان الطبيعة ثابتة والقطعية متجددة فلو كانت
الطبيعة مؤثرة تامة يلزم الترجيح بلا مرجح فان المرجح ان يكون هو العلة التامة دون الناقصة او عند وجود الناقصة
مع سلب ناقصات اخرى يكون المعلول معدوما فلا يكون المرجح للوجود الا العلة التامة فلو كانت ثابتة والمعلول
غير ثابت يكون العلة المذكورة قد توجد مع وجود المعلول وقد توجد بدونه مع استواء المرجح في الوجود في الحالين
فيلزم الترجيح بلا مرجح سواء احدثت معلولها في حال دون حال او لم ترجح والثاني ان الكلام لما كان في
المؤثر التام فيلزم ان لا يتخلف عن الطبيعة قطعا اذا وصل الجسم الطبيعي في مكانه الطبيعي مثلا قوله
واما التوسطية اه يمكن بيانه ايضا من جهتين الاول ان التوسطية وان كانت ثابتة من حيث ذاتها لكنها
غير ثابتة من جهة لازمة اخرى وهو اختلاف نسبتها واوضاعها بالنظر الى اجزاء المسافة فالتجدد لازم
لذاتها وتخلف اللازم يستلزم تخلف الملزوم فيؤول الى الترجيح بلا مرجح والثانية ما ذكره المص من ان
التوسطية هرب اي يلزمها الهرب والهرب لا بد ان يكون من حالة غير طبيعية فلا يصدر عن الطبيعة من
حيث عروض حالة غير طبيعية ولا يخفى سخافته نظرا الى الظاهر فان الحالات المهروب عنها وان كانت غير طبيعية
ولكن الهرب عنها يجوز ان يكون مقتضى للطبيعة وغاية ما يقال في بيانه ان الهرب انما يكون بعد عروض الحالات
الغير الطبيعية المتأخرة عن وجود الطبائع والهرب المذكور عدم طار على تلك الحالات فيكون متأخرا عنها ويكون
ايضا متأخرا عنها ويكون ايضا متأخرا عن المتأخر عن الطبائع بالزمان والمتأخر كذلك لا يكون مقتضى الطبائع ح
يكون قريبا الى ما قررنا في الجهة الاولى قوله فيتجدد الحالات الغير الطبيعية اه وذلك لما ذكرنا مرارا سابقا
من وجوب محاذية المعلول للعلة التامة التي كلامنا ههنا فيها والا يلزم الترجيح بلا مرجح ثم اعلم ان هذه المسئلة
اعني انتساب الحركة القطعية والتوسطية من حيث التجدد في الذات او الحالات الى العلة الثابتة [illegible]
وانتساب كل حادث زماني الى علة التامة المتجددة او الثابتة من اعظم مسائل فن الحكمة واعضلها ولم

ولهذا مات احد من الحكماء في مباينها ما يشفي العليل ويروي الغليل بل كلما ذكروا في اثباتها لا يخلو عن

جرح او ما ولا بد علينا من بيانها ثم ذكر ما هو الحق فيها تنبيها للاذهان الغافلين ودفعا لاقدام العاقلين من

المذكورات عند ... ما ذكره المص هيهنا في ربط الحركات و اثباتها البيهان من عروض الحالات المتجددة المتعينة الطبيعة

عليها وهذا اشد فسادا فان تلك الحالات بحكم الانطباق لا بد ان يكون متصلا غير قار ولا يكون علتها

امرا ثابتا لما ذكر بل غير قار متسلا حيكة اقا ما ان يدور او يتسلسل وكلا هما باطلان وقال بعض المحققين في

تصحيحه بان التسلسلتين بعدم القار يكفي لدفع المحذور بانا نفرض جزءا متصلا واقعا في المتاخرة المرتبة كالذراع

الاخير من الحركة القطعية اخرا وانتقالا كما في الحركة المحددة او بحسب الفرض كما في الحركة المستديرة يكون علتها

امرا اخر كك من السلسلة الاخرى وعلة هذه القطعة من الاخرى قطعة سابقة على الاخيرة من الاولى وعلة

هذه القطعة قطعة سابقة على الاخيرة من الاخرى وهكذا فلا يلزم الدور والتسلسل المستحيل اعني التسلسل من

المجتمعات وانت تعلم سخافته فان القطعات المذكورة التي فرضت بينها العلية والمعلولية التامين او في

حكمها يكون مجتمعات ضرورة اجتماع المعلول مع علته التامة فيلزم المحذور المذكور فيلزم المحذور المذكور ويلزم خلف

اخر وهو اجتماع اجزاء الحركة على ان الكلام في نفس وجودها الخارجي فانه محتاج في وجوده الخارجي الى علة موجودة

لوجود خارجي او ما في حكمه وعلة تلك العلة لا بد ان يكون موجودا خارجيا ايضا فيلزم الدور او التسلسل في الموجودات

الخارجية المجتمعة ايضا وما الجملة ان التسلسل في عدم الفوارد المجتمعة في الخارج لا مخلص عنه وقد قال بعضهم

في التفصي عنه ان علة الحركة القطعية او التوسطية من حيث التجدد والسيلان حالات عرضية متعاقبة

على الطبيعة لكن لا من حيث ذاتها فقط بل من حيث اعدامها الطارئة المجتمعة في وجودات المعلولات

فلا يلزم التسلسل المستحيل او الدور فان الاعدام انتزاعيات لا وجود لها في الخارج بل بحسب الاعتبار فينقطع

التسلسل بانقطاع الاعتبار وهذا الكلام الضعيف السخيف غاية السخافة فان الاعدام الطارية للحالات العرضية

المتجددة ... فيلزم التخلف منها ومن معلولاتها الحادثة في الآن او الزمان المتتابعين وقد كان

مبنى الاشكال على عدم جواز التخلف بين العلل والمعلولات التامتين ... غاية ما يقال في دفع هذه

ذو العلل ... او التسلسل ... الى الدور ...

المفضلة ان الاعدام الطارئة المتجددة بتجدد الزمان وجود معلولها علة لتلك المعلولات فلا يلزم التخلف
واصلا وفيه ما فيه فانا ننقل الكلام في الزمان فان علته ان لم يكن غير قارة فيلزم المحذور في علته وان كان
واعتبار تجدده وعدمها الطارئ بالزمان لتصح الى الدور فان تجدده والعدم يحتاج الى الزمان والزمان محتاج اليه
فيلزم التخلف ولزوم المحال في اول الوهلة وثانيها الكلام في استحالة اللزوم فيستحيل وجود الحركة الطبيعية
بل الحركات كلها فان البيان عام شامل لجميع اقسام الحركة وقد يقال في دفع اصل الاشكال على مذهب
الحكماء بان المعلول يجب ان لا يتخلف عن علة التامة في الدهر المعبر عنه بالواقع فلا يلزم استحالة الدور والتسلسل
عنه قدم ودفعه سابقا وان اراد ابطال المعية الدهرية المزعومة لهم وهذا القدر الذي ذكرنا كاف للبيب لرفع
اقوال الحكماء في الحركات الطبيعية من جهة استنادها الى الطبيعة وكذا في الحركات الارادية من جهة استنادها
الى الارادة والحق عندي انه لا مخلص عن الاشكالات الا بالقول بعدم لزوم مجامعة العلل مع المعلولات
ولكن هذا يهدم اساس الحكمة فلا مخلص على طور الحكماء نعم عن الاشكالات مخلص على طور اهل الحق وهو
قول المتكلم على تجويز استحالة المعلول في وقت دون وقت او متعلقه بالارادة فيجوز ان يكون العلة التامة
موجودة والمعلول مستحيلا ولا يلزم الترجيح بلا مرجح فان الامكان هو المرجح لوجود المعلول في وقته لا يقال يلزم على
هذا ان يكون الامكان من الدواخل في العلل فيلزم خلاف الفرض من تحقق العلة التامة وعدم تحقق المعلول
لانا نقول الامكان امر اعتباري انتزاعي لا يصلح للعلية بالنظر الى نفس مفهومه ولا بالنظر الى منشاه هو
الماهية ولا بالنظر الى منشاه هو الماهية من حيث هي هي وهي من تلك الجهة لا يصلح للعلية لوجود ذاتها ولا
وما ذكر من مرجحية الامكان للمعلول فالمراد به هو تصور الفاعل الموجب له فالمرجح بالحقيقة هو تصور المعلول من حيث
الامكان فانه المرجح لوجود المعلول في وقت دون وقت ولذا في استنادها الى الارادة لا يلزم الترجيح
بلا مرجح فان المرجح هو الارادة وهذا البيان مفصلا مذكور في موضعه قوله فيكون مطلوبة ما لم يصل اليها
اقول سلمنا كون الحالة الغير الطبيعية مطلوبة يمنع ان للطبيعة وخلا ما فيها للوصول الى الحالة الطبيعية ولكن
اصل الاشكال في هذا المقام ان الموجب لها ما دامت هي الطبيعة من حيث هي فيلزم اما عدم

اما عدم ثباتها كو ثبات تلك الحالة مع انه يستلزم الدور او التسلسل كما لو حصلت الحالات عنده بحرى
الكلام فيه بان الحالات الغير الطبيعية الحادثة لحصول مطلوب الطبيعة متجددة بلا شبهة فعلتها اما المتجددة
او الثابتة وكلاهما باطلان بما قررنا قوله فيقف الحركة عنده اه وفيه بحث لان مطلوب الطبيعة من
حيث هي يجوز ان يكون امرا كليا متجددا في الافراد او الاجزاء ويكون كل فرد سابق او جزء كلك
علة معدة للاحق فلا تقف الحركة عنده فان قلت هذا سبيل بطلان العلة التامة للمتجدد اما ثابتة
ثابت او غير ثابت على التقدير من يلزم المحذورات قلت هذا محذور مشترك بيننا وبينكم فانه على تقدير
وقوف الحركة عند نيل المطلوب يلزم المحذور في اصل الحركة وبالجملة لزوم المحذورات لازم على كل تقدير
ثم انه على هذا الاحتمال يجوز ان يكون ان الحركة الوضعية او الابنية المستديرة سرمدية كانت اولا يصلح ان
يكون طبيعية الا ان يحال الى الحدس الصائب بانه لا يمكن ذلك الا منها له شوق وارادة فانه يسح له
حالة بعد حالة واحدى تلك الحالات مطلوبة للنفس فان تم تم والا فلا قوله فلا يعبا به اي بهذا الحكم
على سبيل الاشتباه والا فلا يخفى ما فيه فان الاعتباري ههنا ليس ما كان تابعا للاعتبار
فقط ولا يحصل حقيقة الا به بل كما يقوا ان الاشخاص للطبيعة الانسانية مثلا يكون التغاير بينها بحسب
الاعتبار دون الذات عند من لم يجعل التشخص داخلا في الشخص بل خارجا عارضا لها فيكون
مجامعا للتغاير الوجودات حقيقة والحالة في الحركة الوضعية كذلك فان الفرد المعاد لا يكون عين الزايل
بحسب الحقيقة فيجوز ان يكون الاول مطلوبا والثاني مهروبا انهم مقتضى الطبايع في الاستقراء
يكون كليا كالشكل والحيز فالاشبه ان يكون ههنا الامر كذلك يستلزم كون المطلوب عين المهروب بالنظر الى
نفس الطبيعة قوله قلت كل هذا اه وحاصله ان الكلام كان في المطلوب بالذات للطبايع والمختلف
الحال بالنظر اليه واليها بالهرب والطلب وما ذكرتم في النقض بحدود المسافة في الحركة الاينية
الطبيعية فهناك الطلب والهرب بالنظر الى العارض فيختلف بالنظر اليه لوجوده وزواله حتى اذا
انتهت الحركة الى المطلوب بالذات لم يختلف الحال بالنسبة اليه وللمجادل كلام وسيع قوله فيلزم

استوا، اما قوله سيفي التشابه في اجزاء البسيط التوافق في الماهية الكلية دون الهويات وح يجوز
ان يكون هوياتها متباينة ويقتضي كلواحد منها وضعا مباينا من الاجزاء في الاقتضاء كما في كرات الافلاك
والعناصر فان بعض الاجزاء من كلواحد منها يقتضي انواع دواير عظام وبعض آخر منها يقتضي انواع دواير
صغار واذا كان كذلك لم يجز ان يقال ان الكل يقتضي بالحركة الوضعية الخاصة وضعا معينا بحيث توافق والصفات
كلواحد من اجزائها المفروضة او الفعلية مقتضاه ومنه ما قد عرفت ان المطلق للطبايع الكلية بالاستقرار
يكون كليا كالحيز والشكل وههنا يكون الوضع معينا فلا يكون مطلوبا فلم يتصور كون الحركة الوضعية للبسايط
طبعيا قوله الجسم الغالب اه هذا ان الاقتضاء للمكان الطبعي في المركبات باعتبار الجزء الغالب قوله
لقاسر اه او للطبيعة كما اذا كانت غالبة على العواسر التي تصدها عن حصولها في الاماكن الطبعية قوله
لم يتحرك اه والا يلزم تحصيل الحاصل قوله ظاهر في الاستحالة والكلية اه وذلك لانه يشتبه الحال في
العلة للتعدد وفي المطلق في الطبيعة كما فصله المصرح قوله بان يكون المياه الخ منه اه ولعل وجهه ان التجربة
شاهدة بان المملوء انا اذا وقع في قعر البير يكون اكثر منه او اوقع في راس المنارة وجواه ذلك
الاناء وليس سببه الا ان قطعه من الماء انما يقتضي ان يكون جزءا من كرة الماء بتمامها بحيث يكون
مركزه مركز العالم فاذا كان بعيدا منه يكون جزءا من كرة عظيمة هو اقل انحدابا واذا كان قريبا منه
يكون جزءا من كرة صغيرة وهو اكثر انحدابا وتحقق الاول في راس المنارة والثاني في قعر البير والانحداب
الكبير يكون الماء فيه اكثر والقليل يكون فيه اقل فهذا الوجه يقتضي بان القطعات المائية مقتضاها ان يحصل
بكلية الماء وفيه ان يكون مقتضى قطعات الماء كونها جزءا من كرة مركزها مركز العالم لا يستلزم كون مقتضاها
في الحركات الاينية هو اتصالها بالكل بل يجوز ان يكون مقتضى تلك الحركات هو المكان الطبيعي اعني
الوقوع في سطح الهواء مع الترتيب المخصوص كما ذكره المص ومع ذلك نظرا الى ذات تلك القطعات
يكون شكلها الطبيعي هو كونها قطعة من كرة مركزها مركز العالم كما لا يخفى على المتفطن وانما وجه ما رجحه ثابت
بن قرة مذكور في بعض المطولات واذا لم يكن ماثلا لم يصح اليه تركه المص واشار الا في قوله قوله

لعدم الحاجة بل الحس الصلب بالاستقراء والتجربة في
الاشجار والثمار ... بانا توجه الى ... بعض ...
البرد والثمار الى كيفيات ... والحلاوة ...
المخصوصة فيه الكلمات واسماعات ...
... الاشجار والاثمار بالنوال
الطبائع ...
او البرودة تلك ...

فالجواب انه اه فان قلت انا نعلم بالضرورة القطعية انا اذا فرضنا كرة في الارض وبلغت
الى المركز واوضع الماء فيها وامتنع مانع يبلغ الى المركز كالارض فالجواب المذكور بمقابلة البديهي القطعي
سفسطة قلت ان الجواب المذكور البرهاني كالسياقي والبداهة المقابلة لما بداهة وهمية كما هي في ان
الاناء المملوء ماء اذا فرضنا خلوه عنه وعدم دخول جسم اخر فيه نعلم وجوده بالضرورة فيلزم الخلاء فيه
وكذا علمنا بانا فرضنا كرة في الارض يبلغ الى الجانب الاخر على قطر معترض فيه فيخرج الماء الملقى من
طرف الى طرف اخر فيلزم الميل الطبيعي في الماء الى جهة الفوق فعلمنا ان هذه المزعومات باطلة كما
ما ذكرتم بل الضرورة والبرهان حاكمان بسكون الماء اذا كان على الترتيب الطبيعي قوله انه كان بحسب
ح اه وحاصله ان قطعة من الارض مثلا لو كان مقتضاه الالتصاق بالكل فاما ان يلتصق بكل
جزء منه وهو غير ممكن او يلتصق ببعض دون بعض وهو ترجيح بلا مرجح فلابد للالتصاق من مرجح
والقرب من المطلوب يكون مرجحا للحركة اليه كما نرى في الماء الذي يصير هواء في مكانه او في مكان ما القلب
اليه وح يلزم ان يلتصق الحجر المرسل من راس البير بسفحه وهو باطل بالضرورة فبطل مذهب ثابت بن قره
فان قلت يجوز ان يكون مراده بالالتصاق وهو ان يكون بحيث يتساوى نسبته الى جميع اجزاء الكل وذلك
بالتوسط في الكل قلت ذلك التوسط اما ان يكون بالطبع فيكون في الماء ايضا كذلك لجريان الدليل فيه
ايضا فانه لا خصوصية للارض في الحكم المذكور فبطلت كل جزء من الماء ايضا للالتصاق بالكل فاما ان يلتصق
لكل جزء فهو باطل او ببعض الاجزاء دون بعض فيستلزم الترجيح بلا مرجح فلابد ان يقع في الوسط ليتساوى
نسبته الى جميع الاجزاء والوسط للارض والماء واحد فيلزم ح ان يكون حيز واحد طبيعي لجسمين وهو باطل
او بالقسر من جهة انه لا مرجح للالتصاق بجزء دون جزء فقد عرفت انه باطل لكون القرب مرجحا فالمعنى ان
ما ذكره ثابت بن قره مذهب لا يرتضيه العاقل وما نقل في استدلاله فهو سخيف كما يظهر لمن رجع
اليه ولذا ترك المص ذكره قوله بل الذي يجب ان يعتقد الخ قد ظهر من علم الهيئة وغيرها ان الواقع ان كرة
الارض واقع في وسط العالم احاطها الماء والماء احاطه الهواء والنار احاطه الهواء وهذا النظام هو الذي

اقتضيه العناية والعالية فهذه الاحاطة بالنظر الى الطبيعة الكلية للعالم طبعي بلا شبهة واما بالنظر الى الطبائع
الخاصة للعناصر فلم يظهر بالدليل اقتضاؤها له مطلقا وغاية ما يمكن في حاية ان الارض تستفلها المطلق بسبع
بالنظر الى طبعها اسفل المطلق وهو مركز العالم كما ان النار تقتضيه المطلقة تستدعي غاية ما يمكن من العلو وهو
السطح المقعر لفلك القمر والهواء الخفيه المضافة تقتضي بطبعها العلو ولم يبق من العلو المطلق فوز الا الا يقال
بقعر النار فهو طبعي له والارض المكان لطبعها في وسط العالم فيقتضي بطبعها المكان اعني السطح ضرورة
امتناع وقوعها في الخلاء ولم يبق لكرة الماء مكان الا فوق الارض وتحت الهواء على سبيل الاحتواء
لكرة العناصر كلها والحاصل ان المطلوب للارض هو السطح المقعر للماء وهكذا في الماء والهواء والنار وفيه انا
وان سلمنا لزوم المقارنة والاحتواء فيجوز ان يكون المستلزم للاحتواء طبيعة الحاوي دون المحوي او امر اخر
وهو العناية الحاوية وعلى التقديرين لم يلزم كون المكان طبعيا للمتمكن بل العقل يجوز بالنظر الى طبائع المحوي
كالارض مثلا ان ينقلب حاويها وهو كرة الماء مثلا الى الهواء ويسكن فيه الارض بطبعها ايضا والهواء
كله ينقلب الى النار ويسكن الماء بطبيعته فيه لا بالقسر يلزم على هذا ان يكون لجسم واحد مكانان طبعيان
وهو باطل بالبرهان لانا نقول لا يلزم ذلك فان المكان الطبعي له سطح احد العناصر لا الخصوصيات مع
ان الوضع الخاص لكل عناصر مطلوب له بالنظر الى طبيعته وهو الخيز بالحدس الصائب البرهان لما سيأتي
اقول فان قلت ان كل جسم من الاجسام العنصرية المحبوسة في فلك القمر وغيره اذا فرضنا رفع
تاثير القواسر لا بد ان يكون في مكان ضرورة استحالة الخلاء وهو الطبعي له كالكرية للبسيط فكما ان
الكروية الحاصلة اذا تحقق في الجسم البسيط يكون طبعيا له كذلك كرة الارض اذا تحقق في الماء من غير قسر
يكون سطحه الحاوي المماس طبعيا له وكذلك البيان في الماء والهواء قلت سلمنا ان المكان الطبعي
للجسمانيات من العناصر ضروري ولكن لا نسلم ان سطح الماء طبعي للارض ولا نسلم اذا فرضنا رفع
تاثير القواسر يكون الارض بالطبع فيه بل القواسر قد يكون والمياه قد يكون طاريا وهو مفارقة الاول
للارض وهو يقتضي حصوله في سطح الماء على ان شاهد يشهد به وهو انا اذا فرضنا رفع الماء بالكلية

بالطبع عن الارض بالضرورة حصول الارض على وضعه الطبيعي له وهو انطباق مركز ثقلها على مركز العالم
قوله مثل الهواء المحيط اه انت تعلم انه في الصورة المفروضة يتصور صورتان الاولى ان لا يكون للهواء
مكان طبيعي اصلا والثاني ان يكون سطح الارض مكان طبيعي للهواء دون الماء لكن شدة الهرب
للهواء لم يكن من جهة الطبع بل لخاصته بسبب حدوث الاخرة للماء لخاصية عند ملاقاتها له وهذا الجذب
يكون قسرا فيخرج الهواء من المسامات من جهة القسر لامتناع تداخل الاجسام لا من جهة انه مكان طبيعي
له وليس القسر ههنا على كل تقدير بمعنى مخالفة الطبع بل بمعنى انه ليس موافقا للطبع سواء لم يكن للطبع
اقتضاء او كان ويكون هذا مخالفا له وبالجملة لم يثبت من هذا طلب الاجسام لبعض الامكنة دون
بعض وهربها عن بعض دون بعض بالنظر الى الطبع فتامل قوله كذا حققه الشيخ اه والحق ان اكثر
ما ذكر في هذا الفصل مقدمات اقناعية لا يعتمد عليها بحسب البرهان كما اشرنا اليه في بعض تلك
المقدمات فتذكره قوله لم يتعين للهرب جهة اه فيه ان التعين يجوز ان يجي من الخارج كما ان الطبيعة
عند خروجها عن الحيز الطبيعي تقتضي الوصول على اقرب الطرق الى المطلوب وليس الاقرب حينئذ يلزم
الترجيح من غير مرجح بالنظر الى الطبيعة اذا وقعت على قرب معين فاحتاج اندفاعه الى مرجح خارجي
وهو المعاوق كالملاء مثلا لكن ههنا المرجح لتعين الجهة يجوز ان يكون خارجا عنها ووقعه ان يعاوقه
المعاوق لازم للحركة لا يتصور الخلو عنها بخلاف الطبيعة اذا حركت للمنافرة فقط فانه اذا فرض رفع
القواسر اعني الخارجات عنها يلزم ان تحرك الطبيعة او تحرك الى كل جانب وهو باطل ... فيه
قوله القوة اذ ليست اه قوله ولا في جانب النقصان اه فان قلت ان القوة اذا كانت حالة
في الجسم ينقسم بانقسامه وانقسامه الجسم والكانت على سبيل الفرض والوهم غير واقفة عند حد
فهي غير متناهية بهذا المعنى وكذلك القوة الحالة فيه فكيف يقال بابطال لا تناهيها في النقصان
قلت ان المراد بالا تناهي الكمي دون الا تعقي ومن الضروريات ان الجسم اذا كانت القسمة فيها
بالفعل الى غير النهاية يكون الاقسام الحاصلة فيها غير متناهية ويكون اجزاء لا يتجزى كما مر في ابطال مذهب

الانتظام ومع يصح قول المص اذ انما يتصور لو امكن بلوغ المقدار في النقصان حدا لا يتصور النقص منه
اى لا يقبل القسمة وهو الجزء الذي لا يتجزى واذا كان حال الجسم كذلك يكون القوة الحالة فيه الكل
كذلك يكون القوة الحالة فيه ايضا كذلك فيتم المص بلا كلفة او يقال ان المراد باللاتناهي لا ازيد وهو عدم الزيادة
في جانبه فالمراد باللاتناهي سلب الزيادة في جانب النقصان ولا يتحقق هذا السلب اصلا بمعنى انه
لا يكون مرتبة لا يمكن النقص منها والا يلزم الجزء الذي لا يتجزى وح يتم المطلوب ايضا قوله من الحركات
اه واعلم ان الحركات لها التكممات المتصلة ثلثة او اربعة على اختلاف المذهبين الاول التكمم
العرضي باعتبار المتحرك والقابل فيه الكيفيات الجسمانية الاخر والثاني باعتبار المسافة والثالث
باعتبار الزمان وهذه الثلثة قالت بها جمهور الحكماء من المحققين فح يكون الاتصال الثاني والثالث
يتصور على نحوين اما ان يكون على طريق الواسطة في العروض او الواسطة في الثبوت فيتصور على الاخير كون
الحركات متكممة بالذات بمعنى نفي الواسطة في العروض فان اطلاق ما بالذات شايع عليه ايضا وقال
بعضهم ان الحركة متصلة بالذات بمعنى نفي الواسطتين المذكورتين كالزمان فيتصور على هذا التكممات
اربعة ثلثة منها مذكورة لكن لا يكون الا بالعرض بمعنى تحقق الواسطة في العروض والرابع تكممها الذاتي
واما التكممات التي تعرض لها بالنسبة الى المحاذيات والمقابلات الخارجة عما يتعلق به وجوده فهي
غير معتبرة وهذه التكممات الثلثة او الاربعة تنسب الى القوة المحركة بالعرض بواسطة او بواسطتين هذا
في التكمم الاتصالي وقد يعرض لها التكمم الانفصالي عند اعتبار القسمة فيها بالوهم او بالفعل في الخارج
ويعبر عنها بالعدة وهذا ايضا منسوب الى القوة المحركة قوله بشمل ما مراده من تناهي مقدار المتحرك والمسافة
في العظم والصغر بمعنى اللاتناهي الكمي مدة او عدة بمعنى نفي حد لا يمكن القسمة بعده قوله الطول اه فاذا بلغت
الاطولية الى اللاتناهي يكون القوة عليها غير متناهية بحسب المدة والا فهي متناهية وهذا بيان للمتناهي
وعدمه في جانب الزيادة قوله اقصر اه فلو بلغت الاقصرية الى حد لا يمكن بعده يكون القوة غير متناهية
في القصر والا فهي متناهية عنه والاول يتحقق القسمة في حركات الافلاك والعناصر الاول في الاول

في الاول والثاني في الثاني بخلاف الثاني فان القسم الاول منه ضروري البطلان بديهي لتحقق الحركة
في الآن فان غاية ما يتوهم الحركة بحسب الزمان في المسافة المحدودة انما يتصور لو تصورت في الآن واما الزمان
فينقسم لا الى نهاية فلا يتصور غاية القصر فيه قوله واذ قد ثبت حركة سريعة اه بيان لتحقق القسم
الاول من الاول واذا كان الثاني ظاهرا لم يتعرض لبيانه قوله واما اللاتناهي بحسب الشدة اه بيان
لبطلان القسم الاول من الثاني وحاصله ان اللانهاية في الشدة بمعنى ان لا يكون مرتبة الشدة بعده
يتصور على نحو الاول بحسب التصور وهو لا يمكن فان الزمان يقبل الانقسام لا الى نهاية بالتنصيف
والتربيع وغير ذلك فكل زمان فرض لشدة السرعة يكون السرعة في نصفه اشد وهكذا او الثاني بحسب
الانقسام لا الى نهاية بالتنصيف والتربيع في الواقع وهو ممكن عندهم بل واجب وليس الكلام ههنا فيه
كما يظهر من كلام المص قوله فليس لمفهوم الحركة اه فان قلت اذا لم يكن في الواقع الذي كلامنا فيها
منه يكون محالا مطلقا والمحال المطلق محال بالنظر الى كل شيء قلت كلا فان كون الانسان فرسا محال
مطلقا فليس استحالته بالنظر الى طبيعة الفلك بل بالنظر الى طبيعة الانسان والفرس وانما يلزم لو كان
كل محال بالذات يستلزم كل محال فيكون استحالته بالنظر الى كل شيء وهو باطل كما تقرر في موضعه قوله
ان للفلك حركة غير متناهية بالفعل اه قوله وهو باطل بالبرهان كما اشرنا اليه سابقا فان الزمان
موجود في الخارج عندهم بالبرهان كما سيأتي ذكره واذ هو كم لا بد له من محل وصرحوا بانه الحركة القطعية
ثم الزمان عندهم بحسب البرهان القطعي كما اشرت اليه وسيأتي ذكره لا يتصور فيه الفصل في الخارج بل هو
واحد متصل غير متناه في الازل والابد فلا بد ان يكون محله ايضا كذلك وما ذلك الا حركة الفلك كما صرحوا في
مقامه اعني الحركة القطعية فلو كانت مشتملة على دورات بالفعل لم يتصور قيام الزمان الواحد الاتصالي بها
ضرورة بطلان تعدد المحل مع وحدة الحال وما يتوهم من انه يجوز ان يكون الزمان المتصل مع وجوب
اشتماله على المتصل كما هو المبرهن في ابطال الجزء الذي لا يتجزى مشتملا على قطعات بالفعل لجواز ان
يكون كل قطعة منه بازاء كل دورة فلا يلزم المفسدة المذكورة مدفوع مع انه خلاف مذهبهم لبطلانه في نفسه بالبرهان

الذي ذكره من عند نفسه سابقا ولا باس بان نعيده ونقول انه لما كان الزمان مشتملا على قطعات
بالفعل يلزم اما بطلان عدم قراره او الجزء الذي لا يتجزى فان وجود قطعة منه المقدار يستلزم قيام
النهاية به فلو وجد قطعة من الزمان بالفعل يلزم قيام الآن به الذي هو حده ونهاية له في الخارج
ثم القطعة الاخرى المحاذية له لابد لها من قيام حد آخر وهو آن آخر فهذان الآنان اما ان يكونا متجاورين
متلاقيين يلزم التالي فيه وهو يستلزم الجزء الذي لا يتجزى او يكونا متغايرين فيلزم بطلان قراره كما
لا يخفى من له ادنى حدس واحتمال كون الآنين متباعدين غير متجاورين بحيث لا يكون بينهما زمان باطل
بالضرورة لامكان وجود التحدد فيما بينهما وهو نقيض وجود الزمان كما سنذكره المص فيلزم المحذور
نعم لو كان محل الزمان هو الحركة التوسطية فلا ضير منه كما صورناه سابقا ولكن خلاف مذهب الحكماء
ان يتصور في الحركات القطعية قطعات بالفعل لكن يلزم التعطل في الفلكيات ح ووجود التوسطية
بدون القطعية بيانه ان القطعتين الموجودتين من الحركة القطعية لابد ان يقوم بهما آنان ولا يكونا
متصلين والا يلزم بطلان عدم قرارها بل اما ان يكونا متجاورين فيلزم التالي الا كون المستلزم للجزء الذي
لا يتجزى وهو محال او متغايرين بالفعل فيلزم السكون منهما فيلزم التعطل منهما لانقطاع القطعية
فيما بينهما والتوسطية لازمة للفلك والا يلزم انقطاع الزمان لعدم محله فيلزم التخلف منهما قوله
من جهة المدة والعدة اه وذلك لان الجسم الغير المتناهي الذي فرضت قوة جسمانية محركة فيه لابد ان
يكون جزء من تلك القوة حالة في جزء من ذلك الجسم سواء كان الجزء متناهيا او غير متناه اولا لعدم الانقسام
بحسب الانقسام ضرورة كون الحلول سريانيا فالقوة الحالة في الجزء المتناهي من ذلك الغير المتناهي
اما ان يكون قوتها على ما القوى عليه الكل فح اما ان يكون ما القوى عليه الجزء المتناهي غير متناه او متناه
فعلى الاول ثبت المط بلا كلفة وعلى الثاني يكون جزء آخر من ذلك الغير المتناهي مثل الاول يكون قوته
على مثل ما يقوى عليه الاول وهكذا الى لا نهاية ضرورة كون ابعاد المتناهي بالحافة اخذ يكون غير متناه
في غير المتناهي بالفعل فيكون امثال ما يقوى عليه المتناهي غير متناه بالفعل وفيه المط وان لم يقو

لم يقوى على جنس ما يقوى عليه الكل بل اقصر منه فاما ان يكون المقوى عليه لهذا الجزء غير متناه
لزم المط الف هذا كلفه ضرورة ان الكل اقوى من الجزء قوة فلا يكون المقوى عليه له انقص من المقوى
عليه لذلك الجزء او يكون متناهيا فيجري البرهان الذي ذكر فيه سابقا وبلد الا البيان في الشرح مفصلة
المص صريحا بالامر نبه عليه حوله . واما الجسم المتناهي فلا يمكن ان يكون الح السطه من السعي ههنا نفي كون
القوى الجسمانية علة فاعلية لاجزاء الحركة لا الى نهاية في الزمان دون نفي الشرطية والوسايط فان
النفوس المنطبعة الحالة في الافلاك مع انها جسمانية وسايط لحركاتها الغير المتناهية بحسب العدة والمدة
وسيعلم حال جريان البرهان في الاول دون الثاني قوله اذ القوة سارية الخ واعلم ان الحلول على
نحوين عندهم طرياني وهو ما لا يقسم اجزاء الحال على اجزاء المحل في جميع الجهات كحلول الاطراف في
محالها وسرياني هو ما يقسم اجزاء الحال على اجزاء المحل كالسواد والبياض والصور المائية والهوائية
والنارية والمراد بالحلول هو الانضمام الخارجي فلا يرد النقض بالابوة والبنوة والوحدة والوجود والمراد
بالقوة الجسمانية هو الحالة القوة في الجسم على طريق الانضمام ولا شك عند الناظر المنصف انها لا يكون
حلولها على سبيل الطرياني ليكون نقطا او خطا او سطحا بل يكون من قبيل الثاني بل يجوز ان يكون
الكلام في القوة الجسمانية السارية في الجسم وح يتم ما قصده المص ويحدث الهم في صدد اثبات
ان المحرك للافلاك هو نفوسها الناطقة المجردة ليكون حركاتها غير متناهية بابطال كون القوى
الجسمانية اى الحالة في الجسم قوية على الغير المتناهي بحسب المدة والعدة وقد عرفت من كلام المص
ان الابطاله موقوف على كون تلك القوى حالة في الجسم من حيث السريان وح للمباحث الحاصم
ان يعترض عليهم بانها يجوز ان يكون حالة من حيث الطريان ويكون من قبيل الخط او السطح او
النقطة ولم يدل دليل على الابطاله فلا يتم المقصود ههنا نعم يدفع الاشكال بالامور الانتزاعية التي يكون
حالة في الجسم ما هو منقسم بتقسيم الكل دون بتقسيم الجزء كالابوة والوحدة والوجود فانها مفهومات انتزاعية
لا وجود لها في الخارج فلا يكون فاعلة مؤثرة في الحركات الخارجية كان الكلام فيه نعم يجوز كونها وسائط

للامور الخارجية كما يشعر في موضعه قوله من الجنس الذي للكل اه فيه نوع والاستدلال بل الخصوص
الكل دخل في جنس المقوى عليه والخصوصية الجزء اباء عنه فلا يتم الحجة وجه ظاهر فلعل الكلام ههنا في
نفس الطبايع دون مخصوصيات كما سيظهر من كلام المص ايضا قوله فيه نظر الخ فان الطبايع النوعية كالنسبة
اي النسبة الى شيء يكون لها افراد بعضها يصح على طبعه وبعضها يمتنع فالقوة الكلية من حيث ذاتها
وان كانت سارية في الكل والجزء لكن الصحيح عليها يجوز ان يكون هو حركة الكل ويمتنع عليها حركة الجزء وقد
فصلت في ابطال الاجسام الذيمقراطيسية في موضع من كتبنا كغاية العلوم والحاشية المعلقة على شرح
الهداية الحكمية للصدر الشيرازي ودفعه ان يقال ان القوة ليست بالذات متصفة منها بحركة فضلا عن جنس
الكم بل لها قوة من حيث السريان في الجسم فمن حيث ذاتها لا يمتنع عليه حركة اصلا بالضرورة فيتم الحجة
ولا يخفى ما فيه فتامل قوله ولسبق العائق في ذلك من طبعه اه قد عرفت مما سلف انفا من ان طبعة القوة
يجوز ان يصح عليها حركة الكل ويمتنع عليها حركة الجزء وغاية الجواب ما اشرنا وذلك ان يجيب بوجه
اخر يستنبط من كلام المص من اخذ التقديرات من غير اعتبار الصحة بالنظر الى الطبيعة بان يقال
لو كان لجزء القوة قوة على جنس المقوى عليه للكل سواء كان من قبيل ما اخذه المص في الشق الاول
من الدليل او في شق الثاني منه يلزم المفاسد المذكورة في الدليل وبطلها المص ولو نقول ان المقدم
يجوز ان يكون محالا فيستلزم محالا اخر نقال في دفعه مثل ما قيل سابقا في ابطال الخلاء من لزوم
شرطية كاذبة ينقيض المطلوب وبيانه ههنا بان يقال لو كان لقوة الجزء مقوى عليه من جنس المقوى عليه
للكل يلزم مساواة الكل للجزء هي قضية شرطية باطلة لعدم العلاقة بين المقدم والتالي اللازمة لعدم
تناهي القوة الحالة في الجسم المتناهي فيكون باطلا فثبت التناهي فيه وهو المط قوله لا يرد ههنا
ما اوردت عليه سابقا في مقام الخلاء بان الشرطية المذكورة ثمة غير كاذبة مطلقا بل على بعض التقادير
فلا يلزم الكذب على تقدير وجود الخلاء والحركة فيه كما بيناه والشرطية اللازمة ههنا كاذبة مطلقا فانه لا علاقة
بين كون الجزء قويا على جنس ما يقوى عليه الكل وبين مساواة الكل والجزء في التناهي او بين كون نسبته

نسبة المتناهي الى المتناهي كنسبة المتناهي الى غير المتناهي فيتم الحجة المذكورة حينئذ وان تمه كما
نوضحنا اليك بما قد ذكره من [illegible] باقيه قوله واما بالقياس الى العدة المختلطة او المتقطعة من
هذا الكلام دفع اشكال [illegible] في هذا المقام وبيان التفاوت بين الجزء والكل ههنا يجوز ان يكون في
الاوساط دون المبدء والمنتهى وذلك لانه بقطع كل جزء من الجسم المتناهي الذي صلب فيه قوة
جسمانية قوية على العدة الغير المتناهية كما ان الكل قوي على العدة الغير المتناهية ولكن بين عدة الجزء
والكل فرق في الاوساط فقط بان الجزء اذا فرض ربعا من الجسم المذكور فاذا قطع الكل اربع الدورة
لقطع الجزء المذكور واحدا منها فيما اذا فرض ثمنا يكون التفاوت بحسابه ذلك كالفلك الثامن والفلك الاعلى
اذا قطع الفلك الاعلى ستة وثلثين الف لاثنان ثلثة مائة وستين مثلا من الدورات على راي يقطع الثامن
واحدا ولكن القطع في كل منهما الى غير النهاية ولا يتحقق التفاوت بين قوتيهما بالزيادة والنقصان في
عدة المقوى عليها ولكن في الاوساط فقط دون الاطراف وهذا المعنى مراد المص من العدة المختلطة
فحاصل مقاله ان المقوى عليه من عدة الكل والجزء اذا كانت مختلطة بان يكون في مرتبة الاوساط
عدة الجزء كالجزء من عدة الكل اعني اذا اعتبر زمانا معينا متناهيا يكون عدة الكل اكثر من عدة الجزء كما في دورات
الفلك الاعلى والثامن فان هذه ستة وثلثين الف سنة يكون فيها دورة واحدة للفلك الثامن ومثل
الايام والليالي في السنين المذكورين دورات الفلك الاعلى وح لا يلزم الخلف بعدم التفاوت بين
الكل والجزء في المقوى عليه ولا التناهي ولا غير ذلك فلا استحالة لهذا البيان لجميع والسر فيه ان في
صورة اللاتناهي اللايقفي كدورات الفلكين المذكورين وكالاحاد والالوف الغير المتناهيين في الاعداد
لا يوجد اللاتناهي بالفعل حتى يلزم المحذور بل لا يخرج من القوة الى الفعل الا متناهيا والكل بعدم
بالضرورة فيتصور في هذا الغير المتناهي الزيادة والنقصان بكونهما في الاوساط ولا اخير له قوله
لكن اذا كانت الكثرة المختلطة او المراد بالكثرة المختلطة التي اعتبر فيها اختلاط الاجزاء في كل وحدة منها على
الطريق الذي ذكرنا وان كانت تلك الوحدة اضافية كالعشرة يتصور بهذا في الكثرة بالترتيب فافهم

للقوة الحالة في الجسم المتناهي على ترتيب واحد كما ذكر ثم لم يقل على الترتيب بطريق اولى لظهور الخلف
بالنسبة الى كل واحد منهما [illegible] وان لم يكن الكثرة [illegible] ثم اقول انت تعلم ان هذا الكلام غير مناسب للمرام ههنا
فان الكلام ههنا في الحركات وهي غير مترتبة الترتيب بحسب اعتبار المدة فيها ضرورة تقدم بعض اجزائها
على البعض الا ان هذا الرد خلل ما في ايضاح المطلوب فانه في الاشياء يعرف باضدادها ومقابلاتها كما لا يخفى
فان قيل يجوز ان يكون محلها اه من ههنا شرح المص في الاعتراضات التي ذكروا على الحجة وما ذكره المص
في هذا المقام من المنع على كون قوة الجزء من جنس قوة الكل فالجواب عنه ان هذا المنع الراجع الى
المقدمة المشهورة اما ان يرجع الى المطلق اعني مطلق القوة فهو ممنوع على البديهي فان جزء الجسم جسم
وكل جسم له قوة ما على التحريك فما بال هذه واما راجع الى القيد اي من جنس قوة الكل فهو لا يقبل المنع
فان المقدمة الذي ذكر يكفينا لتمام الغرض لو كان لجزء منه قوة على تحريك الكل اذا صغر منه يجري البرهان ولو
شك ان المقدم يجوز ان يكون محالا فيستلزم المحال المحال فجوابه ايضا بالزام شرطية كاذبة مطلقا لكون القوة
الجسمية الحالة في الجسم المتناهي القادرة على عدة غير متناهية او مدة كذلك فيلزم بطلان [illegible] وهذا
الجواب يكفي للشق الاول ايضا واما ما ذكره المص في الجواب فهو كلام على السند من الاحتمال ولا يدفع
به اصل المنع بل غاية ما يكون في تقرير الجواب ما ذكرنا وفاقا لما ذكره المص في السابق واللاحق
حاملا للقوة التي بعد المزاج اه فيه وبين ظهوره فان البسيط في حالة التركيب ايضا لا يكون حاملا للصورة التركيبية
التي تستتبع القوة فلا يكون حاملا لها وما اشار اليه بعض المحققين كالصدر الشيرازي وغيره بان البسائط
لو كانت تصور المركبات لكان جسم واحد في وقت واحد ماء ونارا وهو باطل بالضرورة ولا يقبل
مثل ما قال ذلك الفاضل ان الصور التركيبية انما تحل في الاجزاء الامتزاجية المركبة دون البسائط حتى
يقع ههنا ان كلامنا في تقرير الدليل في الاجزاء الصالحة للحلول بل ما يكون محلا بالفعل لاجزاء القوة
وبعد الامتزاج والبسائط العنصرية كل واحد منها ليس كذلك وذلك لانه بين في مقامه من ان قطعي ان
النباتات لم تقبل وجودا واحدا شخصيا وقد ذكرت مفصلا في بعض الحواشي فالعناصر لتبائنها لا تقبل

لم يقبل الوجود والواحد ليس المجموع المركب من العناصر وكذا الاجزاء الامتزاجية المركبة منها متغايرة
للاجزاء اي البسائط العنصرية في الخارج الا باللحاظ فاذا قطع النظر عنه ليس في الخارج الا الكثرة
وهي لا يصلح لان يكون محلا للصورة واحدة شخصية سريانية بدون ان يحل كل جزء منها في اجزائها
وبه الظاهر لمن له حدس وهذا الكلام منا يرفع حلول الصور النوعية في الاجسام المركبة على سبيل السريان
بل الطريان ايضا فان الحال الواحد الشخصي الحقيقي لا يحل في محال متعددة في الوجود وسيما اذا كانت متباينة
في الحقائق وقد بينا مفصلا في مقام آخر من الحواشي قوله فان قيل ما ذكرتم اه فيه اطالة لانه ظهر سابقا
من تحرير الدليل مع سياقه دفعه فكانه توضيح لما يظهر سابقا ثم حال القوة بالنظر الى ما هي فيه وغيره على
السواء فان قوة الكل لم تبق بعد فصل اجزائه ضرورة انعدام القوة بانعدام المحل والكل منعدم بالفصل
فلم يتم الدليل الا ما اخذ بشرطيه بخلاف ما لو اجرى بالقياس الى غيره فان الفصل فيه ممكن فان قلت
يجوز ان يكون الفصل فيه ايضا محالا قلت يجري الدليل بالقياس الى ما يمكن فيه الفصل وان لم يمكن بالقياس
الى كل جسم قوله فيكون القوى الجسمانية هي المباشرة الخ فان قلت ان الشوق والميل يجوز ان
يكون كل واحد منهما تابعا للنفس الفلكية وموجودا فيها ولم يكن للقوة الجسمانية مداخلة في الحركة فلم يصح
قوله فيكون القوى الجسمانية هي المباشرة قلت ان الميل تابع للشوق او عينه والشوق انما ينبعث
عن ادراكات جزئية وهي تابعة للقوة الجسمانية كالخيال فيها فيلزم الاشتداد والضعف ويلزم المقصود
قوله كان ذلك قسرا اه الظاهر ان المراد بالقسر هو الحركة القسرية وح يمنع المقدمة المذكورة فان الحركة
القسرية ما يكون مبدؤها خارج عن المتحرك والنفس الفلكي داخل في الفلك فان قلت ان المتحرك بالذات
وح اما ان يبني التقسيم الى الحركات الثلث اعني القسرية والطبيعية والارادية على بادي الرأي فان
المتحرك في بادي الرأي هو الجسم المتطبع بالطبائع النوعية او الجسم المأخوذ مع النفس الا ترى انه
يقال في العرف ان المتحرك هو شخص الانساني وهو عبارة عن البدن والنفس واما ان يراد من المتحرك
اعم من ان يكون بالذات او بالعرض فالمحرك انكان خارجا عن المتحرك الاعم فالحركة قسرية والا فطبعية

واراوته فلان نقول ان الحركة الارادية عندهم تابعة للشوق والميل وانتفاء المتبوع يستلزم انتفاء
التابع فاذا لم يكن الحركة ارادية لابد ان يكون طبعية او قسرية وقد علم انتفاء الطبعية جسمانية متناهية
لا يقدر على عدم تناهي ما هي عليه فيلزم كونها قسرية والقسر لا يدوم عندكم وانت تعلم ان هذا التكلف
والاظهر في تحرير الاشكال ما قال الفاضل الشيرازي وغيره ان القوة المنطبعة في الافلاك يكون واسطة
لصدور العدة الغير المتناهية من الحركات من النفوس المفارقة لها فيجري الدليل فيه فيلزم عدم وساطتها
للعدة الغير المتناهية وجوابه انه فرق بين كون القوة الجسمانية مبدءا اي علة فاعلية وبين كونها واسطة
فالاول لا يجوز العقل فيه ان يكون الجزء والكل متساويان في عدة المقوي عليه بخلاف الثاني فانه
يجوز ان يكون كل القوة وجزؤها واسطة العدة غير متناهية بلا تفاوت كالفاعل الواحد سيما اذا كان
مختارا للفعل يفعل افعالا معينة بتوسط شخص واحد وبمعونة شخصين او اشخاص فان قلت ليست
المعونة في الوسائط الا من جهة التاثير وان كان ناقصا من جهة المداخلة وان كانت ناقصة ولا شك
ان المداخلة والتاثير كل واحد منهما في قوة الكل اقوى وازيد من جزئها الا ترى الى قاطع الاشجار بالمنشار
الذي حدته في مرتبة من القوة والمنشار الذي حدته على نصف تلك المرتبة فان القطع في الاول ازيد
بالضرورة من الثاني والسر فيه ان الوساطة التامة لا تعتبر من ذات القوة وهيئتها المحفوظة في الجزء والكل
بل المدخل التام لمراتبها فالمرتبة القوية منها تقوى على اكثر مما تقوى عليه المرتبة الناقصة منها ولا شك
ان مرتبة الكل ازيد من مرتبة الجزء فيلزم التفاوت ويحصل مقصودنا من استحالة مساواة الجزء والكل
في الوساطة ايضا قلت مقصودنا ان في الوساطة لا يستحيل مساواة قوة الجزء والكل مطلقا بل قد يمتنع
كما ذكرتم في المثال وقد لا يمتنع كما في النفوس المنطبعة في الافلاك وهي كالخيال فينا فانها لا يستحيل
المساواة فيها فان تلك النفوس ينبعث منها التخيلات والاشواق والارادات وبها يحصل عدة الحركات
ولا استحالة في ان يكون الكل والجزء في ذلك متساويين فان النفس المنطبع في الكل كما يقدر على
التخيلات الجزئية الغير المتناهية كذلك الجزء من تلك التخيلات ينبعث الاشواق كذلك الارادة

الارادة فلا يلزم الاستحالة مطلقا بخلاف المقيد فان الاستحالة يلزم منه مطلقا كما قررنا
ومقصود المصنف بالفرق هو هذا اعني الاستحالة مطلقا في المقيد بخلاف المقيد فان الاستحالة مطلقا في وعدم
الوسايط بان يكون الاطلاق حينئذ الاستحالة لا للعدم فتامل في هذا الكلام فانك لا تجد بهذا التفصيل
والتدقيق في غير هذا المقام قوله فان قيل انه ليس من المستحيل اه حاصل السوال ادعاء البداهة
في تجويز كون القوة الحالة في الجسم المتناهي مبدء الحركة الغير المتناهية في العدة والمدة وحاصل
الجواب انها في مقابلة البرهان فهي وهمية والاوهام لا تعارض اليقينيات فلا يعبأ بها وذلك كما ذكرنا
سابقا من ان العقل يجوز في بادي الراي بخروج جميع الاجسام عن الانات بالفعل وبرهان ابطال
الخلاء يبطله فلم يبق لجوازه سبيل ويجوز العقل حركتنا مثلا بدون حركة الفلك والبرهان يبطله قوله
والسكون ليس مخلا بل عدم ذلك ان يغيره بالوقوف في مكان فيتم النقض به قوله لنفسه الاجتماع
زيادة الخ نظير ذلك مثل الذهب فالاجزاء من الارض والماء وان فرضت نقلا ولكن بعد الاجتماع
وحصول صورتها النوعية يحصل ثقل زايد على ما كان للاجزاء قوله فلا يتصور التفاوت اه قد يظن ان
الاجزاء المفروضة اذا لم يكن قوة على شيء لم يكن عند الاجتماع ايضا قوة عليه فان المجموع اما الكثرة
فهي ليست مغايرة لكل واحد او يكون مناطه على الهوية العارضة له او الداخلة منه فيكون هي القوة
وهي خارجة عن تلك الاجزاء ولم يكن تلك الاجزاء داخلة منها ايضا فيلزم خلاف المفروض من
كونها اجزاء لذي القوة وهذا الكلام سخيف جدا فان الكثرة مغايرة لكل واحد واحد على الانفراد
وهذا على الشق الاول واما على الشق الثاني والثالث فان القوة هي المجموع سواء كانت الهيئة خارجة عنه لم
او داخلة فيه والاجزاء المفروضة اجزاء له قوله فيكون بازاء نصف القوة اه لا يخفى على المصنف ان ههنا
محلا للمنع بان التوزيع على هذه الطريقة يجوز ان يكون الى سبيل الا ترى انا اذا فرضنا عشر
اشخاص حاملين لقطعة من الحجر الى عشرة اميال وقد لا تقوى على حمله واحدا واثنين منهم الى
ميل او ميلين وكذلك الرامي للحجر معين قد يرميه الى مسافة ذراعين ولا يحتمل رميه الى ذراع واحد

سد واحد وكذلك الحال في الاجزاء الموهومة للقوة الواحدة بان الجسم المتصل من الارض مثلا قد يكون

بمقدار ذراع في الطول والعرض والعمق يقدر على تحريك الى مقدار ميل ولا يقدر جزء من تلك القوة الحالة

في جزء من الجسم على تحريك ذلك الجسم المتصل الى قدر عشر ذلك الميل وبالجملة ان المراد بالتقسيم بالسيل

في الوسم هيهنا اخذه للاجزاء الانتزاعية من المتصل الواحد مثلا فهذا وان لم تقسمت فيه لكن لا يمكن حد

انتساب حركة الكل الى جزء من القوة لو فرعنا في جزء من المسافة لحركة الكل المنسوبة الى كل القدرة على

المقدمة الممنوعة بل الباطل بناء المقدمتين المذكورتين للمص فاذا لم يتم لم يتم البعد مثان فلم يصح للمط هذا

البيان والحق عندي ان ما تكلف به المص هيهنا في بيان المص لا يتم الا بالارجاع الى ما ذكره الشيخ الرئيس

كما سياتي مفصلا حقيقة قوله كان توزيع الحركة من جهة الجسم المتحرك اه هذا التوزيع صحيح من جهة الوهم

والانتزاع فلكن لا مدخل له في بيان المط الا بان يقال اذا كان حركة نصف الجسم بازاء نصف القوة مع

لو كان القوة الجسمانية القائمة بجسم متناه قوية على الحركة غير متناهية بحسب العدة والمدة يلزم التخلف

من مساواة حركة الكل والجزء او الزيادة على جانب عدم التناهي وبيانه قد مر سابقا في كلام الشيخ بانه

لو كان جزء من القوة الحالة في جزء من الجسم المتناهي الذي يكون تمام تلك القوة حالة فيه قويا على حركة

غير متناهية من جهة المدة والعدة للجزء الذي حل فيه الجزء من القوة وفرضنا تمام تلك القوة محركة لذلك

الجزء مثلا فاما ان يكون تمام القوة مساوية في التحريك للجزء فيلزم مساواة الكل للجزء وذلك باطل او زيادة

ولم يكن الزيادة في المبدء والاوساط للانتظام فيلزم الزيادة في جانب عدم التناهي فيلزم التناهي

عدة الجزء ويلزم منه تناهي عدة الكل لانه لا يكون زايدا عليه الا بمراتب متناهية فليس لاتمام الحجة

سبيل الا بالرجوع الى ما ذكره الشيخ قوله من غير الحفاظ السرعة اه اي لم نعتبر الحفاظ سرعة واحدة

في حركة الكل في كل المسافة وجزئها فاذا فرضنا حركة كل الجسم في مسافة معينة بسرعة مخصوصة ثم اعتبر

ما حركته في جزء المسافة وقطعنا النظر عن تلك السرعة بل فرضنا عدمها في حركته في جزء المسافة فح يمكن

استيفاء المذكورة ولكن تنقص السرعة من السرعة المذكورة على نسبة نقصان جزء المسافة من كلها لكن

ولكن لا يكون هذا مقتضيا لحركة الكل في تمام المسافة بل يكون ههنا حركتان احديهما زايدة او الاخرى
ناقصة والزايدة سريعة والناقصة بطيئة وهذا التقرير لا يفيد المط ههنا قوله سواء كانت في ترتيب واحد
كدورات الافلاك فانها من الازل الى الابد منطبقة متسقة في ترتيب واحد وصورة الترتيب
ان يصدر من قوة جسمانية سلاسل دائمة صدور المتعدد وبالوسائط والروابط وكل من
القسمين يفي بالمقصود ههنا اما في ترتيب واحد فقد ظهر مما مر مرارا واما في المتعدد فلما علم من
ان القوة الجسمانية اذا لم تقو على ترتيب واحد لم تقو على الترتيب بطريق اولى ثم الحركات المتعددة
بالفعل اذا كانت غير متناهية يمكن وقوعها وان لم تقع بالفعل وقد يقع بوقوعها ايضا عند من
يرى دورات الافلاك متجاورة مشتركة في الحدود ولكن التحقيق خلاف ذلك في محدد الجهات
والا بطل قيام الزمان المتصل الواحد الشخصي لما ضرورة امتناع توحد الحال بالشخص مع
تكثر المحال لكل كما لوحنا سابقا واما الحركات المتعددة المتمادية الغير المتناهية فوجوده ظ
في حركات الافلاك وفي كل الحركات اذا اطلق الامر قوله ولم يكن احاد ترتيب واحد مختلفة
وجه النقض ظ فان اجزاء الحركات اذا كانت مختلفة بالسرعة والبطء لا يلزم ان تقع نصف
مدة الحركة بحسب الامتداد بازاء نصف القوة ثم الكلام ههنا لما كان في ابطال كون القوة
الجسمانية مطلقا قوية على حركات غير متناهية والامكان هذا وسيلة لاثبات كون المحرك للافلاك
غير جسمانية وحركاتها غير مختلفة ولكن لا بد من زيادة القيد المذكور لئلا يختل امر الكلية المذكورة
ههنا قوله لا يقبلان التضعيف اه حاصل هذا التقرير الذي تصدى المص لاثباته انه لو كانت قوة
جسمانية حالة في جسم متناهية على غير متناهية من الحركة في العدة او المدة لانتقص الغير المتناهي من
الحركة المتعددة من مبدء معين بانتقاص القوة الحالة في ذلك الجسم والتالي محال بالضرورة
فالمقدم مثله والملازمة ظاهرة من بيان المص في الكتاب وقد مر حاصل التقرير السابق الذي
ذكره الشيخ انه لو كان المقدم المذكور حقا يلزم مساواة كل القوة وجزءها في تحريك جسم واحد

وكون الغير المتناهي متناهيا فان قوة الجزء جزء قوة الكل فان كانت قوة الجزء قوية على تحريك
الكل فاما ان يكون من مبدء معين عدة كل واحد من الجزء والكل متساويا فيلزم الخلف واما ان
يزيد عدة الكل على عدة الجزء فلا بد ان يكون عدة الجزء متناهية واذا ثبت تناهيها ثبت تناهي
عدة الكل ايضا فان نسبة العدة كنسبة جزء القوة الى كلها بل كنسبة جسمية الجزء الى كله وهي نسبة
المتناهي الى المتناهي فيكون نسبة العدة الى العدة ايضا كذلك فثبت تناهي عدة الكل ايضا فيلزم الخلف
الثاني وان لم يكن قوة الجزء قوية على تحريك الكل فلا بد ان يكون قوية على تحريك الجزء والا لم يكن قوة
فعدة حركات الجزء ان كانت متناهية فلا بد من ان يكون عدة حركات الكل متناهية بالبيان المذكور
وان كانت غير متناهية يلزم مساواة الجزء للكل ايضا لان عدة حركات الكل متناهية بالبيان لكل واحد
متناهيا من مبدء معين يكون واصلا الى غير النهاية ثم نورد الاشكال على كلا التقريرين للحجة بان اللاتناهية
في الحركات ليست على سبيل الفعلية بل على سبيل التعاقب الا تعقبه وح يقع في تقرير الشيخ
بانه يجوز ان يكون الزيادة في الاوساط بان يكون عدة حركات قوة الجزء في كل مرتبة ناقصة عن عدة
حركات قوة الكل كما مر في دورات الفلك الثامن وفلك الافلاك وايضا لا يجوز ان يكون حركة
الجزء الى غير النهاية في التناقص وحركة الكل الى غير النهاية في التزايد ويقع في تقرير المص بان في الزمان
المتناهي المحدود والمعين اذا صدر من قوة الكل دورتين مثلا يصدر عن قوة الجزء دورة واحدة
وهكذا فيلزم التضعيف في غير المتناهي بهذا الطريق وهو ليس بمحال فلا يتم الحجة وايضا نورد الاشكال
بوجه اخر على التقريرين بان نسبة كون الحركة الغير المتناهية بالافادة والصدور يجوز ان يكون الى قوة
الكل فقط واما الى قوة الجزء فيجوز ان يكون ابتداء تناهيها بسبب خصوصية الجزء فلا يلزم
المحذوران المذكوران في التقريرين من استحقاق الغير المتناهي في تقرير المص او مساواة الجزء للكل
كون الغير المتناهي متناهيا في تقرير الشيخ ولا مدفع عن الاشكالين المذكورين على التقريرين الا بالتزام
لزوم الشرطية الكاونه مطلقا للقوة الجسمانية الحالة في الجسم المتناهي القوية على غير المتناهي من الحركات

الحركات عدة وحدة كما مر تفصيله قوله لا توجب الانقطاع اه اقول بل يوجب الانقطاع على ما عرفت
لزوم شرطية كاذبة كما ذكرنا قوله فذلك انما يكون بما مهدناه اه اقول بل يكون بما مهده الشيخ الف
فصل في الحيز قوله اذ اقتضى كلام اي في الفصل السابق على هذا الفصل بمرتبتين قوله عن حالته
غير طبيعية اه وذلك لان الجسم لا يخلو عن الحالات طبيعية او غيرها فالتي له المستقلة عنها الكانت طبيعية
يلزم عدم الانتقال بالنظر اليها والا يلزم خلاف الفرض الف وبهذا يثبت المطلوب قوله لا محالة له حيز اه
حاصل كلام المص ان الحيز الذي عم الاجسام هو الوضع مطلقا او الوضع مع المكان فالاول مختص
بحدد الجهات والثاني يعم الاجسام التي ما وراءه وهذا هو المنسوب الى المشائين والحق اسقاط المكان
من البين فانه لم يدل دليل قطعي على اقتضاء الطبيعة له بل الضرورة تشهد بخلافه فان الارض مثلا
اذا استقر في مكان وفرضنا ارتفاع سطح الماء عنه وكذا الماء اذا رفع سطح الهواء عنه لا يأبى عنه العقل
السليم ولا يقاس هذا على جواز حركتنا مع عدم حركة المحدد فكما لا يتصور الجواز في الاخير لا يتصور في
الاول ايضا فان البرهان دل على امتناع الثاني دون الاول فالوضع هو المقتضى للطبايع بالدليل
الاني وح اما ان يفسر بقبول الاشارة الحسية فهو منسوب الى نفس الجسمية دون طبايعها كما لا يخفى
على المتامل فلا يراد ههنا واما ان يفسر ببعض المقولة وهو الهيئة الحاصلة للجسم بنسبة بعض اجزائه الى
بعض اجزائه كلها هذا هو مع زيادة نسبة كلها الى غيره اراد والثاني من هذه الشقوق باطل ههنا بان
الاجسام البسيطة كالماء والنار مثلا لا تقتضي بطبايعها الهيئة المذكورة في بعض المقولة فان المراد
في ذلك اما الاجزاء مطلقا والنسبة مطلقها فذلك من مقتضيات مطلق الجسم ولا يدخل فيه الطبايع
او الاجزاء المعينة والنسبة المعينة فذلك باطل الف فان نسبة الطبايع الى اجزائها متشابهة على سواء
كما صرحوا به والتشبيه به ضرورة ان طرفه من المناظر فلا يكون النسب المعينة مقتضى طبايعها والمص لا بد
قول المص له حيز تبايل به سايرها يفرض معه من الاجسام في الجهات فان المتباينة بالجهات يحصل من
تمام مقولة الوضع بل بحسب الاجزاء عن نسبة كل الاجزاء الى ما يباينه ويفارقه بالقرب والبعد والث

ابسرنت

ايضا بط في حكم النظر مثل ما ذكرنا في المكان من انا اذا فرضنا رفع تحدد الجهات لا يتصور الاختلاف

فيها فان الاجسام سواء كانت بسايط او مركبات لا يكون فوقا الا اذا تعين حد الفوق والتحت ذو

لا يتصور بدون المحدد فيها فاذا فرضنا رفعه ونفي الاجسام الاخر كالارض والماء والنار شلا فاحياز الطبيعية

ما يعرف فانها كما قال المص اوضاع بالنسبة الى المحدد ومع ان المطلوبات الطبيعية فتلك الاجسام لا يتغير حلوم

خلاف الغرض والحق عندي ان المط لا يتغير بتغير المحدد ايضا مع ان تغير المحدد من المستحيلات فلا باس بان

يلزم المحال الاخر ايضا على تقديره وتفصيله ان الحيز عبارة عن تمام المقولة وهو الهيئة الحاصلة للجسم بنسبة بعض

اجزائه الى بعض ونسبة كل اجزائه الى امر مباين وهذا المعنى وان كان حصوله بالنظر الى الغير لكن الطبائع بعضها

مائلة اليها وليس المراد بالاقتضاء بحيث هو الاقتضاء التام يستلزم من مداخلة الغير قوية مثل جذب الحديد

من المقناطيس فانه بنفس ذاته يقتضيه لو وجد الحديد مقابلا وان كان حصوله لا يجده في الجذب وان كان

موقوفا على وجود المجذوب الذي هو خارج عن الجاذب بمعنى انه منفصل عنه لكن لا ينافي كونه مقتضى

لو اوجد مقابلا له وهذا انظر للافهام وتحقيقه ان الارض مثلا طالب للوضع الذي عليه الان مثلا

وكذا العناصر والافلاك سواء بقي المحدد فوقه او لم يبق فهذا المعنى من الوضع يقتضيه الطبائع لو خليت

وطبايعها وليس معنى كونها محلاه ان يقطع النظر عن المقتضي وما يجده وجوده وعن حاصل الطبيعة التي

بمعنيها في المواد بل المراد بعد وجود هذه الامور لو رفعت القواسر يقتضي الاحياز بل يطلبها لا بلكان

فانه مقتضى الذات بالمعنى الاعم اعني ما لا ينفك وان كان حصول معنى الامكان بالنظر الى الوجود وهذا

الذي ذكرنا من ان المطلوب بالذات للطبائع هي الاحياز بمعنى الاوضاع فقد ظهر وجه ان الامكنة

هي مطلوبات بالعرض من حيث ان تلك الاوضاع انما يحصل في الواقع من تلك الامكنة والى هذا يشير

كلام المص اعني مكانا مع وضع فان المعية لا يستلزم استواء حال المعين في تعلق الطلب بالذات

بل يجوز ان يكون احدهما بالذات والاخر بالعرض نعم عند طنه من عبارته فتامل لهذا التحقيق قوله

ولا يتصور البرهان في الحيز اه حاصل البرهان ان مطلق الحيز من لوازم ذات الجسم من حيث هو هو اي

هو هو اي من لوازم وجود طبيعة المطلقة عن الطبايع المتنوعة فلا يستند اليها ولا الى القواسر
فان وجود طبيعة الجسم يمكن بدون خصوصيات النوعية وكذا بدون القواسر فالاستناد اليها فسيح اللازم
ثم كل جسم فتحصله مع صبغته بدون القواسر ممكن وعدم القواسر وان يفرض محالا فلامر اخر
لا بالنظر الى نفس الجسم المتوحد مع وجود تلك الطبيعة فح لا محالة يكون ذلك الجسم في حيز معين
اذ لا بد من مطلق الحيز ولا يتصور وجود المطلق الا في ضمن المعين فلا بد له من مرجح والمرجح لا يكون
مطلق الجسم لاستواء النسبة الى الاحياز ولا القاسر لفرض خلوه عنها فلا بد من الاستناد الى الطبيعة
وهو الحيز الطبيعي فثبت المط اقول هذا الدليل لو تم لدل على وجود شخصي للاجسام ايضا فثبت
مسئلة اخرى ان كل جسم شخصي فله حيز شخصي يطلبه عند الخلو عن القواسر ولا يطلبه لنفس الجسم
لاستواء النسبة الى الاحياز ولا الى الطبيعة النوعية الخاصة فان نسبتها الى خصوصيات احيازها الطبيعية
على السواء بل الى الصورة الشخصية وعلى البوية فكان الواجب ههنا ان يفصل بان الحيز مع الوضع
بعضه يقتضيه نفس الجسم والنوعي يقتضيه النوعية الخاصة والحيز الشخصي يقتضيه الشخص الخاص لولا القواسر
فيه الق مع ان هذا خلاف مصرحاتهم ومرضياتهم من ان خصوصيات الاحياز كالوقوع في الشرق او
المغرب والجنوب والشمال من القاسر اراديا كان او غير ارادي منسوبا الى اوضاع افلاك
او غيرها ثم في اصل البرهان اشكالات لعل اللبيب لا يحتاج في دفعها الى بيان اخر سوى ما ذكر ههنا
ولكن ننبه الذهن المتعلم مذكرها ههنا ايضا ونذكر دفعها الاول منها ان خلوه من القواسر وان امكن
بحسب المفهوم ولكن يجوز ان يكون مستحيلة بحسب الخارج فلا يتم الاستدلال على وجود الحيز الطبيعي منه
فان المحال يجوز ان يستلزم المحال وجوابه انا لا نفرض عدم القواسر في الخارج حتى يلزم ما ذكرتم
بل انا اذا نظرنا الى ذات الجسم المتطبع بالطبيعة الخاصة كالماء والارض مثلا وقطعنا النظر عن الاعتبار
فما نظر الى ذاته الحكم الا مقتضاه للحيز فذلك الحيز اما مطلق موجود في الخارج بدون التقييد محال او مقيد
المط والثاني منها ان اللوازم على ثلثة انحاء قسم منها متقدم على وجود الملزوم كالامكان

والتميز ما بالنظر الى الماهيات الممكنة وقسم منها عينه او مساوى له كالمتحقق وهذان القسمان لا ممكن
للوجود وقسم ثالث منها متاخر عن الوجود اى وجود الملزوم كالتميز والشكل فان مطلقهما متاخران عن
مطلق الجسم ومعينهما متاخران عن الانواع المنوعة بالصور النوعية فان الاحياز التى هى من القسم الثالث
الحقيقة منسوبة الى فاعل وجود الملزوم وجاعله فاقول الاحياز التى فرضتم خلو الاجسام منها اذا اريد بها اما ان يكون
ما تاثيرها مخالفا لتاثير الطبايع او لا يكون مخالفا بان يكون موافقا او غير موافق لتاثيرها بان يكون السلب صادقا
لعدم الموضوع وذلك بان لا يكون لتاثيرها وجود وحينئذ ان اردتم الاول فقط سلمناه ولكن لا يفيد المطلوب
لجواز اقتضائه من الخارج الموافق لتاثيرها وان اردتم الثانى نجوز ان لا يبقى للانواع وجود فضلا عن
ان يقتضى الحيز بل هناك سلب الاقتضاء بسلب الحقيقة وجوابه على التفصيل على ما ينطق به كلام المصنف
ان الفاعل لموجودات الاجسام هو المجرد ونسبته الى الاجسام والاحياز على السواء فلابد لها من مرجحات
فى ذواتها فالاحياز المتعينة للانواع مثلا لابد لها من المرجحات فى ذواتها ولا يكون الترجيح من الخمسة
المطلقة الا من الفاعل فقط بل من صورها الطبيعية فحصل الحيز الطبيعى وهو المطلوب ومرجع هذا الجواب
اختيار الشق الاول اعنى فرضنا وجود الانواع الطبيعية خاليا عن الخارج المخالف فى التاثير للطبايع
وح لا يكون الاحياز الا من الطبايع او الخارج الموافق لها فثبت الاقتضاء فيها ولا نعنى بالاقتضاء
هيهنا الاقتضاء التام الذى لا يحتاج فى تتميمه الى الغير اصلا بل المعنى الاعم من التاثير الذى لا يتخلف
به المؤثر الصحيح عن الاثر للكسر والثالث منها ان الجسم المطلق وكل واحد من انواعه المتطبعة بالطبايع
المخصوصة يجوز ان لا يقتضى الحيز اصلا مطلقا واذ لا يجوز تحقق الجسم المطلق وانواعه الا بالتشخصات
فيجوز ان يقتضى تعينات الاحياز تلك التشخصات ولا يكون للطبايع اى الصور النوعية دخل فى تعيين
الاحياز وهذا خلاف ما صرحتم به وليس هذا الاشكال ما قلت به سابقا من ان تعينات الاحياز
يجوز ان يكون بمقتضى التشخصات ايضا فان فيه تسليم اقتضاء الطبايع للاحياز المتعينة ايضا وههنا كلام
فانه ليس فيه تسليم وجوابه بعد انضمام مقدمة اخرى غير مذكورة فى الدليل ان خصوصيات الانواع اى طبايعها

طبايعها النوعية متمايزة الاحياز بالضرورة فان استواء نسبة الاحياز اليها كما في الجسمية انما يتصور
لو لم يأب كل طبيعة منها عن الوقوع في الاحياز اي حيز كان ونعلم بالضرورة اباء الارض بالنظر الى طبيعتها
عن حيز الهواء وبالعكس وكذلك في النار والماء كما لا يخفى على المتفحص واذ تعين الاحياز للنوعيات
فلا يكون حيز واحد معين للنوعين منها كما سيأتي بل لكل واحد منها حيز اصليا على حدة بالتعين المخصوص منها
وح ثبت المطلوب الا انه لم يلزم انعدام منها من تقرير الدليل الذي ذكره ههنا بل بانضمام مقدمة اخرى وههنا
اسولة واجوبة اخرى ذكرها القوم واذ كانت قليلة الجدوى ارايناه تركها اخرى قوله وانه لا يكون للجسم
حيزان الخ وقد يقرر البرهان بانه لو كان متعددا يلزم الثاني فان طلب كل واحد هرب عن الآخر وهرب
كل واحد طلب للآخر فيلزم اجتماع الطلب والهرب بالنظر الى حيز واحد وبالنظر الى ذات طبيعة واحدة
وهو محال بالذات والمحال بالذات محال في كل مرتبة واقعية وايضا يلزم كون ذات واحدة ذوات
متعددة لان اختلاف اللوازم بالذات يستلزم اختلاف الملزومات كذلك قوله واما البسائط فلو
لوحظ الخ تفصيله انه قد تبين في غير هذا المقام ان التكثر في افراد طبيعة واحدة نوعية انما يكون بتكثر المادة
بالذات او بالنظر الى الاستعدادات المتعددة العارضة لها اما الاول فكما في تعدد تشخص الجسمية
في الافلاك فان موادها متعددة بالذات واما الثاني فكما في العناصر في تعدد تشخص الجسمية فان هيولاه
واحدة وانما التعدد فيها بسبب حالات عارضة لها سابقة على الطبيعة او طارئة بعدها كحالات بدنية في
تقلب اطوار المني وقطع الاشجار ثم الاحراق لها فان الحالات المتعددة الواقعة فيها يوجب تعدد الجسمية
فالشجر له طبيعة جسمية ثم اذا قطع حدثت له جسمية اخرى بسبب ذلك ثم اذا احرق حدثت جسمية اخرى
سوى الاولين فيتعدد المادة بسبب الحالات فاذا قطع النظر عنها ولوحظت طبيعة البسيط من حيث
الابداع يكون شخصا واحدا اي فرد واحد له شكل واحد وحيز واحد حقيقة لا يتكثر بحسب الافراد واما في
البسيط العنصري التكثر بتكثر المادة بحسب الافراد فيجوز تكثر افراد الاحياز ايضا كما ترى في الارض والهواء
مثلا فان الكل منها بالنسبة الى الكل والكلي له حيز واحد بالشخص لكن تكثر افراده تكثر افراد الحيز

فتأمل قوله فيمكن الامر بالحقيقة اه تحقيق المقام ان كان عبارة عن الوضع فقط كما حققنا فالامر كما
خيله المتخيل من ان اجزاء الاحياز اذا لوحظت جملة واحدة كان حيز ذلك الجسم بعينه والمكان عبارة
عن الوضع مع المكان فحال الوضع كما عرفت وحال المكان كما عرفه المص من الامر ليس كذلك فان
السطوح المتوهمة فيما بين تلك الاجزاء اذا كانت وهمية محضة او الموجودة فيما بينها اذا كانت الاجزاء
موجودة معتبرة في احياز الاجزاء وهذه السطوح ليست معتبرة في مكان الكل فلم يكن مكان الاجزاء كما
مكان الكل نعم لا يخرج حيز الاجزاء عن حيز الكل بل داخلا فيه تأمل قوله كان المتصل اليه حد الجزء
الاول يتزحزح لعدد الاحياز لجسم واحد وهو باطل بما مر من الدليل فان قلت ان الحيز الطبيعي الذي
ثبت بالبرهان وجوده هو المقتضي للطبيعة كالاحاطة بالارض والمحاطة بالهواء للماء قطعه وذلك
بعد رفع القواسر مقتضي بالذات ان يكون في فرده الكلي في فرد معين من الحيز هو الوضع الخاص الذي
ثبت لكرة الماء فهذا فرد معين من الحيز متعين للماء بالنظر الى طبيعته واما بالنظر الى اجزائه بعد فرض وجودها
في الخارج او التوهم فحيز بالعرض من جهة انه حيز للكل بالذات منسوب الى اجزائه بالعرض والمنع في
الاحياز انما وقع في الحيز بالذات دون بالعرض قلت قد سبق منا تحقيق ان البرهان مقتضي بان كل جسم
نوعيا كان او شخصا وعلى تقريره شخصية كلا كان او جزءا وعلى تقدير الجزئية منفردا كان او هو من
حيث انها منفردة في الوهم لابد له من حيز طبيعي بالنظر الى الكلية الطبيعية وشخصه المتحققة في شخصه
الكل او الجزء المنفرد او الموهوم من حيث انه موهوم او لا مع قطع النظر عن هذه الحيثية لا كلية والاجزئية
ولا يتعدد الحيز الطبيعي بالنظر الى الطبيعة بتعدد انوعيا ولا شخص بالنظر الى الشخصية بتعدد شخصيا
فالحيز النوعي المتعين بالتعين النوعي المعبر عنه في الماء مثلا بالاحاطة بالعرض والمحاطة بالهواء لا على
نحو معين شخصي لا بقبيل التكثر منسوب الى الطبيعة الكلية للماء مثلا والحيز المتشخص من متعين
بالذات للفرد الذي هو الكل من الماء اعني الكرة بتمامها لو وجدت والابعاض الشخصية من ذلك
الحيز المعين للابعاض المشخصة للفرد والكل الابعاض الفعلية والابعاض الفعلية والموهومة للموهومة

الموهومة فلا تعد للاحياز الطبيعية سواء كانت بالاسر او بالعرض وبالجملة ان الذي اقتضاه ابقاء ما خوذا
من الدليل المشهور لاثبات الحيز الطبيعي دل على ان لكل جسم نوعي او شخصي من البسيط سواء الشخصية ابداعيا
او حادثا بالانفراز عن الكل او بالانقلاب او متوهما بعد اجتماعه وحدوث الشخصيات الوهمية في الاجزاء
له حيز طبيعي حق لا يتعدد وطريقه ما اثبتناه لا ما بينه المص فان قيل ان الاشخاص الحادثة بالانفصال من
الكل او بالانقلاب او بالتوهم في الوهميات يحصل بالتعدد او المادة والحالات القريبة العارضة لها بل بالاوضاع
الاثرية فلا يخلو عن قسمين اما فلم يكن اختلاف الطبايع الشخصية منها فلم يتحقق الاحياز الطبيعية الحقة فيها
بحيث لا يتعدد بل تحقق الحيز بالمعنى المناسب لما ذكر لا استحالة في تعدد هذا المعنى فان المناسبات قد تتعدد
قلنا ضرورية حاكمة بان كل جسم نوعيا او شخصيا كلا كان او جزءا محتاجا الى الفاعل والشرايط والروابط
من الاوضاع الاثرية او غيرها او ان حظنا الى طبايعها النوعية او الشخصية فان كانت الطبايع محتاجة الى تلك
الامور فلا محالة لا بد من حصولها في حيز معين اما بالنظر الى النفس الطبيعة النوعية او الشخصية او بالنظر الى تلك العلل
فان كان الاول فثبت الحيز الطبيعي الصرف وان كان الثاني فلا بد له من مرجح في الذات هو الطبيعة فان
قلت ان الترجيح من خارج فقط قلنا ترجيح الخارج لهذا الحيز دون ذلك ترجيح بلا مرجح في الذات
على ان القول الهايل مشترك في كل جسم فلا يثبت الحيز الطبيعي اصلا والاجزاء الوهمية احيازها الطبيعية
الحقيقية هو في ضمن حيز الكل ولا يجب علينا ان نعين لكل جزء منفصل او متوهم حيزا بل الدليل دل على
التعين الواقعي ولا يجب علينا بيان ذلك المعين كما اذا نظرنا الى معلول شخصي نعلم بالضرورة ان
علته معينة ولا يجب علينا علم تعينها بالتفصيل دون شيء في الافراد الكلية للبسايط العنصرية والفلكية
بالتفصيل احيازها من ان الارض حيزها المركز والماء فوقه بلا واسطة والهواء بواسطتين وهكذا الى
فلك الافلاك في كلي ذلك ببيان آخر والبرهان المذكور ههنا على وجوب حيز طبيعي لكل جسم يدل على وجود
حيز معين وان مبين المعين لكل جسم دون البعض الاجسام فذلك البرهان المذكور يدل على وجوب وجود
حيز معين لكل جزء معين من الفاعل الكلي للجسم البسيط سواء كان منفصلا او متوهما وهذا البرهان كما

ما لم يكن المرجح

يدل بعد تفصيله على ان الفرد الكلي لهذه الجسم البسيط لا يتعدد له الاحياز كك يدل على ان لاجزائه ايضا
لا يتعدد الاحياز فتامل في هذا التحقيق وسينكشف بما عم الامر المبهم قوله بان يتصل بالكلية على اقرب الاحياز اعلم
ان الجسم العنصري البسيط على نحوين رطب كالماء والهواء ويابس كالارض والنار فالاول على نحوين اذا انفصل
جزء منه من الكل ثم يختلط به يظهر في بادي الراي انه اتصل الجزء بالكل اتصالا حقيقيا سيفي توجيه الوجود
ولكن لا يوجد برهان يدل على ثبوت هذا المطلب فلم يثبت ولئن سلمنا ثبوته في الجسم الرطب فلعله تحقق
لوجود علة الاتصال وهو الرطوبة والنحو الثاني اعني اليابس لا يظهر فيه في بادي الراي ايضا انه يقتضي
طبيعة الارض الاتصال بالكل بل يجوز العقل بان لا تلزم طبيعة الارض مثلا اعني اليبوسة اذا كانت
تابى عنه الاتصال فيجوز ان يكون يلزمه ايضا كك وبالجملة لا يظهر بالدليل ولا شهادة الوجدان اقتضاء
طبيعة الجزء للاتصال بالكل وعدمه بل وجوده على تقدير التسليم في الاول يجوز ان يكون مستندا الى الرطوبة
في الثاني يجوز ان يكون منسوبا الى طبيعة الجزء فلا يثبت المطلوب ومن الا فحسن ان مرادنا بالاتصال
ههنا هو الالتصاق والتماس يقول المص فان لم يتيسر الاتصال لعائق من خارج او من الطبيعة بالعرض كما في
الاجزاء المنفصلة من الارض فان اليبوسة لا تمنع من التماس والالتصاق لمشاهدة تماس الاجزاء الارضية
المنفصلة بالكل قوله مقتضى الجزء من حيث هو جزء الخ اقول لا يدل عليه ما ذكره المص ههنا ولا فيما
سياتي بالدليل على ان مقتضى الجزء من الاحياز هو الاقرب فالاقرب وتعين الاقرب من خارج بل مقتضاه
الظ شمول الكل هو الحيز المعين بالدليل الذي ذكرناه وان لم نعلم ذلك المعين واما الاقرب مطلقا او معينا
فيجوز ان يكون من الخارج بل لو نعلم استقرار الكل على الحيز الطبيعي المعين واما الاقرب مطلقا او معينا
نعم الاحياز المتعينة بعد التقسيم الوهمي للاجزاء المتوهمة ايضا واما الاجزاء المنفصلة من الكل فلا نعلم تعينها
بتعين الكل ايضا فان الاجزاء الفعلية قد يكون لها احكام واثار من جملتها الانحياز مخالفة للاحكام
والاثار للاجزاء الوهمية فتامل قوله فان قلت طبيعة الكل او هذا اعتراض على الامر الثالث الذي
ذكره فيما افاده من ان الحيز الطبيعي للجزء هو الاقرب منه بمقتضى ولا بعد للكل وح لا بد لنا اولا من ان

من ان تحرير الاعتراض حسب ما قصده المص وهو انكم اذ قد بينتم في الجزء البسيط ان الجزء الطبيعي له هو
الاقرب ولا تعين بالنظر الى طبيعته بل التعين بمعين خارج فكذلك يجوز ان يكون الحيز الطبيعي للكل
هو الاقرب من الاحياز المتشابهة فاذا وصل الى اقربها لم يطلب الآخر واذا لم يكن في واحد منها طلب
ما هو الاقرب منه ثم لا بد لنا ان نحرر الاعتراض حسب ما قصدنا من التحقيق على وجه لا يتوجه عليه الجواب
الآتي في كلام المص فنقول ان الدليل لما دل على وجوب حيز طبيعي معين لكل جسم كلا كان ذلك الجسم او
جزء منفصلا او متصلا كما قررنا اتفاقا مع تساوي الكل والجزء في هذا الحكم منع هذا لو قلتم بتعدد الحيز الطبيعي
للجزء بتجويز ان المص له هو الاقرب فطبيعة الكل ايضا يجوز ان لا تقتضي امرا معينا بل ما هو الاقرب من عدة
احياز متشابهة فحاصل السؤال انكم اذا حكمتم بتعدد الاحياز له للجزء مع قضاء البرهان على الاستقامة فعليكم تجويز الحكم بتعدد
الاحياز في الكل ايضا وهذا كما يقال ان انقلاب الماهية الى ماهية اخرى مع بقاء الاولى مستحيل فلو جوزتم انقلاب
الانسان الى الحمار مع قضاء البرهان على خلافه فعليكم تجويز انقلابه الى الفرس ايضا فان المنع انما مجال من جهة
استحالة الانقلاب فاذا لم تعتبروا استحالته بالذات بل اعتبرتم جوازه بالذات فالتقييد في موضع دون موضع ترجيح
بلا مرجح قوله لا يقال اذا كان الخ حاصله على طبق ما قاله المص انه فرق بين الجزء والكل والحيز الطبيعي فاذا الحيز
الطبيعي للكل متعينا لكون الحيز الطبيعي للجزء في كل آن يكون متعينا وهو ما هو الاقرب اليه سواء كان كله ساكنا او متحركا
ففي الكل يكون متعينا ما دام السكون وفي حالة الحركة متعين في كل آن ما هو الاقرب للجزء ففي هذه الصورة لا يلزم
الترجيح بلا مرجح كما في حالة السكون فان طبيعة الجزء يترجح لها بهذا الحيز الاقرب بالنظر الى هذا الآن وذلك الحيز في
كل الآن كما ان طبيعة المقناطيس تجذب هذا الحديد اذا قاربه وذلك الحديد اذا قاربه وذلك في كل من الحديد من
الحقيقة من طبيعة بخلاف الكل اذ لا تعدد في احياز متشابهة فانه يتصور وقوعه بحسب تساوي نسبته الى الاحياز فلا
الاقرب اليه ثم اندفع اذا لم يكن هنا عائق عن التوجه فاما ان يتوجه الى كل واحد وهو باطل بالضرورة او البعض دون
البعض فيلزم الترجيح بلا مرجح او لم يتوجه اصلا فلم … تلك الاحياز طبيعيا قوله لا انا نقول الخ حاصله التسوية بين الكل والجزء